اللہ یجتبی الیہ من یشاء ویہدی الیہ من ینیب

الحمد للہ والمنۃ کہ دریں زمان فرخی اقتران کتاب مستطاب حلال غوامض کافیہ شرح مختصر موسوم بہ

تسہیل الکافیہ

مؤلفہ افضل المحققین قدوۃ المدققین مولانا محمد عبد الحق صاحب خیرآبادی حسب ایماء جناب مولوی محمد عبد الاحد صاحب سلمہ

در مطبع مجتبائی واقع دہلی مطبوع شد

تسہیل الکافیۃ

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ الذی لیس لما رفعہ خافض ولا لما ابرمہ ناقض والصلوۃ والسلام علی رسولہ الذی نصب اعلام الاسلام وکسر ابنیۃ الکفر والاصنام وعلی آلہ الکرام واصحابہ العظام اما بعد فیقول العبد المفتقر الی رحمۃ اللہ الہادی محمد عبد الحق العمری الخیرآبادی غفر اللہ لاسلافہ وبارک فی اخلافہ ان الترجمۃ الشریفۃ للکافیۃ بمعانیہا رشیقۃ انیقۃ ولکن الفاظہا فارسیۃ رکیکۃ فاردت ان اجردہا عن ثیاب الفاظہا الابیۃ واحلیہا بکسوۃ الالفاظ العربیۃ لیعم طلبۃ العرب نفعہا وتعظم عند العجم وقعہا ولما استتب ما شرعت فیہ وارتبط قوامہ بجوانبہ جعلتہ عاضۃ بل بضاعۃ مزجاۃ لحضرۃ من رفع اعلام الجود والانعام وعمر رباع الدین والاسلام ممہد مہاد العدل والانصاف ماحی آثار الجور والاعتساف مرجع الفضلاء ملجأ العلماء الامیر ابن الامیر ابن الامیر نواب محمد کلب علی خان بہادر لازال سدتہ السنیۃ وعتبتہ العلیۃ مستلما لشفاہ الاکابر وملاذا للجبابرۃ والاکاسرۃ واللہ سبحانہ ولی التوفیق وبیدہ ازمۃ التحقیق قال المصنف روح اللہ روحہ الکلمۃ اللام فیہا للجنس لا للاستغراق لان التعریف انما یکون للحقیقۃ لا للافراد وتارۃ للوحدۃ والمقصود فی تعریف الجنس بیان الماہیۃ وہی واحدۃ **لفظ** اللفظ فی اللغۃ الرمی یقال لفظت الرحی الدقیق ثم استعمل فی رمی شیٔ عن الفم نحو اکلت التمرۃ ولفظت النواۃ واللفظ

ههنا بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق والمراد به في هذا المقام على ما هو اصطلاح النحاة صوت تخرج عن الفم
معتمدة على المخارج والمراد باعتمادها على المخارج حصولها باستعانتها سواء كان حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام
او زائداً كزيد وسواء كان مهملاً نحو جسق او مستعملاً نحو ضرب ثم ان اللفظ ههنا وان كان بمعنى الملفوظ لكنه
لما كان مصدراً في الاصل وليس فيه ضمير يرجع الى الكلمة فلا يجب المطابقة بينه وبين الكلمة في
التانيث **وضع** الوضع في الاصطلاح تعيين شئ لشئ بحيث اذا فهم الشئ الاول فهم الشئ الثاني
والاشياء الدالة على المعنى بحسب الوضع خمسة الالفاظ والخطوط والاشارات والعقود والنصب ويقال
للاربعة الاخيرة الدوال الاربع وهي ليست بداخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها **لمعنى** المعنى
اما مفعل بمعنى المقصد او صيغة مفعول واصله معنى كمرمي ثم خفف **مفرد** الظاهر انه صفة للمعنى ويحتمل ان
يكون صفة بعد صفة للفظ لان افراد اللفظ والمعنى متلازمان اذ المعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزءه
واللفظ المفرد ما لا يدل جزءه على جزء معناه فما يخرج بقيد افراد المعنى يخرج بقيد افراد اللفظ واعلم
انه يدخل في اللفظ الالفاظ المهملة والمستعملة المفردة والمركبة سواء كانت كلامية نحو زيد قائم
وضرب زيداً او غير كلامية نحو غلام زيد وفي الدار وخرج بقيد الوضع المهملات وبقيد المفرد المركبات الكلامية
وغير الكلامية ومثل عبد الله علماً داخل في لفظ وغير داخل في لفظة فهو في حال العلمية كلمة على تعريف
المص دون تعريف صاحب المفصل والمصباح فان قلت يلزم على المص كون الكلمة الواحدة في
حالة واحدة معربة باعرابين قلت هذان الاعرابان كانا في الاصل اعني في حالة الاضافة فبقيا
في هذا الحال ايض واما على تعريف صاحب المفصل والمصباح فلا اشكال اصلاً وقيد افراد المعنى في تعريف
الكلمة مع لفظة لا اخراج مثل الرجل الذي يعد في العرف لفظاً واحداً لا اخراج مثل زيد قائم وفي الدار
ونظائرها ثم ان الوضع مستلزم للدلالة فبعد ذكر الوضع لا احتياج الى ذكر الدلالة والدلالة لا يستلزم الوضع
لاحتمال ان تكون الدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ او طبعية كدلالة اح اح
على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المصباح **وهي** اي الكلمة **اسم وفعل وحرف**
اي منقسمة الى هذه الاقسام **لانها** اي الكلمة موضوعة لمعنى مفرد فتدل لا محالة على ذلك المعنى فلا تخلو
اما ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة بمعنى انها بنفس ذاتها من غير انضمام
كلمة اخرى اليها تدل على ذلك المعنى او لا تدل على معنى كائن في نفس الكلمة بل تدل على
معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها الثاني الحرف نحو من والى فانهما يحتاجان
في الدلالة على الابتداء والانتهاء الى انضمام كلمة اخرى كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة

والقسم الاول يعني ما يدل على معنى في نفسها لا يخلو اما ان يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة الماضي
والحال والاستقبال او لا يقترن الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك اي بما ذكر في وجه
تقسيم الكلمة الى اقسامها حد كل واحد منها اي من الاقسام الثلثة لانه قد علم ان الحرف كلمة لا تدل على معنى
في نفسها بل تحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال نحو ضرب يضرب وسوف يضرب والاسم كلمة تدل على معنى في
نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال والاحتياج الى الغير والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الاسم
بالاقتران باحد الازمنة الثلثة والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الفعل بعدم
الاقتران باحد الازمنة الثلثة الكلام يطلق في اللغة على ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما اي لفظ تضمن كلمتين بالاسناد اعلم ان الاسناد نسبة كلمة الى اخرى بحيث يفيد المخاطب
فائدة تامة اي بحيث يصح السكوت عليه فلفظ ما متناول للمهملات والكلمات المفردة والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وخرج بقوله تضمن كلمتين المهملات والكلمات المفردة وبقيد الاسناد المركبات الغير الكلامية
نحو غلام زيد وفي الدار والحيوان الناطق اذ لا اسناد فيها وان تضمن كل واحد منها كلمتين لعدم افادتها
المخاطب فائدة تامة وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية نحو ضرب زيد وضربت وزيد قائم
او انشائية نحو اضرب ولا تضرب لان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما منوية والاخرى ملفوظة وبينهما
اسناد لافادتهما المخاطب فائدة تامة وانما قدم تعريف الكلمة على تعريف الكلام لان الكلمة مفردة والكلام
مركب والمفرد مقدم على المركب ولان الكلمة ماخوذة في تعريف الكلام ولا يتاتى ذلك اي الكلام الا في
اسمين احدهما مسند اليه والآخر مسند او اسم مسند اليه وفعل مسند والتفصيل ان التركيب الثنائي
بين الكلمات الثلث يتصور على ستة اوجه ثلثة منها من جنس واحد اعني الاسم والاسم والفعل والفعل
والحرف والحرف وثلثة منها من جنسين اعني الاسم والفعل والاسم والحرف والفعل والحرف والكلام لا يتاتى
الا في التركيبين المذكورين في المتن لان الكلام لا يتم بدون الاسناد ولا بد له من مسند اليه ومسند وهما
لا يوجدان الا في اسمين يكون احدهما مسندا اليه والآخر مسندا او في اسم مسند اليه وفعل مسند واما التركيبات
الاربعة الباقية فلا يتاتى فيها الكلام اصلا اذ في تركيب الحرف بالحرف المسند اليه والمسند كلاهما مفقودان
وفي تركيب الفعل بالفعل المسند اليه مفقود وكذا في تركيب الفعل بالحرف وفي تركيب الاسم بالحرف اما المسند
مفقود واما المسند اليه كما لا يخفى ولما علم تعريف الاسم بما ذكر في وجه تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة على وجه

الفصيحة والتضمن اراد ان يذكره بالاصالة والصراحة فقال الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى بمنزلة الجنس مشترك بين جميع الكلمات وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله غير مقترن اه يخرج الفعل ومن خواصه دخول اللام اي لام التعريف فكل كلمة يدخل عليها لام التعريف
فهو اسم نحو الرجل والفرس وانما اختص لام التعريف بالاسم اذ لا يصلح للتعيين والتعريف الا معناه والجر وجه
اختصاص الجر بالاسم ان الجر اثر حرف الجر ودخول حرف الجر مخصوص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى
الاسم فلا بد من ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه والتنوين هي نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة وانما
اختص التنوين بالاسم اذ لا يوجد معناه الا فيه كما سيعلم والاسناد اليه اذ الفعل لا يصلح للاسناد اليه
والحرف لا يصلح لشيء والاضافة يعني كون الشيء مضافا ومضافا اليه بتقدير حرف الجر نحو غلام زيد اي
غلام لزيد وهو اي الاسم معرب ان اختلف آخره باختلاف العوامل ومبني ان لم يختلف اخره باختلاف
العوامل والاحسن في تعريف المعرب وتفسيره ما قال المص فالمعرب الاسم المركب مع غيره الذي لم يشبه
مبني الاصل الذي هو الحرف والفعل الماضي والامر الحاضر وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت
بفتى والمبني لا يكون مركبا او يكون مركبا مشابها بالمبني الاصل كما ستعرف وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل
واعلم ان بعضهم قال ان اعراب الاسم اختلاف آخره باختلاف العوامل والاولى ما قال المص ان الاعراب ما
اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر الاسم به اي بسببه لفظا او تقديرا وانما وضع الاعراب في الاسم
ليدل على المعاني المعتورة اي المتعاقبة عليه اعلم ان للاسم حيثين الاول سماه الذي يفهم من جوهر لفظه وهو
يلازمه دائما والثاني ما يتعاور عليه نحو الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما لم يدل جوهر الاسم على تلك المعاني المعتورة
احتيج الى وضع علامة دالة على تلك المعاني المعتورة وهي الحركات والحروف التي تختلف في آخر الاسم
باختلاف العوامل وانما وضع الاعراب في آخر الاسم لانه يدل على صفة ولا بد من تاخر علامة الصفة عن
ذات الموصوف وانواعه اي انواع الاعراب ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة تطلق على الحروف
والحركات الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية والضمة والفتحة والكسرة تستعمل في الحركات البنائية
وقد تطلق على الحركات الاعرابية ايض فالرفع علم الفاعلية لان الفاعل واحد والرفع ثقيل فاعطي
الثقيل للقليل والنصب علم المفعولية لان المفاعيل خمسة والنصب خفيف فاعطي الخفيف للكثير
والجر علم الاضافة اذ لم يبق للمضاف اليه اعراب آخر يكون علامة له فجعل الجر الذي هو اخف من
الرفع واثقل من النصب علامة له الفاعل عند النحاة ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ففي جاء زيد

جاءنی عامل لانه قد حصل به معنی الفاعلیة المقتضیة للرفع فجعل علامة لها وفی رأیت زیدا رأیت عامل لانه قد حصل به المفعولیة المقتضیة للنصب فجعل علامة لها وفی مررت بزید الباء عامل لانه قد حصل به معنی الاضافة المقتضیة للجر فجعل علامة لها فالمفرد المنصرف نحو زید و رجل وجمع المکسر المنصرف نحو رجال وطلبة اعرابهما بالضمة رفعا ای حالة الرفع والفتحة نصبا ای حالة النصب والکسرة جرا ای حالة الجر نحو جاءنی زید و رجال وطلبة ورأیت زیدا و رجالا وطلبة ومررت بزید و رجال وطلبة والاعراب فی هذین الموضعین علی اصله جمع المؤنث السالم الذی بالالف والتاء اعرابه بالضمة حالة الرفع والکسرة حالة النصب والجر فنصبه تابع للجر لان جمع المذکر السالم نصبه تابع للجر کما ستعلم اعراب غیر المنصرف بالضمة حالة الرفع والفتحة حالة النصب والجر فجره تابع للنصب کما سیذکر اعلم ان الاسماء الستة اعنی ابوک واخوک وحموک بکسر الکاف لان الحم قریب المرأة من جانب زوجها وهنوک وفوک وذو مال اذا لم تکن مضافة فاعرابها بالحرکات علی ما یقتضیه القاعدة نحو جاءنی اب ورأیت ابا ومررت باب واذا کانت مضافة الی یاء المتکلم فاعرابها تقدیری نحو جاءنی ابی ورأیت ابی ومررت بابی وعند بعض النحاة کل اسم یضاف الی یاء المتکلم مبنی واذا کانت مضافة الی غیر یاء المتکلم فاعرابها بالواو والالف والیاء اعلم ان اعراب الاسماء الستة من حیث انه بالحروف وان کان خلاف الاصل لکن من حیث ان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالیاء لیس خلاف الاصل لان هذه الحروف اخوات الحرکات وانما جعلوا اعراب الاسماء الستة بالحروف لانهم جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف فارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الآحاد بالحروف لئلا یکون بین الاحاد والمثنی وجمع السلامة وحشة ومنافرة بالکلیة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب کل واحد من المثنی وجمع السلامة ثلثة فجعلوا فی مقابلة کل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لکونها مناسبة للمثنی فی کونها منبئة عن التعدد فان الاب مثلا یتضمن الابن والاخ ینبئ عن اخ آخر وعلی هذا القیاس والالف فی اواخر هذه الاسماء حروف صالحة لان تقوم مقام الاعراب المثنی رفعه بالالف ونصبه وجره بالیاء وکلا مفرد اللفظ ومثنی المعنی فلفظه یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناه یقتضی الاعراب بالحروف فراعوا کلیهما فاذا کان مضافا الی المظهر الذی هو الاصل راعوا جانب اللفظ الذی هو الاصل واعربوه بالحرکات التی هی الاصل لکن حرکاته تقدیریة اذ فی آخره الف تسقط بالتقاء ساکنین نحو جاءنی کلا الرجلین ورأیت کلا الرجلین ومررت بکلا الرجلین واذا کان مضافا الی مضمر الذی هو الفرع راعوا جانب المعنی الذی هو الفرع واعربوه بالحروف التی هی الفرع نحو جاءنی کلاهما ورأیت کلیهما ومررت بکلیهما وکلتا التی هی مؤنث کلا مثله فی الحکم واثنان واثنتان

وان کانا مفردین لکن صورتہما صورة التثنیة ومعناہما معنی التثنیة فاعرابہما اعراب التثنیة یعنی بالالف والیاء نحو جاءنی اثنان ورایت اثنین ومررت باثنین جمع المذکر السالم رفعه بالواو ونصبه وجره بالیاء وانما جعل اعراب المثنی والجمع مع ملحقاتہما بالحروف لانہما فرعان للواحد والواحد اصل بالنسبة الیہما والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحرکات فاعطی الاصل للاصل والفرع للفرع وکان القیاس ان یکون الالف علامة النصب فی کلیہما لکن لما لم یبق ح فرق بین التثنیة والجمع الاکسر نون التثنیة وفتح نون الجمع والنون تسقط فی حالة الاضافة فیقع الاشتباه بین التثنیة والجمع اسقطوا الالف لانه کان موجباً للالتباس وجعلوا الیاء علامة النصب والجر فی کلیہما وفرقوا بین التثنیة والجمع بان ماقبل الیاء فی التثنیة مفتوح والنون مکسورة وفی الجمع مکسور والنون مفتوحة فنصبہما تابع للجر وجعلوا الواو علامة الرفع فی الجمع ولما لم یکن اسقاط الالف بالکلیة مستحسناً جعلوا ہذا الاخف علامة للرفع الذی ہو الثقیل واعطوه للتثنیة التی ہی اسبق واکثر والو وان کان مفرداً لکن لما کان معناه معنی الجمع جعلوه فی حکم اشرف الجموع اعنی جمع المذکر السالم فرفعه بالواو ونصبه وجره بالیاء نحو جاءنی الومال ورایت اولی مال ومررت باولی مال وعشرون واخواتہا السبع وان کانت مفردة لکن فی معانیہا تعدد وصورہا صورة الجمع فاعرابہا اعراب الجمع المذکر السالم یعنی بالواو حالة الرفع والیاء حالة النصب والجر تقول جاءنی عشرون رجلا ورایت عشرین رجلا ومررت بعشرین رجلا واعلم انه لما کان الاعراب علی نحوین لفظی وتقدیری وکان التقدیری اقل اراد المص ان یبینه حتی یعلم ان ماوراءه لفظی فقال التقدیر فی ماتعذر التعذر ان یکون الحرف الذی ہو محل الاعراب غیر قابل للحرکات کالاسم الذی فی آخره الف مقصورة سواء کانت محذوفة بالتقاء الساکنین کعصا ورحی او ملفوظة کالعصی والرحی فاعراب مثل ذلک الاسم تقدیری دائماً وکالاسم المعرب بالحرکة المضاف الی یاء المتکلم نحو غلامی وداری وکتابی لان ماقبل الیاء مکسور بواسطة مناسبتہا فاعرابه فی الاحوال الثلث تقدیری اما فی حالة الرفع والنصب فلان الحرف الواحد فی الحالة الواحدة لیس بقابل للحرکتین المختلفتین واما فی حالة الجر فلان الحرف الواحد فی الحالة الواحدة لایقبل الحرکتین المتفقتین فاعراب مثل ذلک الاسم تقدیری مطلقاً وبعضہم قال اعراب مثل ذلک الاسم فی حالة الجر تقدیری مطلقاً وقال بعضہم اعرابه فی حالة الجر لفظی لان ماقبل الیاء مکسور وفیه ان الکسرة بواسطة مناسبة الیاء متحققة قبل دخول عوامل الجر فہذا الیس باعراب او استثقل الاستثقال ان یکون الحرف الذی ہو محل للاعراب قابلاً للحرکة الاعرابیة لکن ظہوره یکون ثقیلاً کما فی الاسم الذی فی آخره یاء مکسور ماقبلہا سواء کانت محذوفة بالتقاء الساکنین کقاض وداع او غیر محذوفة کالقاضی والداعی رفعاً وجراً یعنی اعراب مثل ذلک الاسم تقدیری ای مقدر بیاء ملفوظة او محذوفة حالة الرفع والجر لان الضمة والکسرة

ثقیلتان علی الیاء واما فی حالة النصب فاعرابه لفظی لان الفتحة خفیفة علیها ونحو مسلمی رفعاً اشارة الی الاعراب التقدیری بالحروف یعنی تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی انما هو فی حالة الرفع فقط فان اصل مسلمی مسلموی سقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والیاء والاول منهما ساکن فابدل بالیاء وادغمت الیاء فی الیاء وکسر ما قبل الیاء فصار مسلمی فلم یبق علامة الرفع التی هی الواو فصار اعرابه فی حالة الرفع تقدیریاً واما فی حالة النصب والجر فلما کانت الیاء التی هی علامة لهما باقیة فالاعراب بالحروف فی هاتین الحالتین لفظی لان الادغام لا یخرج الیاء عن حقیقتها واعلم انه قد یکون الاعراب بالحروف تقدیریاً فی جمیع الاحوال کما فی الاسماء الستة تقول جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم واللفظی فیما عداه غیر المنصرف

ما فیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها وهی عدل ووصف وتانیث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم ترکیب والنون زائدة منصوب علی انه حال من النون ای یمنع النون الصرف حال کونها زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب یعنی ان ذکر العلل بطریق النظم تقریب لها الی الحفظ والضبط لان حفظ النظم اسهل وقیل المراد ان القول بکون کل واحد من العلل التسع علة منع الصرف قول تقریبی لا تحقیقی اذ العلة فی الحقیقة اثنان منها او واحدة مکررة مثل عمر واحمر وطلحة وزینب وابراهیم ومساجد ومعدیکرب وعمران واحمد ذکر امثلة العلل علی ترتیب ذکرها فعمر مثال للعدل وعلی هذا القیاس وحکمه ان لا کسرة فیه ولا تنوین وذلک لان العلل التسع المذکورة لکل واحد منها فرعیة فالعدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانیث فرع التذکیر والتعریف فرع التنکیر والعجمة فرع العربیة والجمع فرع الواحد والالف والنون الزائدتان فرع ما زیدتا علیه ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع فی اسم علتان من هذه العلل او وجدت واحدة مکررة حصل فیه فرعیتان فیشبه الفعل من جهة ان له فرعیتین بالنسبة الی الاسم الاولی من جهة الاشتقاق لان الفعل مشتق من المصدر والاخری من جهة الافادة لان الفعل محتاج الی الاسم فی الافادة والاسم مستغن عنه ولما شابه الاسم من جهة هاتین الفرعیتین الفعل منع عنه شیئان احدهما الکسرة والثانی التنوین واما الجر فقد یوجد فی غیر المنصرف لکنه تابع للمنصب لانه بالفتحة نحو مررت باحمد علی خلاف جمع المؤنث السالم وجمع المذکر السالم لان النصب فیهما تابع للجر ویجوز صرفه ای صرف غیر المنصرف وتنوینه للضرورة الشعریة اما بان لا یستقیم الوزن بدون التنوین کما فی قول الشاعر ؎ صبت علی مصائب لو انها ٭ صبت علی الایام صرن لیالیا ٭ او بان یکون الوزن مستقیماً لکن یقع ازحاف یخرجه عن السلاسة کما فی قوله ؎ اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره ٭ هو المسک ما کررته یتضوع ٭ وللتناسب یعنی یجوز جعل غیر المنصرف منوناً ومنصرفاً لتحصیل المناسبة بینه وبین الاسم المنصرف الذی یلیه مثل سلاسلا واغلالا فنون سلاسل

لتناسب رفيقه اعني اغلالا وما يقوم مقامهما اي علة التي تقوم مقام العلتين في منع الصرف علتان
تكررتان احدهما الجمع الاقصى اي البالغ الى منتهى الجموع سواء تكرر فيه الجمعية حقيقة نحو اكالب واساور
واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات نحو خضاجر ومساجد ودهر اويل ففي هذا الجمع
جمعيتان تحقيقا او تقديرا فلا ينصرف الاسم بسببهما والثاني بعض اقسام التانيث وهو الفا التانيث
اي المقصورة والممدودة نحو حبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة اذ لا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر
ولزوم التانيث بمنزلة تانيث آخر فالتانيث فيه مكرر فلا ينصرف الاسم بسبب تكراره فالعدل
مصدر مجهول اي معدولية الاسم خروجه اي خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى
تحقيقا بان يدل دليل غير منع الصرف على ان الاسم معدول عن صيغته الاصلية كثلث ومثلث
والدليل على معدوليتهما ان الاصل انه اذا كرر المعنى لابد من تكرار اللفظ نحو جاء في القوم ثلثة ثلثة وههنا
قد وجد المعنى مكررا مع عدم تكرار اللفظ فعلم ان ثلث وكذلك مثلث معدولان عن ثلثة ثلثة ولا
خلاف في مجيء احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع وفيما سواها الى عشار ومعشر
خلاف والحق مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصفية الاصلية لان
الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة عارضية صارت في ثلث ومثلث اصلية لاعتبارها في اصل
وضعهما واخر وجمع العدل فيهما تحقيقي اما في الاول فلان اخر جمع اخرى واخرى تانيث
آخر وآخر افعل التفضيل لان معناه اشد تاخرا ثم استعمل بمعنى غير وشرط افعل التفضيل كما ستعلم ان
يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها والظاهر
انه معدول عن آخر من او لفظ آخر لا يستعمل باللام والاضافة فالعدل فيه تحقيقي وسبب منع صرفه العدل
والوصفية الاصلية وسبب منع صرف آخر وزن الفعل والوصفية الاصلية واما في الثاني فلان جمع
جمع جمعاء مونث اجمع وهي فعلاء غير صفة وقياسها اذا كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعى او جمعاوات فالعدل فيهما تحقيقي وسبب
منع صرفها العدل والوصفية الاصلية وعلى تقدير كونها صفة قياسها ان تجمع على فعل كحمراء على حمر
وح ايضا العدل فيها تحقيقي لكن الظاهر هو الاول لانها اسم في باب التاكيد وكذلك جمع اجمع فقياس جمعها ما ذكر
او لا او تقديرا العدل التقديري ان لا يدل دليل غير منع الصرف على كون الاسم معدولا الا انه لما
وجد الاسم غير منصرف في كلام العرب ولم يوجد فيه من اسباب منع الصرف الا واحد احتيج لرعاية القاعدة
الى تقدير سبب آخر ولما لم يكن غير العدل قابلا للتقدير قدر كعمر وزفر لانهما قد وجدا في كلام العرب

غير منصرفين ولم يتحقق فيهما سبب غير العلمية فاعتبر فيهما العدل وقدر ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما
الى عمر وزفر و باب قطام اى كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في بني تميم
ذكر باب قطام ههنا غير مناسب لانها في لغة الحجاز مبنية كاخواتها الثلث وهي فعال بمعنى الامر نحو نزال وفعال
معدول عن المصدر نحو فجار وفعال معدول عن الصفة نحو فساق بمعنى فاسقة وفي لغة بني تميم وان كانت
معربة لكنها غير منصرفة للعلمية والتانيث فتقدير العدل فيها حملا لها على ذوات الراء نحو حضار وغيرها
مما اعتبروا فيه العدل لتحصيل سبب البناء غير محتاج اليه فالاولى ان لا يذكر قطام في هذا الباب كما في بعض
النسخ الوصف اعلم ان الاسم المقابل للفعل والحرف ينقسم الى قسمين الاول ما يدل على ذات بلا ملاحظة
صفة من صفاتها كرجل وفرس وحجر وشجر والثاني ما يدل على ذات ماخوذة مع بعض صفاتها نحو احمر و
اصفر وضارب ومضروب وشجاع وجبان والقسم الاول يقال له الاسم وللثاني الوصف والصفة
فالوصف عبارة عن الاسم الذي يدل على ذات مبهمة باعتبار اتصافها بصفة من صفاتها
شرطه اى شرط الوصف في منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل اى يكون وصفية اصلية
سواء كانت باقية او زائلة فلا تضره الغلبة اى لا تضر الوصفية الاصلية في منع الصرف زوال
الوصفية لغلبة الاسمية بان يخرجها عن سببية منع الصرف اذ العارض لا قوة فيه فلذلك صرف اربع
في مررت بنسوة اربع لان اربعا في الاصل اسم من اسماء العدد وان كان في هذا الموضع صفة فلما كانت
وصفيته عارضية لا تعتبر في منع الصرف ولا يوجب ان يكون اربع غير منصرف لوجود وزن الفعل و
لما كانت الوصفية الاصلية معتبرة في منع الصرف وان زالت بغلبة الاسمية امتنع اسود وارقم للحية
فانهما وان صار بالغلبة الاستعمال اسمين للحية لكن الوصفية الاصلية قوية فتعتبر مع غلبة الاسمية ايضا فكل
واحد منهما قد وجد فيه سببان لمنع الصرف وزن الفعل والوصفية الاصلية واذا اريد بالاسود والارقم
معناهما اللغويان فلا كلام في منع صرفهما لبقاء الوصفية فيهما وكذا الحال في ادهم لانه في الاصل
صفة وصار بحسب الاستعمال اسما للقيد فهو غير منصرف بسبب وزن الفعل والوصفية الاصلية الزائلة
واذا استعمل بمعنى الاسود فلا اشكال في منع صرفه اصلا واعلم انه لما كانت الوصفية المعتبرة في منع
الصرف ما تكون اصلية فكلما كانت الوصفية اصلية محققة باقية كانت او زائلة تصلح سببا لكون الاسم
غير منصرف وكلما كانت غير محققة بل متوهمة يضعف منع الصرف لاجلها واذا ضعف منع صرف افعى اسما ١١
للحية التي في غاية الخباثة لتوهم اشتقاقه من الفعوة وكذا الحال في اجدل اسما للصقر لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة وكذا الحال في اخيل للطائر لتوهم اشتقاقه من الخال وبالجملة منع صرف

هذه الاسماء من جهة الوصفية المتوهمة ووزن الفعل ضعيف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء الملفوظة
شرطه في سببية منع الصرف العلمية اذ مع وجود هذا الشرط يكون التانيث لازما فيصير قويا كما في
طلحة سواء كان اسم رجل او امراة وعلى تقدير فقدان هذا الشرط لا يكون التانيث لازما كما في ضاربة
وغير اللازم لا قوة فيه فلا يكون معتبرا والتانيث المعنوي الحاصل بالتاء المقدرة ايضا كذلك اى مثل التانيث
اللفظي في اشتراط العلمية الا انها في التانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف وفي التانيث
المعنوي شرط لجوازه واما وجوبه فيحتاج الى شرط آخر وهو ما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره في منع الصرف احد ثلثة امور اما الزيادة على الثلثة اى الزيادة على ثلثة احرف نحو
زينب او تحرك الاوسط نحو سقر او العجمة نحو ماه وجور فهند يجوز صرفه مع وجود التانيث
المعنوي والعلمية لان سكون الاوسط موجب للخفة التي تعارض ثقل احد السببين ومنع الصرف انما هو من جهة
الثقل لان مشابهة الاسم للفعل من جهة الفرعيتين موجب لثقل ذلك الاسم فيجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
السببين فيه وصرفه ايضا نظرا الى ان سكون الاوسط موجب للخفة التي تقاوم احد السببين وزينب وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع عن الصرف اما الاول فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما الثاني فللعلمية والتانيث المعنوي مع
شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما الثالث اعني ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اى بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة
على الثلثة فقدم هو اسم جنس ومؤنث معنوي اذا سمي به مذكر منصرف لان التانيث الاصلي
قد زال بعلمية للمذكر ولم يقم سبب آخر مقامه والعلمية الصرفة لا تمنع الصرف وعقرب وهو اسم
جنس ومؤنث معنوي ممتنع عن الصرف على تقدير ان يسمى به مذكر لان تانيثه وان زال بعلميته
للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقام التانيث لانه يظهر التاء المقدرة في قدم اذا صغر فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر لا يظهر التاء بل يقال عقيرب وهذا يدل على ان الحرف الرابع قائم مقام
التاء فعقرب اذا كان علما للمذكر غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة شرطها ان تكون علمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات واسماء الاشارات والموصولات لا توجد الا في المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما ستعرف
فلا يكون سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي العجمة شرطها في منع الصرف امران الاول
ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم في العجمة بان يكون علما في لغة العجم حقيقة او لا يكون في لغة العجم

علما حقيقة لكن لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية من غير تصرف فيه بادخال اللام والاضافة فتكون
عجمية قوية لان احكام كلام العرب غير جارية عليه نحو قالون فانه اسم رومي بمعنى الشئ الجيد سمي به احد رواة
القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في لغة العجم واما اذا لم يستعمل اولا مع العلمية بل
يتصرف فيها بدخول اللام والاضافة وغيرهما كاللجام والفرند ولجام الفرس وفرند السيف فيضعف عجميته
فلا يعتبر في منع الصرف فان جعل بعد ذلك علما لا يمتنع صرفه و الامر الثاني تحرك الاوسط
او الزيادة على الثلثة واذا لم يجتمع احد هذين الامرين مع العجمة فتلك العجمة لا تمنع الصرف فنوح
مع كونه اسما عجميا وعلما في لغة العجم وكذلك لوط منصرف في استعمال العرب لا يقال قد جوزتم في هند
الصرف وعدم الصرف مع سكون الاوسط فهلا جوزتم مثل ذلك في نوح ولوط لانا نقول التانيث سبب
قوي محقق فيجوز اعتباره مع سكون الاوسط واما العجمة فسبب ضعيف مقدر ومثل هذا السبب الضعيف
لا يعتبر مع سكون الاوسط فان قلت انكم اعتبرتم العجمة مع سكون الاوسط في ماه وجور فعلم ان العجمة تعتبر
مع سكون الاوسط ايضا قلت انما اعتبرنا العجمة هناك لتقوية سببين آخرين لئلا تقاوم سكون
الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبار العجمة لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها في منع الصرف استقلالا و [illegible]
اسم حصن في ديار بكر وابراهيم ممتنع الجمع الذي يقوم مقام السببين شرطه صيغة منتهى
الجموع وهي عبارة عن الصيغة التي تكون اولها مفتوحا وحرفها الثالث الفا وبعد الالف حرفان او
ثلثة اوسطها ساكن وانما سمي منتهى الجموع لان صيغتها جمعت مرتين وبلغت منتهاها فلا يجمع جمع التكسير مرة
اخرى لكن يجوز ان يجمع جمع السلامة نحو ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وذلك لان جمع السلامة لا يغير الصيغة بخلاف جمع التكسير بغير هاء يعني بها تاء التانيث باعتبار ما يرجع
اليه في حالة الوقف كمساجد ومصابيح واكالب واناعيم واما فرازنة فمنصرف مع كونها على
صيغة منتهى الجموع لوجود الهاء فيكون على زنة المفردات ككراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيضعف
جمعيته وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع جواب سوال تقرير السوال
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد فينبغي ان يكون حضاجر منصرفا
اذ الجمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس من اسباب منع الصرف بل شرط للجمعية لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر علما للضبع وان لم يكن جمعا لكنه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر بمعنى عظيم البطن فهو غير منصرف
للجمعية الاصلية وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقيل اعجمي قد استعمله العرب وجعلوه
غير منصرف وليس بجمع حمل على موازنه من الالفاظ العربية نحو مصابيح واناعيم وقيل سراويل

لفظ عربی جمع سروالة تقديرا كان كل قطعة من السراويل مسماة بسروالة وسراويل جمعها ويلزم على الاول ان يكون الحمل على الموازن سببا من اسباب منع الصرف وعلى الثاني ان يكون الجمع كالعدل على قسمين تحقيقي وتقديري فتامل جدا واذا صرف كما في لغة البعض فلا اشكال ح اصلا لان سراويل وان كان صيغة منتهى الجموع لكن لا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس سببا من اسباب منع الصرف ونحو جوار اي كل جمع على فواعل منقوص كالجواري والدواعي رفعا وجرا كقاض اي حكمه في حالتي الرفع والجر مثل حكم قاض في اللفظ في حذف الياء حال التنكير ودخال التنوين عليه نحو جاءتني جوار ومررت بجوار واما في حالة النصب فالياء متحركة بحركة الفتحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع وانما الخلاف في حالتي الرفع والجر فبعضهم قال الاسم منصرف وتنوينه تنوين الصرف لان الاعلال تقدم على منع الصرف ضرورة انه متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف من احوالها فاصل جوار جواري بالضم والتنوين لان الاصل في الاسماء الصرف اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فالاسم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال لم يبق على صيغة منتهى الجموع بل صار على وزن سلام وكلام والتنوين فيه للصرف فهذا الاسم قبل الاعلال وبعده منصرف وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لتحقق الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان الياء المحذوفة بمنزلة الملفوظة ومن ثم لم يجر الاعراب على الراء وتنوينه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة هذا التنوين وكذا القياس في حالة الجر فعند بعضهم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال ايض منصرف وعند بعضهم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال غير منصرف وتنوينه تنوين العوض وعلى هذين المذهبين لا اختلاف في لفظ جوار في حالتي الجر والرفع بل انما الخلاف في انه بعد الاعلال منصرف وتنوينه تنوين الصرف او غير منصرف وتنوينه تنوين العوض وفي لغة لبعض الياء ثابتة في حالة الجر نحو مررت بجواري وبناء هذه اللغة على ان الاعلال مؤخر عن منع الصرف فالياء مفتوحة في حالتي الجر والنصب فلا اعلال فيه واما في حالة الرفع فلما كانت الضمة ثقيلة على الياء حذفت وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذه اللغة انما الاعلال في حالة واحدة وعلى اللغة المشهورة في حالتين / التركيب شرطه العلمية لان التركيب مع العلمية مامون من الزوال فيصير قويا فيؤثر في منع الصرف واذا كان التركيب بلا علمية فهو في محل الزوال فلا يكون مؤثرا وان لا يكون باضافة اي لا يكون تركيبا اضافيا لان التركيب الاضافي بعد العلمية ايض في حكم الاضافة نحو عبد الله علما والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فكيف يكون سببا لمنع الصرف ولا اسناد مثل بعلبك لان الاعلام المشتملة على الاسناد من

قبیل المنبیات نحو تأبط شرا ونحوه وہذا الجبل بعد العلمیۃ باقیۃ علی الحالۃ السابقۃ لان التسمیۃ بجملۃ انما ہی لدلالتہا علی قصۃ غریبۃ والجملۃ لا تتغیر عن حالہا والا یمکن ان تفوت دلالتہا علی تلک القصۃ فالترکیب المشتمل علی الاسناد من قبیل المنبیات وغیر المنصرف من المعربات لا یقال کان الواجب علی المص ان یقول وان لا یکون الجزء الثانی صوتا ولا متضمنا لحرف العطف لیخرج مثل سیبویہ ونفطویہ وعمرویہ ومثل خمسۃ عشر علما لانہا من قبیل المنبیات کما سیبین واما الاعلام المشتملۃ علی الاسناد فلما لم یبین انہا منبیات احتاج الی اخراجہا الالف والنون المزیدتان وانما سمیا مزیدتین لانہما لیسا من الحروف الاصول بل من الحروف الزوائد کما علم فی التصریف ویسمیان مضارعتین ایضا لمشابہتہما لالفی التانیث فی منع دخول تاء التانیث علیہما اذا کانتا فی اسم فشرطہ ای شرط ذلک الاسم فی منع الصرف العلمیۃ کعمران وعثمان ومروان اذ لا مجال فی حال العلمیۃ لدخول التاء فیتحقق المضارعۃ لالفی التانیث وان لم یکن علما یدخلہ التاء فلا یبقی المضارعۃ نحو سعدان وسعدانۃ اسم نبت واعلم انہم قد اختلفوا فیما بینہم فذہب بعضہم الی ان الالف والنون المزیدتین علتان لمنع الصرف من جہۃ کونہما زائدتین فرعین للمزید علیہ وبعضہم الی انہما علتان من جہۃ مشابہتہما لالفی التانیث والقول الثانی ارجح او فی صفۃ یعنی اذا کانتا فی صفۃ ففی شرطہ اختلاف فانتفاء فعلانۃ عند بعضہم یعنی اشترط بعضہم ان لا یدخلہ تاء التانیث لیبقی المشابہۃ لالفی التانیث ومن ثم انصرف عریان مع کونہ صفۃ لدخول التاء فی مونثہ اذ مونثہ عریانۃ فانتفی المشابہۃ وقیل وجود فعلی یعنی ان یکون مونثہ فعلی لانہ اذا کان مونثہ فعلی یبقی المشابہۃ المذکورۃ لعدم دخول التاء ومن ثم اختلف فی رحمن فی انہ منصرف او غیر منصرف لانہ لیس لہ مونث لا رحمی ولا رحمانۃ لانہ مختص بذات اللہ سبحانہ ولا یطلق علی غیرہ تعالی مذکرا کان او مونثا فعلی مذہب من اشترط انتفاء فعلانۃ ہو غیر منصرف للصفۃ والالف والنون المضارعتین وعلی مذہب من اشترط وجود فعلی ہو منصرف دون سکران یعنی لا خلاف فی منع صرفہ لان الشرط حاصل علی کلا المذہبین لان مونثہ سکری لا سکرانۃ وندمان الذی بمعنی الندیم لانہ علی کلا المذہبین منصرف لعدم وجود الشرط لان مونثہ ندمانۃ لا ندمی واما الندمان بمعنی النادم المشتق من الندم فغیر منصرف لان مونثہ ندمی لا ندمانۃ وزن الفعل شرطہ فی منع الصرف احد الامرین اما ان یختص بہ ای یختص ذلک الوزن بالفعل ولا یوجد فی الاسم الا منقولا عن الفعل کشمر فانہ منقول عن شمر تشمیرا فہو غیر منصرف للعلمیۃ ووزن الفعل المختص بہ وضرب اذا جعل علما لشخص غیر منصرف للعلمیۃ ووزن الفعل ان قیل ان وزن الفعل قد یوجد فی الاسم ایضا نحو بقم فلا اختصاص لہ بالفعل یقال ان لفظ بقم اعجمی قد استعملہ العرب

والمقصود انه لا يوجد في الاسماء العربية الا منقولا عن الفعل او يكون في اوله زيادة كزيادة
اي كزيادة الفعل يعني حرفا واحدا من حروف اتين غير قابل للتاء يعني لا يكون ذلك الوزن
او ما يكون على وزنه قابلا للتاء في آخره ومن ثمه اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر
عن الصرف اذ لا يقال في مؤنثه احمرة وانصرف يعمل مع وجود الزيادة المذكورة لقبوله تاء التانيث لمجيء
يعملة وما اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها
لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه اعلم ان العلمية لا تجامع الوصفية المحققة لان مقتضى العلمية الخصوص ومقتضى
الوصفية العموم وبين الخصوص والعموم منافاة ولا تجامع الجمع الباقي على جمعيته واما العلم المنقول عن الجمع
فهو وان كانت العلمية مجتمعة معه لكنه غير منصرف للجمعية الاصلية وهي كافية في منع صرفه ولا اعتبار للعلمية معها نحو
مصابيح ومساجد اذا صارا علمين لشخص وتجامع التانيث بالالف الممدودة والمقصورة لكنها ليست بمؤثرة كما في
حمراء وحبلى اذا جعلا علمين لشخص مذكرا كان او مؤنثا لان التانيث لازم وهو كاف في منع صرف ذلك
الاسم ولا احتياج الى العلمية وتجامع التانيث بالتاء لفظا ومعنى مؤثرة وكذا تجامع العجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين مؤثرة وكل واحد من هذه الاسباب مشروط بالعلمية فظهر ان
كل سبب تجامع العلمية مؤثرة مشروط بها الا العدل ووزن الفعل لانها تجامع هذين السببين
مؤثرة كما في عمر واحمد وليست بشرط لهما كما في ثلث واحمر لانهما غير منصرفين ولا علمية معهما وهما اي
العدل ووزن الفعل متضادان لان للعدل اوزانا مخصوصة وليس شيء من تلك الاوزان وزن فعل
حتى تعتبر في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يجتمع مع العلمية في اسم واحد الا احدهما لا مجموعهما
فاذا نكر يصير منصرفا لانه بقي بلا سبب ان كان السبب الآخر غير العدل ووزن الفعل لان زوال
العلمية موجب لزوال ذلك السبب ضرورة ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط نحو كم من زينب ورب
ابراهيم ونظائرهما او على سبب واحد ان كان السبب الآخر العدل ووزن الفعل فيصير منصرفا وخالف
سيبويه ابو الحسن الاخفش المشهور ان الاخفش تلميذ سيبويه ولذا قيل ان الاخفش مرفوع
وانما قدم سيبويه لتفضيله وان جعل سيبويه فاعل خالف يكون معنى الكلام ان الاستاذ خالف تلميذه
وهذا ليس بمستحسن الا ان يقال لما كان قول التلميذ ظاهرا كما ستعلم اسند المخالفة الى الاستاذ
في مثل احمر يعني به الاسم الذي لا ينصرف للوصفية الاصلية مع سبب آخر نحو احمر واصفر وعطشان و
سكران ومثل هذا الاسم غير منصرف قبل العلمية بلا ريب ولا خلاف ايضا في عدم انصرافه فيما اذا جعل
علما لان الوصفية وان زالت بالعلمية لكن العلمية قائمة مقامها فيكون الاسم غير منصرف بالاتفاق

انما الخلاف فیما اذا نکر ذلک الاسم بعد العلمیة فقال الاخفش ذلک الاسم حال التنکیر منصرف تقول کم من احمر لقیته لان الوصفیة قد زالت بالعلمیة والعلمیة زالت بالتنکیر فبقی سبب واحد والسبب الواحد لایمنع الصرف وہذا القول ظاہر وقال سیبویہ ذلک الاسم غیر منصرف اعتبارا للوصفیة الاصلیة بعد التنکیر یعنی لما زالت العلمیة بالتنکیر صارت الوصفیة الاصلیة معتبرة فی منع الصرف کما اعتبرت فی اسود وادہم بعد غلبة الاسمیة ولما کان لقائل ان یقول لو کانت الوصفیة الاصلیة بعد زوال العلمیة معتبرة فی منع الصرف فیجب ان یکون حاتم فی حال العلمیة غیر منصرف للعلمیة والوصفیة الاصلیة لکن ہذا باطل بالاتفاق اجاب عنه بقوله ولا یلزمه باب حاتم لما یلزم من اعتبار المتضادین لان الوصفیة والعلمیة متضادان فلا یمکن ان یعتبرا فی حکم واحد یعنی منع صرف لفظ واحد واما اعتبار الوصفیة الاصلیة المحققة مع سبب آخر فی منع الصرف فہو جائز کما فی اسود وارقم لا یقال الوصفیة المحققة وان کانت منافیة للعلمیة لکن الوصفیة الاصلیة التی قد زالت یمکن ان یجتمع مع العلمیة اذ لا منافاة بین الوصفیة الزائلة والعلمیة لانا نقول تقدیر احد الضدین بعد زواله مع الضد الآخر فی حکم واحد غیر مستحسن لانه وان لم یکن اجتماع الضدین لکنه یشبه اجتماع الضدین وجمیع الباب ای باب غیر المنصرف اذا کان معرفا باللام والاضافة ینجر بالکسر نحو بالاحمر والحمر او بعمرکم وعثماننا واعلم انهم اختلفوا فی ان ذلک الاسم فی تلک الحالة منصرف او غیر منصرف فقال بعضهم انه منصرف لان عدم الصرف انما کان لمشابهة الفعل ولما دخل علیه لام التعریف والاضافة قویت حیثیة الاسمیة وضعفت مشابہته للفعل فرجع الی اصله والاصل فی الاسماء الصرف فیدخله الکسرة بلا تنوین لان التنوین لا یجتمع مع اللام والاضافة وقال بعضهم ذلک الاسم فی ہذه الحالة ایضا غیر منصرف والممتنع فیه ہو التنوین وسقوط الکسرة بتبعیة التنوین فلما ضعفت مشابہته للفعل لم یؤثر الا فی سقوط التنوین دون الکسرة لعدم بقاء التبعیة لضعف المشابہة فعادت الکسرة الی حالها وسقوط التنوین لکونه غیر منصرف وبعضهم قال ان السببین ان کانا باقیین مع اللام والاضافة فالاسم غیر منصرف اذ الوصفیة ووزن الفعل باقیان علی حالهما فی الاول والتانیث ولزومه فی الثانی وان لم تکونا باقیین تصیر الاسم منصرفا لان العلمیة قد زالت بدخول اللام والاضافة وہذا القول انسب بما فسر به المصنف غیر المنصرف.

بحث المرفوعات

المرفوعات. جمع للمرفوع ہو ای المرفوع المذکور فی ضمن المرفوعات ما ای اسم اشتمل علی علم الفاعلیة وہو الرفع سواء کان ضمة او واوا او الفا فمنه ای من المرفوع الفاعل بل ہو اصل المرفوعات عند الجمہور وہو ای الفاعل ما اسند الیه الفعل او شبهه ولما کان الفاعل مسندا الیه فلا بد من کونه اسما او

في تاويل الاسم وانما اسند اليه الفعل او شبهه لان الفاعل لا يكون الا للفعل او لما يشتمل على معنى الفعل
وقدم عليه الفعل او شبهه اذ لو كان مؤخرا لا يكون المقدم اسم فاعل نحو زيد قام وزيد غلامه ضاربه على جهة
اي طريقة قيامه اي قيام الفعل به يعني ان يكون الاسناد على طريقة قيام الفعل بالفاعل بان يكون
الفعل على صيغة المعلوم او على ما في حكمها نحو اسم الفاعل والصفة المشبهة وهذا احتراز عن مفعول ما لم يسم
فاعله لانه ليس على طريقة صيغة المعلوم نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه نحو قام زيد وزيد قائم
ابوه والاصل في الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على سائر معمولاته لان الفاعل بمنزلة جزء
الفعل ومن جملة معمولاته وان كان بحسب اللفظ مؤخرا عن معمولاته الاخر فهو مقدم عليها بحسب
الرتبة فلذلك جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير راجع الى زيد وهو وان كان مؤخرا في اللفظ
لكنه مقدم بحسب الرتبة وهذا جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لان الضمير راجع الى زيد وهو مؤخر
لفظا ورتبة وهذا ليس بجائز واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما اي في الفاعل والمفعول وانتفى
القرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من في الباب من على السطح او كان الفاعل ضميرا متصلا سواء
كان المفعول ظاهرا نحو ضربت زيدا او ضميرا نحو ضربتك او وقع مفعوله بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا
او معناها اي معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلئلا يشتبه الفاعل بالمفعول
بخلاف ما اذا لم ينتف الاعراب لفظا نحو ضرب زيد موسى او لم ينتف القرينة نحو اكل الكمثرى
يحيى اذ لا يجب ح تقديمه بل يجوز تاخيره واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فان الاتصال
مناف للانفصال فلو اخر يلزم الفصل عن الفعل مع كونه متصلا واما في صورة وقوع المفعول بعد الا فلانه
لو قدم المفعول بدون الا بان يقال ما ضرب عمرا الا زيد ينعكس معنى الكلام لان معنى الاول ان زيدا
ما ضرب احدا الا عمرا فلا يجوز ان يكون زيد ضارب شخص آخر سوى عمرو وعمرو يجوز ان يكون مضروب شخص
آخر سوى زيد ومعنى الثاني ان عمرا ما ضربه احد سوى زيد فلا يجوز ان يكون عمرو مضروب احد غير زيد
وزيد يجوز ان يكون ضارب غير عمرو ايضا وان قدم المفعول مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرا زيد
فبعضهم قال انه يلزم الحصر في كليهما والمعنى انه لم يضرب احد احدا الا عمرا زيد وهذا المعنى ايضا مخالف
للمقصود وقال بعضهم انه يلزم على هذا قصر الصفة قبل تمامها لان المقصود انحصار ضاربية
زيد في عمرو وضاربيته لا يتم الا بعد ذكر زيد والقصر متحقق قبل ذكره وهذا مستنكر واما في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا كما تقول انما ضرب زيد عمرا فلان تاخير الفاعل يفيد عكس المعنى المقصود

لان معنى انما ضرب زيد عمرواً ما ضرب زيد الا عمرواً ومعنى انما ضرب عمرواً زيد ما ضرب الا عمرواً زيد
وقد علم ان كل واحد من هذين المعنيين عكس للآخر واذا اتصل به ضمير مفعول ولا يكون الفاعل
ضميراً متصلاً نحو ضربك زيد او وقع فاعله بعد الا نحو ما ضرب عمرواً الا زيداً او معناها اي وقع الفاعل
بعد معنى الا كما في قولنا انما ضرب عمرواً زيد او اتصل مفعوله به وهو اي الفاعل غير متصل وجب تأخيره
اي تأخير الفاعل في هذه الصور كلها اما في الصورة الاولى فلانه لو كان الفاعل مقدما لم يبق المفعول
ضميراً متصلاً وان كان الفاعل ايضاً ضميراً متصلاً نحو ضربتك وجب تقديم الفاعل واما في الصورة
الثانية فلانه لو كان الفاعل مقدما بدون الا لانعكس معنى الكلام وان كان مقدما مع الا يلزم
الا الحصر في الفاعل والمفعول معاً واما قصر الصفة قبل تمامها واما في الثالثة فلانه ينعكس معنى
الكلام واما في الرابعة فلانه لو كان الفاعل مقدما لزم رجوع الضمير الى المفعول الذي هو مؤخر
لفظاً ورتبة وهذا غير جائز وقد يحذف الفعل لا الفاعل لقيام قرينة جوازاً اي حذفا جائزاً في مثل
قولك زيد لمن قال من قام اي في جواب من قال من قام لانه لما ذكر الفعل في السوال جاز ان يحذف
في الجواب ومن هذا القبيل قول الشاعر ليبك يزيد بن نهشل لما قيل ليبك يزيد كان
سائلا يقول من يبكيه فقال في الجواب ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة اي ذليل عاجز
عن مقاومة الخصم ومختبط اي سائل محتاج لانه كان معطي السائلين وظهير الضعفاء ومعين المحتاجين
مما تطيح الطوائح اي من اجل اهلاك المهلكات ماله فضارع فاعل فعل محذوف والسوال المقدر
يدل على ذلك الفعل والدليل على السوال المقدر قوله ليبك ونظيره قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال على قراءة من قرأ يسبح على صيغة المجهول لان رجالاً في هذه القراءة فاعل فعل
محذوف اي يسبحه رجال دل عليه سوال مقدر وهو من يسبحه وهذا السوال مستفاد من يسبح على صيغة
المبني للمفعول ووجوباً اي حذفا واجبا بمعنى انه لا يجوز ذكر الفعل في مثل قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فاحد في هذا التركيب فاعل فعل محذوف اي وان استجارك احد فجعل
الفعل الاول مبهما والثاني تفسير له ووجب حذف الفعل لان تفسيره قايم مقامه ويغني عنه
ولو لم يحذف ولم يبهم لم يحتج تفسيره ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لانه شرط ولا بد له من
فعل واعلم انه لا يجوز حذف الفاعل وحده لكن يجوز حذفه مع الفعل كما قال وقد يحذفان
معاً في مثل نعم لمن قال اقام زيد فحذفت الجملة الفعلية واقيم نعم مقامها والحذف ليس بواجب
في هذا المقام بل جائز واذا تنازع الفعلان بان يكون كل واحد من الفعلين متوجها الى اسم ظاهر

ويستدعي كل واحد منهما ان يعمل فيه ويجعله معمولا لنفسه وكان المناسب ان يقول العاملان اذ التنازع
قد يكون في شبه الفعل ايضا نحو زيد ضارب ومكرم عمروا لكن لما كان الفعل اصلا في العمل ذكره ليعلم
حال شبهه بالمقايسة ظاهرا اي اسما ظاهرا اذ لا يتصور التنازع في الضمير المتصل سواء كان بارزا او
مستترا لان الضمير المتصل متصل بعامله ولا يتصور منازعة عامل آخر فيه اصلا كما في ضربت واكرمتك
لان ضمير الكاف معمول لاكرمت ولا يتصور ان يعمل فيه ضربت واما الضمير المنفصل نحو ما ضرب وما
اكرم الا انا والا انت فيتصور فيه التنازع بين الفعلين لان كل واحد من هذين الفعلين المنفيين
يقتضي ان يكون الضمير فاعله لكن لا يمكن قطع التنازع باضمار الفاعل اذ لا يضمر الفاعل مع الا لكونه حرفا
والحرف لا يضمر في الفعل وباضمار الفاعل بدون الا تفسد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثبات الفعل له والبحث ههنا في التنازع الذي يمكن قطعه باضمار الفاعل فهذه الصورة خارجة
عن البحث وقال بعضهم المراد بالظاهر ان لا يكون ضميرا متصلا لان الضمير المنفصل كالاسم الظاهر في
الاستقلال وقطع التنازع في هذه الصورة يكون بحذف الفاعل كما جوزه الكسائي وسيجيئ ان شاء الله تعالى
بعدهما لانه لو كان المعمول متقدما على كل واحد من الفعلين او متوسطا بينهما يكون معمولا للاول ولا
احتمال لتنازع الثاني فيه فقد يكون هذا التنازع في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما ان يرفع
الاسم الظاهر ليقع فاعلا له نحو ضربني واكرمني زيد لما صدر كل واحد من الضرب والاكرام من زيد يقتضي
كل واحد منهما ان يرفع زيدا ويجعله فاعلا لنفسه وقد يكون في المفعولية بان يقتضي كل واحد من
الفعلين ان يجعل الاسم الظاهر منصوبا ليقع مفعولا له نحو ضربت واكرمت زيدا لما وقع كل واحد من
الضرب والاكرام على زيد اقتضى كل واحد منهما ان يجعله منصوبا ليقع مفعولا له وقد يكون في الفاعلية
والمفعولية مختلفين بان يقتضي احدهما ان يكون الاسم مرفوعا ليكون فاعلا له ويقتضي الآخر
ان يكون منصوبا ليكون مفعولا له نحو ضربني واكرمت زيدا وانما لم يذكر مثال التنازع في المختلفين
لان مثاله يعلم من المثالين السابقين بان يوخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني
فيحصل مثال للقسم الثالث واعلم انه اذا وقع التنازع بين الفعلين على الوجه المذكور فيجوز اعمال
كل واحد من الفعلين بالاتفاق وانما الخلاف في ان المختار اعمال الاول او الثاني فيختار البصريون
اعمال الثاني لانه اقرب من المعمول والكوفيون الاول لانه اهم ولذا اقدم واعمال الاهم اولى
فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الاول ان اقتضى الفعل
الاول الفاعل على وفق الاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع دون الحذف

اے لا یجوز حذف الفاعل خلافاً للکسائی لانہ یحذف الفاعل فی الاول نفی مثل ضربنی واکرمنی الزیدان جعل زید فاعلاً للفعل الثانی ففاعل الاول ضمیر مستتر علی مذہب الجمہور واما عند الکسائی فلیس الفاعل مستتراً فی الاول بل محذوف وانما یظہر الفرق بینہما فیما اذا کان الفاعل تثنیۃ او جمعاً فنقول علی مذہب الکسائی ضربنی واکرمنی الزیدان وضربنی واکرمنی الزیدون وعلی مذہب الجمہور ضربانی واکرمنی الزیدان وضربونی واکرمنی الزیدون وفی مثل ضربنی واکرمت زیداً لو اعملت الفعل الثانی وجعلت زیداً مفعولہ اضمرت الفاعل فی الاول بخلاف مذہب الکسائی وتقول فی التثنیۃ والجمع علی مذہب الجمہور ضربانی واکرمت الزیدین وضربونی واکرمت الزیدین وعلی مذہب الکسائی ضربنی واکرمت الزیدین وضربنی واکرمت الزیدین وعلی ہذا القیاس حال تثنیۃ المؤنث وجمعہ وجاز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل خلافاً للفراء لانہ یقول لا یجوز اعمال الفعل الثانی اذ یلزم علی ہذا التقدیر اما حذف فاعل الفعل الاول کما ہو مذہب الکسائی او الاضمار قبل الذکر لفظاً ورتبۃً کما ہو مذہب الجمہور وکل منہما لیس بجائز فلابد من اعمال الفعل الاول واما الفعل الثانی فان اقتضی الفاعل اضمرتہ وان اقتضی المفعول حذفتہ او اضمرتہ ولا یلزم محذور نحو ضربنی واکرمانی الزیدان وضربنی واکرمونی الزیدون وحذفت المفعول یعنی ان اعملت الفعل الثانی کما ہو مذہب البصریین والفعل الاول یقتضی المفعول حذفتہ ولا یجوز اضمارہ لان الاضمار قبل الذکر یجوز فی الفاعل لکونہ عمدۃ فی الکلام ولا یجوز فی المفعول لکونہ فضلۃ وما ذکرنا من حذف المفعول انما ہو ان استغنی عنہ کما ہو حقہ والا ای وان لم یکن حذف المفعول مستغنی عنہ اظہرت المفعول ولا یجوز حذفہ ولا اضمارہ کما فی قولک حسبنی منطلقاً وحسبت زیداً منطلقاً لان الفعلین قد تنازعا فی المفعول الثانی اعنی منطلقاً فلو اعملت الفعل الثانی فلا یجوز قطع التنازع بحذف المفعول فی الاول اذ لا یجوز الاقتصار علی احد مفعولی باب حسبت ولا بالاضمار لئلا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ فوجب ذکر المفعول الثانی لینقطع التنازع وان اعملت الفعل الاول کما ہو مذہب الکوفیین اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی وہذا لیس اضماراً قبل الذکر کما تقول ضربنی واکرمنی زید ففی الفعل الثانی ضمیر مستتر راجع الی زید وہو وان کان مؤخراً فی اللفظ لکنہ مقدم رتبۃً فلا یلزم حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذکر علی وجہ لا یجوز واضمرت المفعول فی الفعل الثانی علی تقدیر اقتضائہ لہ علی القول المختار ولم تحذفہ مع جوازہ لانہ یوہم ان مفعول الفعل الثانی مغایر بحسب المعنی للمذکور واذا رجع الضمیر الی المتاخر لفظاً المتقدم رتبۃً فلا یلزم محذور اصلاً نحو ضربنی واکرمتہ زیداً الا ان

بمنع مانع من الاضمار على المختار والحذف على غير المختار فتظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فجعل الزيدان فاعلاً للفعل الاول ومنطلقاً مفعولاً ثانياً له والمفعول الاول قد اضمر في الفعل
الثاني والمفعول الثاني قد اظهر اذ لا سبيل الى اضماره في الفعل الثاني اذ لو اضمر مفردا يلزم
مخالفة المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع ولا سبيل الى الحذف ايضا اذ لا يجوز الاقتصار
على مفعول واحد في باب حسبت فوجب اظهار المفعول الثاني وهو منطلقين وانما يظهر التنازع في
هذه الصورة لو لوحظ المفعول الثاني بانه اسم دال على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع قطع النظر
عن التثنية والافراد والا فالظاهر ان هذه الصورة ليست من باب التنازع في المفعول الثاني لان مفعول
الفعل الاول يجب ان يكون مفردا ومفعول الفعل الثاني يجب ان يكون مثنى فلا تنازع اصلا واعلم انه
لما استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس شعر كفاني
ولم اطلب قليل من المال ؏ لان الفعلين اعني كفاني ولم اطلب متوجهان الى اسم واحد وهو قليل من
المال اذ الفعل الاول يقتضي ان يكون قليل من المال مرفوعا بالفاعلية والثاني يقتضي ان يكون منصوبا
بالمفعولية وهو مع كونه افصح شعراء العرب قد اعمل الفعل الاول فلو كان اعمال الفعل الثاني اولى
لاختار اعماله اذ لا قائل بتساوي الاعمالين اجاب عنه المصنف بقوله وقول امرء القيس شعر ولو انما
اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى
وذلك لان لو حرف شرط تدل على امتناع الجزاء بواسطة امتناع الشرط فهو يجعل مدخوله المثبت منفيا والمنفي
مثبتا فلو كان الشرط والجزاء كلاهما مثبتين يصير كلاهما منفيين بحسب المعنى نحو لو جئتني لاكرمتك وان كانا منفيين
يكونان مثبتين بحسب المعنى نحو لو لم تضربني لم اضربك وان كان الشرط مثبتا والجزاء منفيا يصير الشرط بحسب
المعنى منفيا والجزاء بحسب المعنى مثبتا نحو لو جئتني لما ضربت غلامك وان كان بالعكس فالمعنى بالعكس نحو لو لم
تشتمني لاعطيتك درهما اذا تقرر هذا فاعلم ان قوله انما اسعى فاعل فعل مشروط بلو اي لو ثبت سعيي
لادنى معيشة وكفاني جزاء شرط والشرط والجزاء كلاهما مثبتان اي لو ثبت سعيي لادنى معيشة كفاني
قليل من المال فكل منهما منفي بحسب المعنى ولا شك ان لم اطلب معطوف على كفاني فهو ايضا جواب لو
مثبت بحسب المعنى وح لا يجوز ان يكون لم اطلب متوجها الى قليل من المال اذ يصير المعنى لا اسعى
لادنى معيشة واطلب قليلا من المال وهما متنافيان لان كل من يطلب القليل من المال يسعى لادنى
معيشة وكل من لا يسعى لادنى معيشة لا يطلب القليل من المال فعلم ان لا تنازع بين الفعلين اعني
لم اطلب وكفاني في اعمال قليل من المال بل مفعول لم اطلب محذوف اي لم اطلب العز والمجد

کمایدل علیہ البیت المتاخر اعنے قولہ ؎ ولکنما اسعی لمجد مؤثل ؛ وقد یدرک المجد المؤثل امثالی ؛ ومع لیستقیم
المعنی وہوانی لواسعی لادنی معیشۃ کفانی قلیل من المال ولم اطلب مجداً اوشرفاً یعنی لااسعی لادنی معیشۃ
ولایکفینی قلیل من المال ولکنی اطلب العز والشرف واسعی لہ مفعول مالم یسم فاعلہ کلمۃ ما موصوفۃ وعبارۃ
عن الفعل ای مفعول فعل لم یسم ای لم یذکر فاعلہ واذا قلت فعل مالم یسم فاعلہ فکلمۃ ما عبارۃ عن المفعول یعنی فعل
المفعول الذی لم یسم فاعل ذلک المفعول واذا قلت مالم یسم فاعلہ یحتمل المعنیین اذا عرفت ہذا فاعلم ان مفعول
مالم یسم فاعلہ عبارۃ عن کل مفعول حذف فاعلہ واقیم ہو مقامہ اعلم ان مفعول مالم یسم فاعلہ من
قبیل الفاعل عند قدماء البصریین فکل اسم اسند الیہ الفعل اوشبہہ یقال لہ الفاعل سواء کان
الفعل صادراً عنہ نحو ضرب زید اوواقعاً علیہ نحو ضرب زید والمتاخرون لم یعدوہ من قبیل الفاعل
لانہم قد اخذوا فی تعریف الفاعل قیداً ہے جہۃ قیامہ بہ کما قال المص رح وشرطہ اے شرط ذلک
المفعول ان یغیر صیغۃ الفعل الی فعل ای الی صیغۃ الماضی المجہول مجرداً کان اومزیداً فیہ فمثل اکرم
ودحرج داخل فیہ اویفعل ای الی صیغۃ المضارع المجہول کک فمثل یستخرج ویدحرج داخل فیہ ولایقع المفعول
الثانی من باب علمت موقع الفاعل ولایقوم مقامہ لان مفعولہ الثانی مسند الی المفعول الاول والاول مسند الیہ
والاقتصار علی احد المفعولین غیر جائز فی باب علمت فاستکرہوا ان یجعلوا المفعول الثانی الذی ہو المسند
مع وجود المفعول الاول الذی ہو المسند الیہ قائماً مقام الفاعل الذی ہو المسند الیہ فیجوز علم زید قائماً
ولایجوز علم زیداً قائم وکذا المفعول الثالث من باب اعلمت لانہ کالمفعول الثانی من باب علمت وکل
واحد من المفعول الاول والثانی من باب اعلمت تقوم مقام الفاعل ففی مثل اعلمت زیداً عمرواً قائماً
یجوز اعلم زید عمرواً قائماً ولایجوز اعلم زیداً عمرو قائم کما علم فی باب علمت والمفعول لہ والمفعول معہ کذلک
ای کالمفعول الثانی من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت فی عدم وقوعہما موقع الفاعل
اما المفعول لہ فلانہ علۃ لاقدام الفاعل علی الفعل فحقہ ان یکون باللام لیدل علی علیتہ ولما حذف
اللام وجعل منصوباً یکون نصبہ دلیلاً علے علیتہ فلاینبغی ان تغیر نصبہ الی الرفع اذ یلزم ح ان لایکون فیہ
شئی یدل علے العلیۃ فلایجوز ضرب تادیب واما لولم یحذف اللام فیجوز ان یقام مقام الفاعل نحو ضرب
للتادیب لکن یقال لہ الجار والمجرور دون المفعول لہ لانہ من قبیل المنصوبات واما المفعول معہ فلانہ
لو حذف الفاعل واقیم المفعول معہ مقامہ فان کان مع الواو لزم ان یتحقق العطف بلا معطوف علیہ
لان اصل الواو العطف وایضاً یلزم الانفصال مع ان الفاعل کالجزء من الفعل وان کان بدون
الواو لم یعرف کونہ مفعولاً معہ واذا وجد المفعول بہ تعین لہ ای لقیامہ مقام الفاعل لکونہ اشد

مناسبة بالفعل لان تعقل الفعل كما يتوقف على تعقل الفاعل كك يتوقف على تعقل المفعول به مثلا
كما لا يتصور الضرب بدون الضارب كك لا يتصور بدون المضروب والمفاعيل الاخر ليست بهذه
المناسبة فمع وجود المفعول به لا ينبغي ان يقام المفعول فيه سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان مقام
وكذا المفعول المطلق وغيره تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا انما وصف المصدر
بالشدة تنبيها على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص فلا تقول ضرب ضرب اذ لا فائدة
في ذكر المصدر اصلا لدلالة الفعل عليه في داره لا جار ومجرور شبيه بالمفاعيل فتعين زيد الذي هو
مفعول به للقيام مقام الفاعل مع وجود المفاعيل الاخر لان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام
الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وان لم يكن اى وان
لم يوجد المفعول به فالجميع سواء في جواز الوقوع موقع الفاعل بلا ترجيح والمفعول الاول من
باب اعطيت اولى من الثاني يعني ان المفعول الثاني من باب اعطيت الذي هو مسند الى المفعول
الاول يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل لكن المفعول الاول اولى لما فيه من معنى الفاعلية ففي مثل
اعطيت زيدا درهما يجوز اعطى درهم زيدا والاولى اعطى زيد درهما لوجود معنى الفاعلية في زيد
لكون زيد آخذا وكون درهم ماخوذا ومنها اى من جملة المرفوعات وفي بعض النسخ ومنه اى من
جملة المرفوع المبتدأ والخبر اعلم ان من اقسام المرفوعات الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله والمبتدأ
والخبر وخبر ان واخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فالفاعل عند الجمهور
اصل المرفوعات والباقي من الملحقات به وقال بعضهم مفعول ما لم يسم فاعله من قبيل الفاعل فهو ايضا
اصل وقيل المبتدأ والفاعل كل واحد منهما اصل المرفوعات وتفصيل الكلام في هذا المقام يطلب
من المبسوطات اذا عرفت هذا فاعلم ان المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية سماعية وقياسية
حال كونه مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام الصفة في هذا المقام شاملة
لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذا القسم من المبتدأ مسند ولا خبر له بل فاعله قائم
مقام الخبر رافعة لظاهر اى حال كونها رافعة لاسم ظاهر وهذا احتراز عن مثل اقائمان الزيدان وما
قائمان الزيدان لان الصفة ههنا رافعة للضمير المستتر العائد الى الزيدان مثل زيد في زيد قائم
هذا مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان فقائم مرفوع على الابتداء والزيدان مرفوع
على انه فاعل قائم وقائم مقام الخبر ومثل هذا المبتدأ لا يحتاج الى الخبر كانه قيل ما يقوم الزيدان و
اقائم الزيدان ولا يجوز ان يكون الزيدان في هذين المثالين مبتدأ وقائما خبره اذ يجب على

هذا ان يقال ما قائمان الزيدان واقائمان الزيدان لان الخبر مشتق وفيه ضمير يرجع الى المبتدأ
فيجب ان يكون موافقاً له في الافراد والتثنية فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
اسماً مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد جاز الامران احدهما كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها ساداً مسد الخبر وثانيهما كون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه فههنا ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان وح يتعين ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبراً مقدماً عليه وثانيها
اقائم الزيدان وح يتعين ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز
فيه الوجهان كما ذكر والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة
يعني الصفة التي بعد حرف النفي وحرف الاستفهام واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر معنى الابتداء
وهو رافع لهما وهذا مذهب نحاة البصرة وقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وتوهم
بعضهم ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الاخر واصل المبتدأ التقديم على الخبر لان المبتدأ
ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم جاز في داره زيد لان الضمير
راجع الى زيد وهو مقدم رتبة وان كان مؤخراً لفظاً وامتنع صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصيص فيكون اقرب الى المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير
من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر ولما وصف بالمؤمن تخصص وصار اقرب الى المعرفة فصح ان يقع مبتدأ
وخير من مشرك خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة لان المتكلم يسأل عن التعيين بعد العلم بكون احدهما
في الدار فالنكرة في هذا المقام بمنزلة النكرة المتخصصة بصفة وما احد خير منك النكرة ههنا واقعة في حيز
النفي وشاملة لجميع الافراد فتخصصت بهذا الشمول اذ لا تعدد في جميع الافراد بل المجموع واحد وشر
اهر ذا ناب المبتدأ ههنا نكرة متخصصة بالتخصيص به الفاعل لكونه فاعلاً معنى لانه في الاصل ما اهر ذا ناب
الا شر والفاعل وان كان نكرة لكنه تخصص من حيث ان الفعل الذي تقدم عليه بمنزلة الوصف فكانه موصوف
به وقال بعضهم النكرة في هذا المقام موصوف بصفة يستفاد من التنوين اي شر عظيم وهذا اظهر وهذا مثل
يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة وفي الدار رجل اذا كان الخبر ظرفاً ومقدماً على المبتدأ يجوز كون
المبتدأ نكرة لان الخبر المقدم في قوة الوصف فكان المبتدأ موصوف بالخبر المقدم عليه واذا لم يكن
ظرفاً فلا يجوز كون المبتدأ نكرة نحو قائم رجل لان الظرف مما يتسع فيه ما لا يتسع في غيره وسلام عليك
المبتدأ ههنا نكرة متخصصة بالمتكلم اي سلمت سلاماً عليك فكانه قيل سلامي اي سلام من قبلي عليك وقال

بعض النحاة انما يصح كون المبتدأ نكرة لو حصل فائدة من المبتدأ والخبر فمدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على التخصيصات التي ذكرت اذ لا يخلو التوجيهات التي ذكرت في هذه الامثلة عن الركاكة بل بعضها غير صحيح كما ذكر في المطولات فعلى هذا يجوز كوكب انقض الساعة ولا يجوز رجل قائم وهذا القول اقرب الى الصواب فان قلت مفاد قولك في الدار رجل ورجل في الدار واحد فما وجه جواز الاول دون الثاني قلت الخبر في المثال الثاني مشتبه بالصفة اذ يمكن ان يكون في الدار صفة لرجل فيمكن ان يتوهم ان الخبر مذكور بعده وهذا التوهم لا يمكن في المثال الاول لان الصفة لا تتقدم على الموصوف ولما كان الخبر المعروف قسما من الاسم فلم يمكن الجملة داخلة فيه اشار الى ان خبر المبتدأ قد يكون جملة ايضا وقال والخبر قد يكون جملة اسمية كانت نحو زيد ابوه قائم او فعلية نحو زيد قام ابوه وانما لم يذكر الشرطية والظرفية لانهما راجعان الى الفعلية فالجملة في الحقيقة منحصرة في الاسمية والفعلية فلا بد في الجملة الواقعة خبرا من عائد يعود الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي هي لا بد وان تكون مستقلة بنفس ذاتها فاذا اريد ربطها بالمبتدأ فلا بد من رابط سواء كان ضميرا راجعا الى المبتدأ كما في المثالين المذكورين او ما يقوم مقام الضمير مثل العموم في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان ان الثاني مع اسمها وخبرها خبر لان الاول ولا ضمير ههنا بل عموم من احسن يربط هذه الجملة مع اسم ان الاول وقد يحذف اي قد يكون الضمير الرابط للجملة بالمبتدا محذوفا كقولك السمن منوان بدرهم اي السمن منوان منه بدرهم والبر الكر بستين درهما اي البر الكر منه بستين درهما وما وقع اي الخبر الذي وقع ظرفا سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا فالاكثر اي اكثر النحاة على انه اي الظرف مقدر بجملة فعلية وهذا مذهب البصريين وبعض نحاة الكوفة على انه مقدر باسم الفاعل فمثل زيد في الدار تقديره عند البصريين زيد حصل في الدار لان المقدر عامل في الجار والمجرور والفعل اصل في العمل وعند الكوفيين تقديره زيد حاصل في الدار لان المقدر خبر للمبتدأ والاصل في الخبر ان يكون مفردا واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام نحو من ابوك اي هذا ابوك ام ذاك فمن مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام وهذا مذهب سيبويه وعند بعض النحاة ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا معرفتين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد اخوك فيجب تقديم المبتدأ والا لاشتبه المبتدأ بالخبر او متساويين في التخصيص مثل افضل منك افضل مني فايهما كان مقدما كان مبتدأ لئلا يقع الاشتباه او كان الخبر فعلا له اي المبتدأ مثل زيد قام وجب تقديم

لانه لو اخر المبتدأ لاشتبه بالفاعل وهذا ظاهر في هذا المثال واما في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فليس بظاهر لان ضميري التثنية والجمع فاعلان للفعلين وكون الضمير فاعلا يمنع كون الزيدان او الزيدون فاعلا فلا اشتباه وقال بعضهم الزيدان وكذا الزيدون بدل عن الفاعل فيشتبه المبتدأ عن البدل بالفاعل

واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مرفوع على الابتداء واين خبر له ومفرد صورة وحقيقة ان كان المقدر اسم فاعل او صورة فقط ان كان المقدر فعلا لان هذا الفعل يجب حذفه وما يقوم مقامه مفرد فخبر المبتدأ مفرد بحسب الصورة فقط اوكان الخبر مصححا له اي للمبتدأ من حيث هو كك مثل في الدار رجل اذ لو لم يقدم الظرف الذي هو الخبر لم يصح وقوع المنكرة مبتدأ اوكان المتعلقه اي لمتعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا فان قوله مثلها مبتدأ قد اتصل به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصيل او حاصل اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها مبتدأ مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر في جميع هذه الصور اما في الصورتين الاوليين فلما عرفت واما في الصورة الثالثة فلانه لو لم يقدم الخبر على المبتدأ يلزم رجوع الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة لان الضمير الذي في المبتدأ راجع الى متعلق الخبر الذي هو مقدم في اللفظ ولو اخر الخبر مع المتعلق يلزم رجوع الضمير الذي في المبتدأ الى الخبر المتاخر عنه لفظا ورتبة واما في الرابعة فلئلا يشتبه ان المفتوحة الواقعة في صدر الكلام بان المكسورة وقد يتعدد الخبر اما بان يكون الثاني معطوفا على الاول نحو زيد عالم وعاقل او غير معطوف عليه مثل زيد عالم عاقل ويجوز ان يكون الخبر متعددا صورة فقط نحو هذا حلو حامض فانه بتاويل المز فهما واحد بحسب الحقيقة وفي هذا المقام ترك العطف اولى وجوز بعضهم العطف نظرا الى التعدد صورة وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط بان يشتمل على شئ يصلح ان يكون سببا للخبر فيصح دخول الفاء في الخبر للتنبيه على السببية ويجوز ترك الفاء ايضا ويح يفهم السببية من خارج ومثل ذلك المبتدأ اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعل صلته جملة فعلية او ظرفية عاد له بجملة فعلية بالاتفاق ومعنى تلك الصفة سبب للخبر فاذا قصد الدلالة على السببية يدخل الفاء في الخبر لمشابهة الخبر بالجزاء والمبتدأ بالشرط ولابد من ان يكون الصلة فعلا او ظرفا ماولا بالفعل لتقوى مشابهة المبتدأ بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او النكرة الموصوفة بهما اي بالفعل والظرف الذي فيه عموم وابهام وصفتها فعل او ظرف ماول بالفعل وتلك الصفة سبب لثبوت الخبر للمبتدأ فيجوز ادخال الفاء على الخبر ليكون في العبارة دلالة على السببية فيكون مشابها بالشرط والجزاء ويجوز عدم ادخال الفاء ايضا كما ذكر مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل

يأتيني او في الدار فله درهم ويجوز عدم ادخال الفاء ايض وليت ولعل وقت دخولهما على المبتدأ
والخبر مانعان عن دخول الفاء على الخبر بالاتفاق وذلك لان ليت لانشاء التمني ولعل لانشاء الترجي
فهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية فيزول مشابهة المبتدأ والخبر بالشرط والجزاء
لان الشرط والجزاء من قبيل الاخبار فلا يجوز ان يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
والحق بعضهم اي بعض النحاة ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في منع دخول الفاء على خبرها والاصح
انها ليست بمانعة عن دخول الفاء على الخبر بل قد وقعت الفاء في خبرها في القرآن قال الله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وفي عبارة الكشاف قد وقعت الفاء في خبر ان المفتوحة
ايض وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة حالية او مقالية جوازاً كقول المستهل الهلال والله اي
هذا الهلال او المرئي الهلال والله بالقرينة الحالية وقد يحذف المبتدأ وجوباً كما في قولك الحمد لله الحميد
اي هو الحميد وذكر هذا المبتدأ ليس بجائز وقد يحذف الخبر جوازاً اذا قامت قرينة مثل خرجت
فاذا السبع موجود او واقف او حاضر وقد يحذف الخبر وجوباً فيما التزم في موضعه اي موضع الخبر
غيره بان يكون ذكر ذلك الغير في موضع الخبر لازماً مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود وانما
وجب حذف الخبر لان لولا يدل على امتناع ...... الثاني بواسطة وجود الاول فهي قرينة على ان الخبر
موجود ولما كان الخبر مفهوماً بالقرينة معنوية يكون حظه من جهة المعنى مستوفى وذكر ما يقوم مقام الجزاء اعني جواب
لولا لازم في موضع الخبر فيكون حظه من جهة اللفظ ايض مستوفى وكلما كان حظه من جهة اللفظ والمعنى مستوفى
يجب حذفه لانه لو ذكر يكون لغواً في الحقيقة وكما تقول ضربي زيداً قائماً يعني اذا كان
المبتدأ مصدراً منسوباً الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال عن الفاعل او المفعول او عن
كليهما فحذف الخبر واجب كما في هذا المثال لان ضربي منسوب الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم بطريق الاضافة
ومنسوب الى المفعول ايض وهو زيد وقائماً حال عن الفاعل او المفعول وتقديره ضربي زيداً حاصل اذا
كان قائماً فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة الظرف اعني اذا كان عليه كما في مثل زيد في الدار وحذف
الظرف ايض لدلالة الحال اعني قائماً عليه لان للحال مشابهة خاصة بظرف الزمان الا ترى ان معنى قولنا
جاءني زيد راكباً جاءني في زمان ركوبه فالحال دال على الخبر لقيامه مقام الظرف القائم مقام
الخبر فصار ذكر الحال في موضع الخبر لازماً فوجب حذف الخبر لتحقق شرطي وجوب حذفه وكما تقول
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر يجب حذفه لان الواو التي بمعنى مع
تدل على الخبر وهو مقرون وذكر المعطوف في موضع الخبر فيستوفي الخبر حظه من جهة المعنى واللفظ جميعا

وكما تقول لعمرك لافعلن كذا يعني اذا كان المبتدأ مقسما به او معناه لعمرك قسمي ولاريب ان لعمرك يدل على كونه قسما فقامت القرينة على الخبر وجواب القسم قائم مقامه فحذفه واجب واعلم ان من جملة المرفوعات خبر ان واخواتها هو الاسم المسند بعد دخول هذه الحروف وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على الاصح ومن ثم يقال له خبر ان واخواتها مثل ان زيدا قائم وامره في كونه مفردا او جملة وكونه متعددا او غير متعدد وفي تقدير كونه جملة لابد من عائد كامر خبر المبتدأ سواء بسواء الا في تقديمه يعني لا فرق بينهما الا في جواز تقديم خبر المبتدأ وعدم جواز تقديم خبر ان واخواتها اذ هذه الحروف فروع للفعل في العمل فعملها فرعي ايضا والعمل الفرعي للفعل تقديم المنصوب على المرفوع اذ عمله الاصلي تقديم المرفوع على المنصوب الا اذا كان خبر ان واخواتها ظرفا فح يجوز تقديمه على الاسم لما في الظرف من الاتساع فلا يجوز ان قائم زيدا ويجوز ان في الدار زيدا ومن جملة المرفوعات خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس لتاكيد النفي كما ان ان لتاكيد الاثبات فهما وان كانا نقيضين لكنهما متشابهان في مطلق التاكيد ولهذا صار عملها حمل ان فتنصب الاسم اذا كان نكرة مضافة وترفع الخبر كما قال هو اي خبر لا التي لنفي الجنس المسند بعد دخولها اي دخول لا مثل لا غلام رجل ظريف فيها ففيها محمول للظريف الذي هو خبر لا وليس في تقييد الظرافة بالحصول في الدار لطافة ويحذف خبر لا كثيرا في الكلام وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون خبر لا بل يكون خبره في كلامهم محذوفا دائما ويحتمل ان يكون المراد ان لا غير محتاج الى الخبر عندهم فمعنى لا قيام انتفى القيام ومن البين ان هذا المعنى لا يحتاج الى الخبر ومن المرفوعات اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي هو المسند اليه بعد دخولهما اعلم ان اسم ما قد يكون معرفة مثل ما زيد قائما وقد يكون نكرة مثل ما رجل قائما واما اسم لا فلا يكون الا نكرة مثل لا رجل افضل منك وهذا لغة اهل الحجاز وعليها ورد القرآن نحو ما هذا بشرا واما بنو تميم فعندهم ما ولا ليستا بعاملتين بل الاسم والخبر الواقعان بعدهما مرفوعان على الابتداء كما كان قبل دخولهما وهذا مخالف لما ورد في القرآن وهو في لا شاذ يعني ان اعمال لا مع كونه مختصا بالنكرة شاذ قليل بخلاف اعمال ما واما اعمال لا التي لنفي الجنس فهو شائع كثير في كلامهم المنصوبات خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف اي هذه المنصوبات او المنصوبات هذه هو راجع الى المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات ما اي اسم اشتمل على المفعولية وهو النصب واعلم ان المنصوب كالمرفوع ينقسم الى اصلي وملحق فالمنصوب الاصلي المفاعيل الخمسة وما عداها من الملحقات بها فمنه اي المنصوب المفعول المطلق الغير المقيد بالباء او اللام او في او مع بخلاف المفاعيل الاربعة

البابية فلفظ المطلق اشارة الى عدم التقييد وليس تقييداً بالاطلاق وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور لفظاً او تقديراً بمعناه اى بمعنى ذلك الاسم نحو ضربت ضرباً فلفظ ضرباً اسم للاثر الذى فعله
فاعل الفعل وهذا الفعل اعنى ضربت بمعنى ذلك الاسم وموافق له فى اللفظ ايضاً وقد يكون مخالفاً له فى اللفظ
نحو ضربته سوطاً والحاصل ان المفعول المطلق اسم للاثر الصادر عن فاعل الفعل المذكور باعتبار ذلك الفعل
الذى بمعنى ذلك الاسم فذلك الفعل تاثير ومعنى مصدرى والمفعول المطلق عبارة عن الاثر
المرتب على الحدث الصادر عن فاعل الفعل المذكور فهو حاصل بالمصدر وليس بمعنى مصدرى
لكن لما كان المعنى المصدرى واثره متقاربان لم يفرقوا بينهما وقالوا المفعول المطلق اسم المصدر وقد يكون
المفعول المطلق للتاكيد لو كان معناه مستفاداً من الفعل وللنوع وللعدد مثل جلست جلوساً
فمعنى الجلوس مستفاد من جلست وجلسة بكسر الجيم اى جلست نوعاً من الجلوس وجلسة بفتح الجيم
اى جلست جلسة واحدة فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لان مدلوله معنى واحد ولابد فى
التثنية والجمع من التعدد بخلاف اخويه وهما المفعول المطلق النوعى والعددى وذلك لان الانواع
متعددة فاذا اعتبر نوعان يصير تثنية واذا اعتبر ازيد يكون جمعاً نحو جلست جلستين وجلسات وكذا
الحال فى العدد واما الجلوس فلا يثنى ولا يجمع لان معناه واحد وهو مطلق الجلوس فلا يجوز ان يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا حال قصد الانواع او الافراد وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
اى بغير لفظ الفعل بمعنى انه لا يكون موافقاً للفعل لفظاً اذ الموافقة فى المعنى كاف نحو قعدت جلوساً
وضربت سوطاً وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة حالية او مقالية جوازاً
اى حذفاً جائزاً كقولك لمن قدم خير مقدم اى قدمت قدوماً خير مقدم وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوباً اى حذفاً واجباً وهذا على قسمين الاول ما يجب حذف
الفعل الناصب له سماعاً يعنى انه لا ضابطة له لقياس عليها فيقتصر على السماع مثل سقياً له و
رعياً له وخيبة له وجدعاً له وحمداً له وشكراً له وعجباً له اعلم ان هذه المصادر اذا استعملت
باللام سواء كانت اللام داخلة على الفاعل او المفعول لا يجوز ذكر الفعل الناصب لها فى كلام
العرب كما ذكر والثانى ما يجب حذف الفعل الناصب له قياساً وهذا الحذف القياسى متحقق
فى مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع المصدر مثبتاً بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبراً عنه او معنى نفى داخل على اسم لا يكون ذلك المصدر خبراً عنه اى عن ذلك الاسم فذلك لانه
لو كان المصدر خبراً عنه لا يكون مفعولاً مطلقاً بل يكون مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً

بعد اسم لا یصح وقوع المصدر خبرًا عنه نحو ما انت الا سیرًا یعنی ما انت الا تسیر سیرًا و ما انت الا سیر البرید
یعنی ما انت الا تسیر سیر البرید ای سیرًا کسیر البرید وہذان مثالان لما وقع مثبتًا بعد نفی
و انما انت سیرًا مثال لما وقع بعد معنی نفی ای ما انت الا تسیر سیرًا و کذا الحال فیما اذا وقع مکررًا
بعد الاسم الذی لا یصلح ان یکون ذلک المصدر خبرًا عنه نحو زید سیرًا سیرًا اما اذا وقع المصدر بعد
نفی او معنی نفی داخل علی اسم یصلح ان یکون المصدر خبرًا عنه فلا یکون ذلک المصدر مفعولًا مطلقًا
بل یکون مرفوعًا علی الخبریة نحو ما سیری الا سیر البرید و انما سیری سیر البرید وکذا اذا وقع مکررًا بعد
اسم یصلح ان یکون المصدر خبرًا عنه نحو سیری سیر سیر و منها ای من المواضع التی یجب فیها حذف
ناصب المفعول المطلق قیاسًا ما ای موضع وقع المصدر تفصیلًا لاثر ای فائدة مضمون جملة
متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد و اما فداء فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق وقد
فصل فائدة شد الوثاق بہذا المصدر اعنی المن او الفداء ای فاما تمنون منًا و اما تفدون فداءً
و منها ما وقع المصدر للتشبیه حال کون ذلک المصدر علاجًا ای فعلًا من افعال الجوارح دون القلب
بعد جملة مشتملة علی اسم بمعناه ای بمعنی المفعول المطلق و علی صاحبه ای صاحب ذلک الاسم
مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار ای یصوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبیه علاجًا
لانه فعل من افعال الجوارح بعد جملة مشتملة علی الاسم الذی بمعنی المفعول المطلق وہو صوت فی قوله
فاذا له صوت و مشتمل علی صاحب ذلک الاسم وہو ضمیر له لانه راجع الی زید و کذا الحال فی مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثکلی ای یصرخ صراخ الثکلی و منها ای من مواضع حذف العامل قیاسًا ما وقع
المصدر مضمون جملة لا محتمل لها غیره ای غیر ذلک المصدر مثل له علی الف درہم اعترافًا
ای اعترفت اعترافًا فاعترافًا مصدر وقع مضمون جملة وہی علی الف درہم و لا محتمل لہذه الجملة
غیره و من ثمه یسمی ہذا القسم من المفعول المطلق تاکیدًا لنفسه و منها ما وقع المصدر مضمون
جملة لها محتمل غیره نحو زید قائم حقًا ای حق حقًا فحقًا مصدر وقع مضمون جملة وہی
زید قائم و لها محتمل غیره وہو ان یکون باطلًا و من ثمه یسمی ہذا النوع تاکیدًا لغیره
و منها ما وقع المصدر مثنی بمعنی التکریر و التکثیر مثل لبیک من لب بالمکان بمعنی الب ای
اقام به و کذلک سعدیک ای اسعدک اسعادًا بعد اسعاد المفعول به انما قدم المفعول المطلق علی جمیع
المفاعیل لشدة اتصاله بالفعل بحسب اللفظ و المعنی و قدم المفعول به علی المفاعیل الاخر لان اتصاله
بالفعل اقوی من باقی المفاعیل ہو ای المفعول به ما وقع علیه فعل الفاعل ہو تعلقه به بحیث

يتوقف تعقل الفعل عليه كما انه يتوقف على تعقل الفاعل سواء كان الفعل منسوباً اليه بطريق الاثبات
نحو ضربت زيداً او بطريق النفي نحو لم اضرب زيداً علىٰ قياس الفاعل كما في قولك ضرب زيد ولم يضرب زيد
وقد يتقدم المفعول به على الفعل نحو زيداً ضربت لان الفعل عامل قوي يجوز ان يقع معموله مقدماً عليه
ومؤخراً عنه وقد يحذف الفعل الناصب له لقيام قرينة دالة علىٰ ذلك الفعل جوازاً اي حذفاً
جائزاً نحو زيداً لمن قال من اضرب اي اضرب زيداً وقد يحذف الفعل الناصب له وجوباً
اي حذفاً واجباً وذلك في اربعة مواضع الاول سماعي لا ضابطة له والبواقي قياسي مثل
امرءاً ونفسه اي دع امرءاً مع نفسه وانتهوا خيراً لكم اي انتهوا عما انتم فيه واقصدوا خيراً
لكم ومثل اهلاً اي اتيت اهلاً لا اجانب وسهلاً اي وطيت سهلاً لا حزناً وبلغت منزلاً رحباً
واسعاً لا مكاناً ضيقاً الثاني من المواضع الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيه المنادي هو
اي المنادي الاسم المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو سواء كان ذلك الحرف مذكوراً لفظاً
مثل يا زيد او تقديراً مثل يوسف اعرض عن هذا وهذا القسم من المنادي يبني علىٰ ما يرفع به
سواء كان ضمة او الفاً او واواً ان كان مفرداً اي لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف
معرفة قبل دخول حرف النداء او بعده مثل يا زيد ويا رجل للشخص المعين ويا زيدان
مثال للمبني على الالف ويا زيدون مثال للمبني على الواو وسبب بناء هذا القسم من المنادي انه
واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الخطاب الحرفية في الافراد والتعريف لان قولك يا زيد
بمنزلة ادعوك وتلك الكاف مثل كاف ذلك وهو مبني الاصل فلما شابه الاسم المعرب لحرف
الخطاب صار مبنياً ومن جملة اقسام المنادي ما يدخل عليه لام الاستغاثة وهذا القسم يكون مجروراً
ومعرباً لان اللام الجارة من خواص الاسم فيضعف المشابهة للحرف بدخولها فيصير معرباً كما قال
ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد ومن اقسامه ما يلحق في آخره الف الاستغاثة فيكون
مفتوحاً كما قال ويفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة ولا لام اي لا يجوز ادخال
اللام في اوله اذ بين الالف واللام منافاة لان اللام يقتضي الجر والالف الفتحة مثل يا زيداه
ولا يجوز يا لزيداه ومن جملة اقسامه ما لا يكون مفرداً ومعرفة ولا مستغاثاً باللام او الالف وهذا
القسم لعدم تغيره عن حاله يكون منصوباً لانه مفعول به كما قال وينصب ما سواهما
نحو يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً ويا رجلاً لغير معين وتوابع المنادي
المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف

بحرف الممتنع دخول یا علیه یعنی المعرف باللام ترفع حملا علی لفظه ای لفظ المنادی
المبنی علی الضم لان حرکة الضمة وان کانت بنائیة لکنها مشابهة للحرکة الاعرابیة اذ بناؤه عرضی
فیشبه المعرب فیجوز ان یکون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا علی محله لان حق التابع المبنی
ان یکون تابعا لمحله فتقول فی التاکید یا قوم اجمعون واجمعین وفی الصفة مثل یا زید ن العاقل
والعاقل وفی عطف البیان یا غلام بشر وبشرا وفی المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه یا زید ن
الحارث والحارث وانما قید توابع المنادی بالمبنی لان توابع المنادی المعرب تابع للفظه وانما قید
التوابع بالمفردة لانها لو کانت مضافة لم یجز فیها الا النصب نحو یا زید صاحب عمرو ویا تیم کلهم ویا عتیق
ابا بکر ویا زید احسن الوجه والخلیل ابن احمد استاذ سیبویه فی المعطوف یختار الرفع لان
المعطوف بالحرف منادی فی الحقیقة فینبغی ان یکون متحرکا بحرکة المنادی وهی الضمة لکن لما لم یباشر
حرف النداء صارت تلک الحرکة اعرابیة ولذا تسمی رفعا وابو عمرو النحوی القاری المقدم علی
الخلیل یختار فی المعطوف النصب اذ تقدیر حرف النداء لا یمکن بواسطة اللام فله حکم التبعیة
وتابع المبنی تابع لمحله وهو النصب وابو العباس المبرد ان کان المعطوف کالحسن فی جواز
نزع اللام عنه فکالخلیل فی اختیار الرفع اذ یمکن جعله منادی مستقلا ای وان
لم یکن المعطوف مثل الحسن فی جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فکابی عمرو فی اختیار النصب
اذ لا یمکن جعله منادی بالاستقلال فلا بد من اعتبار التبعیة و التوابع المضافة تنصب
ولا یجوز فیها الرفع لانها لو کانت منادی کان حقها النصب فاذا کانت توابع للمنادی کان
حقها النصب بالطریق الاولی والبدل عن المنادی المبنی علی الضم والمعطوف غیر ما ذکر یعنی
المعطوف الذی لا لام فیه حکمه ای حکم البدل وکذا حکم المعطوف غیر ما ذکر حکم المنادی المستقل
لان البدل مقصود فی الکلام وما قبله تمهید له فکان حرف النداء داخل علیه والمعطوف بالحرف منادی
بالاستقلال فی الحقیقة والمانع من دخول حرف النداء لیس بموجود فحرف النداء مقدر فیه فیصیر
منادی مستقلا مطلقا یعنی ان کلا من المعطوف والبدل سواء کان مفردا او مضافا معرفة او نکرة
علی کل تقدیر حکمه حکم المنادی المستقل بلا ملاحظة المتبوع والعلم الموصوف بابن ای بلفظ ابن
مضافا الی علم آخر وان کان حقه ان یکون مبنیا علی الضم وحق الصفة المضافة ان یکون منصوبا و
یقال یا زید بن عمرو بضم الدال لکن لما کان النداء لمثل هذا العلم ای الموصوف بابن واقع
بین العلمین فی کلامهم کثیرا اختار فتحه لیحصل الخفة فیقال یا زید بن عمرو بفتح الدال واذا لم یکن

المنادى علما اولم يكن الابن مضافا الى علم آخر اولم يكن شيئا منهما فحكم المنادى وصفته ما تقدم كما
تقول يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا ويا رجل ابن اخينا واذا نودى المعرف باللام اعلم ان اجتماع ٢٠
حرف النداء مع اللام غير جائز لان حرف النداء واللام كلاهما آلتان للتعريف فعند اجتماعهما يكون احدهما
لغوا فلابد من ان يتوسل باسم مبهم يكون بحسب الظاهر منادى ويكون المعرف باللام صفته ويكون المنادى
فى الحقيقة ذلك المعرف باللام وذاك الاسم المبهم اما اى مع هاء التنبيه واما هذا واخواته واما ايهذا
معا فاذا اريد نداء المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل فيجرى
حكم المنادى على ذلك الاسم المبهم والمنادى بالحقيقة هو الاسم المعرف باللام ومن ثم
التزموا رفع الرجل ولم يجوزوا النصب لانه المقصود بالنداء فلابد من رفعه ليكون حركته
الرفعية دالة على كونه مقصودا بالنداء والتزموا رفع توابعه ايضا لانها توابع المعرب
الذى هو الرجل وتابع المعرب تابع للفظه وقالوا يا الله خاصة اعلم انه لا يجوز الاجتماع بين حرف ٢
النداء وحرف التعريف الا فى لفظ الله لان حرف التعريف فيه عوض عن الهمزة التى هى فاء الفعل فى
اله اذ اصل الله الاله نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا فصار اللاه فاسكنت
اللام الاول وادغمت فى الثانى فصار الله فحرف التعريف عوض عن الهمزة وبمنزلة جزء الكلمة ولذا
جاز اجتماعه مع حرف النداء مع لا تسقط الهمزة لمداخلته فى العوضية واثبات الهمزة مخصوص بالنداء
واما فى غير النداء فهمزة الله همزة وصل تسقط فى الدرج كما تقول اعوذ بالله ومن الله وقد يجمع
حرف النداء مع لام التعريف فى غير لفظ الله ايضا على الشذوذ كما قال الشاعر ع من اجلك يا
التى تيمت قلبى ؛ وانما جاز هذا الاجتماع بطريق الشذوذ لان لام التى وان كانت لازمة للكلمة
لكنها ليست عوضا عن الحرف الاصلى ولذا لا يقطع الهمزة فى هذا المقام ولا يقال يا التى كما يقال يا ✱
الله وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى ويا حاتم حاتم طى اى فيما تكرر المنادى المفرد المعرفة
ويكون بعده اسم مجرور بالاضافة فى الاول وجهان الضم والنصب اما الضم فلانه منادى
مفرد معرفة مبنى على الضم وفى الثانى النصب فقط لانه مضاف الى ما بعده فيكون تابع مضاف
والوجه الثانى النصب على انه مضاف الى ما بعده وفى هذه الصورة ايضا نصب الثانى متعين
لانه تكرار للمنادى المنصوب والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه الاول ٤
اثبات الياء ساكنة كانت او متحركة كما تقول يا غلامى ويا غلامىَ والثانى اسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة الدالة عليها كما تقول يا غلامِ والثالث قلب الياء الفا وحركة

ماقبل الیاء فتحۃ للتخفیف مثل یا غلاما وبالھاء وقفا ای فی حالۃ الوقف یعنی لابد من الحاق الھاء
فی حالۃ الوقف کما تقول یا غلاماہ واما حذف الالف والاکتفاء بالفتحۃ مثل یا غلام والکان واردا
فی کلامھم لکنہ نادر شاذ وقالوا یا ابی ویا امی ویجوز فیہ الوجوہ المذکورۃ فی باب یا غلامی مع
وجوہ اخر زائدۃ علیھا کما قال ویا ابت ویا امت فتحا وکسرا وبالالف وھذہ ثلثۃ وجوہ الاول ابدال
الیاء بالتاء وکسر التاء لمناسبۃ الیاء والثانی ابدال الیاء بالتاء وفتح التاء للتخفیف الثالث
الجمع بین الالف والتاء فیقال یا ابتا ویا امتا لانھما عوضان عن الیاء والجمع بین العوضین جائز
۴ وفی حالۃ الوقف یلحق الھاء ویقال یا ابتاہ لکن الجمع بین العوض والمعوض عنہ لیس بجائز کما اشار
الیہ بقولہ دون الیاء فلا یجوز یا ابتی ویا امتی وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم خاصۃ مثل
باب یا غلامی فی الوجوہ المذکورۃ و ایض یجوز فی ھذا القسم حذف الالف لدلالۃ الفتحۃ علیہ
لکثرۃ الاستعمال فیقال یا ابن ام ویا ابن عم بخلاف باب یا غلامی فانہ لا یجوز فیہ ھذا الوجہ
والتفصیل ان المنادی اذا کان مضافا الی یاء المتکلم یجوز فیہ جمیع الوجوہ التی قد علمت
واذا کان مضافا الی المضاف الی یاء المتکلم فلا یجوز فیہ تلک الوجوہ الا اذا کان المنادی ابنا
مضافا الی الام او العم المضاف الی یاء المتکلم ویجوز فی ھذا المقام جمیع الوجوہ التی مرت لکثرۃ الاستعمال
فی کلام العرب وایض یجوز فی ھذا القسم اسقاط الالف لدلالۃ الفتحۃ علیہ فیقال یا ابن ام ویا ابن عم
وھذا الوجہ لا یجوز فی باب یا غلامی کما ذکر وترخیم المنادی جائز فی سعۃ الکلام بلا ضرورۃ
والترخیم فی غیرہ ای فی غیر المنادی جائز ضرورۃ ای فی ضرورۃ الشعر کما قال ذوالرمۃ ؎
دار لمیۃ اذ می تساعفنا ۞ ولا یری مثلھا عجم ولا عرب ۞ وھو ای ترخیم المنادی بحسب الاصطلاح
حذف فی اخرہ ای فی اخر المنادی تخفیفا ای لمجرد التخفیف لا لعلۃ اخری وشرطہ ای
شرط ترخیم المنادی ان لا یکون مضافا لانہ لو حذف من المضاف شیء یلزم الترخیم فی وسط المنادی
لان المضاف والمضاف الیہ بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ بحسب المعنی لاسیما اذا کان المرکب الاضافی علما
وان حذف من المضاف الیہ شیء لم یکن ترخیما فی المنادی بل فی غیرہ اذ المضاف الیہ
لیس منادی بحسب اللفظ بدلیل الاعراب علی آخر الاول وان لا یکون مستغاثا ولا
مندوبا اذ المقصود فی الاستغاثۃ والندب مد الصوت والترخیم مناف لہ ولا جملۃ اذ لا یجوز
التغییر فی الجملۃ کما علم مما تقدم و الشرط الآخر فی الترخیم احد الامرین وھو ان یکون اما علما
زائدا علی ثلثۃ احرف انما اعتبر العلمیۃ فی الترخیم لکثرۃ نداء الاعلام فیناسبھا التخفیف

والزيادة على ثلثة احرف لان العلم المشتمل على ثلثة احرف لكونه من اعدل الاوزان غير محتاج الى التخفيف واما متلبسا بتاء التانيث يعنى يجوز الترخيم فى المنادى اذا كان متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن زائدة على ثلثة احرف سواء لم يكن علما كما تقول ياثب اقبلى اوكان علما كما تقول ياثب اقبل اذا كان ثبة علما لشخص وانما جاز ترخيم المنادى اذا كان فيه تاء التانيث وان لم يكن علما زائدا على ثلثة احرف لان تاء التانيث ليست جزءا من الكلمة حقيقة بل هى كلمة اخرى براسها فلا يلزم الاجحاف بحذفها فان كان فى اخره اى فى آخر المنادى زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة يعنى انهما زيدتا معا كاسماء او فى آخره زيادتان وهى الالف والهمزة فى حكم الواحدة ومروان حذفت الزيادتان معا فى الترخيم ويقال يا اسم ويا مرو لان هذين الحرفين زيدتا معا للتانيث او للتذكير فيحذفان معا او كان فى آخر المنادى حرف صحيح وما قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها وهو اى والحال ان ذلك الاسم اكثر من اربعة احرف مثل عمار ومنصور ومسكين حذفتا اى الحرفان الاخيران فيقال يا عم ويا منص ويا مسك وانما شرط كون المنادى اكثر من اربعة احرف اذ لو لم يكن اكثر من اربعة احرف مثل سعيد وثمود وسكاب فلا يحذف الحرفان للزوم الاجحاف فى الكلمة وان كان المنادى مركبا نحو معديكرب وبعلبك حذف الحرف الاخير فى الترخيم لانها بمنزلة تاء التانيث الملحقة بالكلمة وان كان المنادى غير ذلك اى غير الاقسام الثلثة المذكورة فحرف واحد اى فترخيمه بحذف حرف واحد كما يقال يا حار فى يا حارث وهو اى المحذوف فى حكم الثابت على الاستعمال الاكثر فيقال يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم ويا ثمو بتثبيت الواو مع ضمة ما قبلها ويا كرو بالبقاء الواو على حالها وقد يجعل ما بقى من الترخيم اسما براسه ويجرى عليه احكام المنادى المفرد المعرفة فيقال يا حار بضم الراء ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما براسه وآخره واو وقبله ضمة فلا بد من ان يقلب ياء ويكسر ما قبلها ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه والواو متحرك ما قبلها مفتوح وليس بعد الواو ساكن حتى يمنع من الاعلال فانقلبت الواو الفا وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب المندوب فى اللغة ميت يبكى عليه بعد محاسنه لازدياد التفجع والبكاء وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه بيا او وا واختص المندوب بوا يعنى انه لا يستعمل فى المنادى وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء مثل حكم المنادى فوا زيد مندوب مبنى على الضم

كما كان مبنيا على تقدير كونه منادى وواعبد الله منصوب وجاز لك زيادة الالف في اخره اي في اخر المندوب لزيادة التضرع والبكاء ومد الصوت بان تقول وازيدا وفي حالة الوقف زدت الهاء وقلت وازيداه فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ بغيره عند زيادة الالف زدت الياء مقام الالف كما في واغلامك اذا المندوب واحد مخاطب مؤنث فان قلت واغلامكا يلتبس بالواحد المخاطب المذكر فاذا ندبت غلامك بخطاب المؤنث زدت الياء وقلت واغلاميكي وزدت الهاء في حالة الوقف وقلت واغلامكيه وكذا في واغلامكم ان زدت الالف وقلت واغلامكما التبس الجمع بالتثنية فزدت الواو وقلت واغلامكمو وجاز لك زيادة الهاء في حالة الوقف بان تقول واغلامكموه ولا يندب الا المعروف المشهور بين الناس ليعذر النادب في ندبته وتفجعه على المندوب فلا يجوز ان يقال للميت المجهول وارجلاه لانه سبب للسخرية والاستهزاء وامتنع الحاق علامة المندوب اعني الالف بصفة المندوب فلا يقال وازيد الطويلاه بل يجب ان يلحق بالموصوف فيقال وازيداه الطويل لان الصفة مغايرة للموصوف والمندوب انما هو الموصوف فلا يجوز الحاق علامته بغيره خلافا ليونس فانه جوز الحاق علامة المندوب بآخر الصفة لان الموصوف والصفة متحدان معنى وقد ورد في كلامهم ع وا من جغمر بئر زمزماه ❊ وا جمجمتي الشاميتيناه ❊ فيجوز وازيد الطويلاه ويجوز حذف حرف النداء عن المنادى الا اذا كان مع اسم الجنس يعني اذا كان المنادى اسم جنس نحو يا رجل اذ كان حقه ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف حرف النداء يلزم كثرة الحذف والاجحاف واسم الاشارة مثل يا هذا اذ حقه ان يقال يا ايهذا والمستغاث والمندوب اذ المطلوب فيهما مد الصوت فلا يجوز حذف حرف النداء عنهما واما حذف حرف النداء عن العلم الذي لا يكون مستغاثا ولا مندوبا فجائز نحو يوسف اعرض عن هذا وكذا يجوز حذفه عن لفظ اي اذا وقع منادى مثل ايها الرجل افعل كذا وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس اذا كان منادى في بعض الامثلة كما في قولهم اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل وافتد مخنوق اي اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق واطرق كرا اي اخفض عنقك يا كروان فان من هو اكبر منك اعني النعامة قد اصطيد وحمل الى القرى وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء والمعنى الا يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل واما على قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام فليس من

هذا القبيل بل يسجدوا فعل مضارع سقط نونه وادغمت نون ان الناصبة للمضارع في لام
لا والثالث من المواضع التي يجب حذف عامل المفعول به فيه ما اضمر عامله
على شريطة التفسير اي على شرط تفسير ذلك العامل وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك
الاسم بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه اي على ذلك الاسم هو اي الفعل او مناسبه
بان يحذف ضميره او متعلق ضميره ويجعل الفعل او مناسبه عاملا في ذلك الاسم لنصبه اي لنصب الفعل
او مناسبه الاسم بالمفعولية ولا يخلو اما ان يكون مفسر العامل المضمر موافقا للمفسر لفظا او معنى نحو زيدا
ضربته اي ضربت زيدا ضربته او معنى فقط كما تقول زيدا مررت به اي جاوزت زيدا مررت به او
لا يكون موافقا اي لا في اللفظ ولا في المعنى ولكن المفسر يستلزم المفسر عرفا كما تقول زيدا ضربت غلامه
اي اهنت زيدا ضربت غلامه اذ ضرب الغلام مستلزم لاهانة سيده عرفا وكما تقول زيدا حبست عليه
اذ الحبس على زيد مستلزم للانتظار والملابسة اي انتظرت او لابست زيدا حبست عليه فنصب
زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست
واعلم انه يجوز في الاسم الواقع بعده الفعل او شبهه على الوجه المذكور الرفع والنصب اما الرفع فعلى
الابتداء واما النصب فعلى انه مفعول به ولكن قد يختار ويرجح الرفع بالابتداء عند
عدم قرينة خلافه مثل زيد ضربته اذ رفعه اولى لئلا يحتاج الى التقدير قال سيبويه النصب اكثر
والرفع اجود و يختار الرفع ايضا عند وجود القرينتين اعني الرفع والنصب وكون
قرينة الرفع اقوى منهما اي من قرينة النصب كاما مع غير الطلب مثل قولك ضربت
زيدا واما عمرو فاكرمته اذ العطف على الجملة الفعلية وان كان قرينة النصب لكن كلمة اما قرينة
للرفع واقوى منها اذ لا يقع بعدها الا المبتدأ غالبا وانما قال مع غير الطلب اذ لو كان مع الطلب
فالمختار النصب كما تقول اما زيدا فاضربه لان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يصح
الا بالتاويل كما ستعرف و من جملة قرائن كون الرفع اقوى اذا للمفاجاة
كما تقول خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع اذ لا يدخل اذا للمفاجاة الا على
الجملة الاسمية غالبا و يختار النصب على الرفع بالعطف اي بسبب العطف على جملة فعلية
للتناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نحو ضربت زيدا وعمروا اكرمته وفي هذا
المقام العطف اولى ليكون المعطوف والمعطوف عليه كلاهما جملتين فعليتين اذ التناسب

امر مهم عندهم و كذا يختار النصب بعد حرف النفي كما تقول ما زيداً ضربته اذ دخول حرف النفي
على الفعل اولى و كذا يختار النصب بعد الف الاستفهام كما تقول ازيداً ضربته اذ دخول
الف الاستفهام على الفعل اولى و كذا يختار النصب بعد اذا الشرطية كما تقول اذا زيداً ضربته
ضربك اذ دخول اذا على الفعل اولى لما فيه من معنى الشرطية واذا كان الفعل مقدرا فيكون
ما بعد اذا منصوبا و كذا يختار النصب بعد حيث كما تقول حيث زيداً تجده فاكرمه لمشابهته باذا في
الاضافة الى الجملة وانما يظهر معنى الشرطية في حيث اذا اتصلت به كلمة ما و كذا يختار
النصب في الامر والنهي نحو زيداً اضربه او لا تضربه اذ الرفع يقتضي وقوع الامر
والنهي خبرين للمبتدا وهذا محتاج الى التاويل اذ قولك زيدا اضربه او لا تضربه بتقدير
زيد مقول في حقه اضربه او لا تضربه وهذا التقدير مستبعد فالنصب بتقدير الفعل
اولى اذ هي اي حرف النفي والف الاستفهام واذا الشرطية وحيث مواقع الفعل
يعني ان وقوع الافعال بعدها اولى واذا كان تقدير الفعل اولى فالمختار النصب
و كذا يختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر اذ لو كان كل شيء مرفوعا بالابتداء فيحتمل ان يكون قوله خلقناه
بقدر خبرا له فيكون موافقا للنصب في اداء المقصود ويحتمل ان يكون قوله خلقناه صفة
لكل شيء ويكون الظرف اعني بقدر خبرا للمبتدا فيكون المعنى كل شيء مخلوق لنا كاين
بقدر وهذا المعنى ليس بمقصود ويستوي الامران اي الرفع والنصب اذا كانت الجملة
الاولى التي هي المعطوف عليها مشتملة على جملتين احدهما اسمية كبرى والاخرى
فعلية صغرى كما في مثل زيد قام وعمراً اكرمته فمن جهة الكبرى يكون الرفع اولى
ومن جهة الصغرى يكون النصب اولى وهذان الجهتان متقاربتان فالرفع والنصب
كلاهما متساويان لا رجحان لاحدهما على الآخر ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض
اذ دخولهما على الفعل واجب فلا يجوز الرفع مثل ان زيداً ضربته ضربك و الا زيداً
ضربته وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير اذ لو سلط
الفعل اعني ذهب على زيد لم ينصبه اذ لا بد من ادخال الباء على زيد فيكون زيد مجرورا لا منصوبا
ولو سلط عليه مناسبه اعني اذهب يصير مرفوعا لانه ح قايم مقام الفاعل فالرفع اي فوجب
الرفع في مثل ازيد ذهب به على الابتداء كما هو الظاهر او بتقدير اذهب و على التقديرين

لا یکون منصوبا علے المفعولیة وکذلک لیس من قبیل ما اضمر عاملہ علے شریطة التفسیر ما لا یکون الفعل الواقع بعد الاسم صالحا لان یکون مفسرا لعاملہ اذح یفسد المعنے کما فی قولہ تعالی کل شیئ فعلوہ فی الزبر اذ لو سلط الفعل اعنے فعلوہ علے الاسم تفسد المعنے اذ لا معنے لفعلہم کل شیئ فی الزبر بل الصحیح ان الفعل صفة لکل شیئ والمعنے ان کلما فعلوہ ثابت فی الزبر فکل شیئ مبتدأ وفی الزبر خبرہ وہذہ الجملة الفعلیة صفة للنکرة واعلم ان الظاہر ان نحو قولہ تعالے الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد منہما مائة جلدة من قبیل ما اضمر عاملہ علے شریطة التفسیر والمختار فیہ النصب لکن القراء السبعة اتفقوا علے الرفع ولا یجوز اتفاقہم علے الوجہ المرجوح فلا بد من تاویل یخرجہ عما اضمر عاملہ علے شریطة التفسیر ولہ تاویلان احدہما ما اشار الیہ بقولہ الفاء بمعنی الشرط عند المبرد یعنے ان الفاء فی قولہ سبحانہ فاجلدوا فی حکم فاء الجزاء فلا یعمل ما فی حیزہا فیما قبلہا فلا یمکن ان یسلط الفعل المذکور بعدہا علے ما قبلہا حتے یکون من قبیل ما اضمر عاملہ علے شریطة التفسیر والثانی ما اشار الیہ بقولہ وجملتان عند سیبویہ یعنے ان ہذا الکلام عند سیبویہ جملتان اذ الزانیة مبتدأ محذوف المضاف اے حکم الزانیة والزانی عطف علیہ وتقدیر الکلام ان حکم الزانیة والزانی فیما یتلی علیکم وقولہ فاجلدوا جملة ثانیة والفاء فیہ للتفسیر ولا یجوز ان یعمل جزء جملة فی جزء جملة اخری فلا یمکن التسلیط فلا یکون ہذا المثال من قبیل ما اضمر عاملہ علی شریطة التفسیر والا ای وان لم یأول بما اولہ المبرد او سیبویہ فالمختار النصب لانہ من باب ما اضمر عاملہ علے شریطة التفسیر وہو خلاف ما اتفق علیہ القراء السبعة واتفاق القراء السبعة علے الوجہ المرجوح باطل فلا بد من التاویل الرابع من المواضع التی یجب فیہا حذف عامل المفعول بہ التحذیر وہو فی اللغة التخویف والتبعید وفی اصطلاح النحاة معمول بتقدیر اتق وہو علی قسمین لانہ اما ان یکون منصوبا بتقدیر اتق تحذیرا للمعمول مما بعدہ او یکون منصوبا بتقدیر اتق وذکر المحذر منہ المنصوب مکررا فالقسم الاول من التحذیر محذر مما بعدہ والقسم الثانی محذر منہ ومکرر ویشترک کل منہما فی کونہما منصوبین بتقدیر اتق فالاول مثل ایاک والاسد ای بعد نفسک من الاسد والاسد من نفسک وایاک وان تحذف ای بعد نفسک عن حذف الارنب وہو ضربہ بالعصا. والثانی مثل الطریق الطریق ای اتق الطریق اذ فیہ آفة ویجوز لک فے القسم الاول الذی ذکر فیہ المحذر اولا ثم المحذر منہ معطوفا علیہ بالواو ان تذکر المحذر منہ بمن وتقول ایاک من الاسد ومن ان تحذف ویجوز لک ایضا ان تحذف حرف الجر وتقول ایاک ان تحذف بتقدیر من اذ حذف حرف الجر من ان قیاس مطرد ولا یجوز حذف الواو اذ حذف

حرف العطف غیر جائز ومن ثمه لا یجوز لک ان تقول ایاك الاسد لامتناع تقدیر حرف
العطف وامتناع حذف من من الاسم الصریح فذکر الاسد بعد ایاك اما بالواو او بمن وذکر ان تحذف
بعده علی ثلثة اوجه بالواو وبمن وبحذف من الثالث من المفاعیل الخمسة المفعول فیه هو ما فعل
فیه فعل مذکور لفظا او تقدیرا من زمان او مکان اشارة الی قسمی المفعول فیه وشرط نصبه تقدیر
فی اذ التلفظ بها یوجب الجر ضرورة انه لا یجوز الغاء حرف الجر وظروف الزمان کلها سواء کانت معرفة
او منکرة محدودة نحو الیوم والاسبوع والشهر والسنة او غیر محدودة نحو الحین والدهر والزمان
تقبل ذلك ای النصب بتقدیر فی کما تقول صمت الیوم ویوما وشهرا وسنة وجلست حینا وزمانا
وصمت دهرا وظروف المکان ان کان المکان مبهما او فی حکم المبهم قبل ذلك ای النصب بتقدیر
فی والا ای وان لم یکن مبهما فلا یقبل النصب بتقدیر فی وفسر المبهم فی کلام بعض النحاة بالجهات الست
اذ لا حد ولا نهایة لها وهی الفوق والتحت والقدام والخلف والیمین والشمال وحمل علیه ای علی المبهم
المذکور لفظ عند ولدی وشبههما نحو دون وسوی لابهامهما وحمل علی المبهم المذکور ایضا لفظ مکان
لکثرته ای لکثرة استعمال لفظ المکان او لکثرة المکان ففیه نوع من الابهام ولذا جاز ان یقال
جلست قدامك وعندك ولدی زید ومکان عمرو ولا یجوز ان یقال جلست الدار والمسجد والبیت لانها
لیست بمبهمة ولا محمولة علیه وفسر بعض النحاة المکان المبهم بما له اسم بواسطة امر غیر
داخل فی مسماه وعلی هذا الجهات الست وعند ولدی والمکان والفرسخ والمیل ونظائرها
مبهمة اذ اسماؤها بواسطة امر غیر داخل فی مسماها بخلاف البیت والدار والبلد والمدینة
وامثالها اذ لها اسماء بسبب امر داخل فی مسمیاتها ح لا یدخل مابعد دخلت فی المبهم
الا بالتاویل بخلاف عند ولدی ولفظ المکان لانها داخلة فی المبهم علی هذا التفسیر وحمل
علی المکان المبهم مابعد دخلت وسائر تصاریفه وان لم یقع بعده الا الامکنة المعینة
کما تقول دخلت المسجد والبیت والدار علی الاصح لکثرة الاستعمال لا للابهام وانما
قال علی الاصح اذ ذهب بعضهم ان المکان المعین الداخل علیه فعل الدخول منصوب
علی انه مفعول به والاصح انه مفعول فیه ومنصوب بتقدیر فی حذف حرف الجر تخفیفا او
حملا علی المکان المبهم وینصب المفعول فیه مثل المفعول به بعامل مضمر کما تقول
یوم الجمعة فی جواب من قال متی صمت وکذا المفعول فیه یضمر عامله النصب علی
شریطة التفسیر کما سبق فی المفعول به کما تقول یوم الجمعة صمت فیه والکلام الذی سبق

ثم جاء بينهما ايضا فقد يكون الرفع اولى وقد يكون النصب اولى وقد يكون كلاهما متساويين وقد يكون
النصب واجبا المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور لفظا او تقديرا وهو على قسمين احدهما ما يحصل بالفعل
ويترتب عليه مثل ضربته تاديبا اذ التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه ويقال له العلة الغائية للفعل والغرض
والمقصود الفاعل وثانيهما ما يحصل قبل الفعل ويكون باعثا للفاعل على ذلك الفعل كما تقول وقعدت عن الحرب
جبنا اذ الجبن حاصل قبل القعود وباعث للفاعل عليه وكل منهما اي مشترك في كونهما علة لاقدام الفاعل على الفعل
وحاملا له وباعثا والمفعول له ثابت ومتحقق في الكلام على قول جمهور النحاة خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده مصدر
اي راجع اليه وتقدير الكلام في نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب
قعود جبن فلا يكون المفعول له منصوبا علىحدة بل يكون داخلا في المصدر والاصح قول الجمهور اذ يفهم معنى التعليل
من المفعول له والتقدير الذي ذكر الزجاج لا يفهم منه معنى التعليل واعلم ان معنى اللام معتبر في المفعول له كما ان معنى في
معتبر في المفعول فيه فعلى قياس المفعول فيه شرط نصبه تقدير اللام اذ على تقدير التلفظ بها يكون المفعول له مجرورا وانما يجوز
حذفها اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل به اي بالمفعول له وان يكون المفعول له مقارنا في الوجود له اي للفعل
المعلل كالتاديب والجبن في المثالين المذكورين فانهما فعلان لفاعل الفعل المعلل به ومقارنان للفعل في الوجود وان
جئتك لاكرامك اياي فحذف اللام ليس بجائز لان الاكرام فعل مخاطب والمجئ فعل متكلم وكذا ان قلت جئتك اليوم للاكرام لك غدا
فحذف اللام ليس بجائز اذ الاكرام ليس بمقارن للمجئ في الوجود المفعول معه هو اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة معمول
فعل سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي
فعلا لفظيا او معنى اي فعلا معنويا فان كان الفعل لفظا وجاز العطف اي يجوز عطف ما بعد الواو على ما قبله فالوجهان
اي العطف والنصب على المفعولية جائز مثل جئت انا وزيد وزيدا فان كان زيد مرفوعا يكون معطوفا على فاعل الفعل اعني
الضمير المتصل لكونه مؤكدا بالضمير المنفصل ومن هذه الجهة يجوز العطف عليه وان كان منصوبا يكون نصبه على انه مفعول معه والا
اي وان لم يجز عطف ما بعد الواو على ما قبله على تقدير كون الفعل لفظيا تعين النصب على انه مفعول معه مثل جئت
وزيدا لانه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل لانه بمنزلة جزء الكلمة ولم يحصل له استقلال بالضمير المنفصل وليس في الكلام
فاصلة بين المعطوف والمعطوف عليه فلا يجوز العطف في هذا المقام كما سيعلم انشاء الله تعالى وان كان الفعل معنى لا لفظا
وجاز العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبله تعين العطف مثل ما لزيد وعمرو اي اي شئ ثبت لزيد مع عمرو اي ما يصنع
زيد مع عمرو فيكون عمرو مجرورا لعطفه على زيد ولا يجوز نصبه على انه مفعول معه لان الفعل المعنوي عامل ضعيف
خفي والعطف امر ظاهر ولا يجوز ترك الظاهر للامر الخفي الضعيف والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب على
انه مفعول معه وجبا اعتبار ذلك العامل الضعيف اذ لا يجوز الوجه الآخر مثل ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع

مع زید او مع عمرو والعطف فی ہذہ الصورۃ غیر جائز والعطف علی الضمیر المجرور بلا اعادۃ الجار سواء کان حرف جر او مضافا لیس بسائغ ولما فرغ عن المفاعیل الخمسۃ التی ہی اصل المنصوبات شرع فی ملحقاتہا فقال الحال وہو فی اصطلاح النحاۃ ما یبین ہیئۃ الفاعل وصفتہ وقت صدور الفعل عنہ او ہیئۃ المفعول بہ وقت وقوع الفعل علیہ سواء کان الفاعل والمفعول بہ الذی وقع الحال عنہ لفظا او معنی نحو ضربت زیدا قائما لان قائما ان کان حالا عن تاء ضربت یکون مبینا لہیئۃ الفاعل وقت صدور الفعل اعنی الضرب عنہ وان کان حالا عن زید کان مبینا لہیئۃ المفعول بہ وقت وقوع الضرب علیہ نحو زید فی الدار قائما فقائما حال من الضمیر المستتر فی الظرف اذ ہذا الظرف متضمن لمعنی الفعل وہو حصل او حاصل فحذف الفعل واقیم الظرف مقامہ فیکون فعلا معنویا وینتقل ضمیرہ المستتر فیہ الی الظرف فیکون المستتر فیہ فاعلا معنویا ویکون قائما حالا عنہ وہذا زید قائما لان قائما حال عن زید وہو مفعول معنوی لان التنبیہ والاشارۃ مفہومان من لفظ ہذا فہو متضمن معنی الفعل وہو انبہ واشیر وتقدیر الکلام انبہ علی زید او اشیر الی زید حال کونہ قائما فزید مفعول بہ لذلک الفعل المعنوی بتوسط حرف الجر وقائم حال عنہ وعاملہا ای عامل الحال اما الفعل نحو ضربت زیدا قائما او شبہہ ای شبہ الفعل نحو زید ضارب غلامہ راکبا او معناہ ای معنی الفعل نحو زید فی الدار قائما وہذا زید فی الدار قائما وبعضہم جعل الظرف من قبیل شبہ الفعل وکلام المصنف یدل علی ان الظرف من قبیل الفعل المعنوی کما عرفت وشرطہا ای شرط الحال ان تکون نکرۃ لان الحال ما یبین ہیئۃ الفاعل او المفعول بہ ولا احتیاج فی بیان الہیئۃ الی التعریف فتعریف الحال مستدرک غیر ملتفت الیہ وصاحبہا یعنی ذا الحال معرفۃ غالبا لانہ محکوم علیہ فی المعنی والاصل فی المحکوم علیہ التعریف وما تری ای فی بعض الصور کونہا معرفۃ کما فی ارسلہا العراک ای ارسل حمار الوحش الاتن معترکۃ ولم ترد بہ وحدہ متاول اما الاول فبان العراک وان کان معرفا باللام لکنہ ماول بالنکرۃ وہی معترکۃ اذ لا دخل لمعنی التعریف فی بیان الہیئۃ فاللام زائدۃ فی الحقیقۃ او بان التقدیر ارسلہا العراک تعترک فتعترک حال والعراک منصوب علی المصدریۃ والالف واللام اشارۃ الی معلومیۃ المعنی المصدری ای تعترک العراک الذی تعرفہ واما الثانی فماول بمنفردا وبتقدیر ینفرد وحدہ فان کان صاحبہا نکرۃ وجب تقدیمہا ای تقدیم الحال علیہ لئلا یشتبہ بالصفۃ فی حالۃ النصب کما فی قولک رایت رجلا راکبا ولو قدم الحال لم یقع الاشتباہ اذ لا یتقدم الصفۃ علی الموصوف واعلم ان الحال قد یتقدم علی العامل اللفظی لان العامل اللفظی لتقویتہ یتصرف فی المتقدم والمتاخر ولکن لا تتقدم علی العامل المعنوی لان العامل المعنوی عامل ضعیف لا یتصرف فی المتقدم بخلاف الظرف لانہ یتقدم علی العامل المعنوی ویتوسع فیہ ما لا یتوسع فی غیرہ کما تقول کل یوم لک ثوب فکل یوم منصوب بسبب العامل المعنوی وہو لک ولا تتقدم الحال علی ذی الحال المجرور فی مثل مررت بزید مجردا عن ثیابہ لا یجوز ان یکون مجردا مقدما علی زید لان الحال من توابع ذی الحال والمجرور لا یتقدم علی الجار فکذا ما یکون تابعا لہ وقولہ علی الاصح اشارۃ الی ان بعضہم جوز تقدیم الحال علی ذی الحال المجرور لان الحال من متعلقات ذی الحال المجرور ولا یلزم من عدم جواز تقدیم المجرور علی الجار

عدم جواز تقديم متعلق المجرور عليه لاسيما اذا كان عامل الحال فعلا لفظيا (اعلم انه قال بعضهم شرط الحال ان يكون مشتقا او في
معنى المشتق وهذا ليس بصحيح اذ كل ما يدل على هيئة وصفة صح ان يقع حالا وان كان اسما جامدا مثل هذا بسرا اطيب منه
رطبا لانهما مع كونهما جامدين وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية ومعنى هذه العبارة ان هذا التمر المشار اليه في حال البسرية
اطيب وافضل منه حال كونه رطبا والعامل في رطبا افعل التفضيل اعني اطيب باتفاق النحاة والعامل في بسرا ايضا افعل التفضيل
كانه قيل هذا اطيبه بسرا على طيبه رطبا فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار الزيادة عامل في بسرا وقال
بعضهم العامل في بسرا معنى هذا اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا القول ليس بصحيح اذ يحتمل ان يكون هذه الاشارة حال الرطبية
لا البسرية فلا يجوز ان يكون عاملا في بسرا (واعلم ان الحال قد يكون مفردا كما عرفت وقد يكون جملة خبرية وح
لا بد لها من الرابطة تربطها الى صاحبها والجملة اما اسمية او فعلية فالاسمية بالواو والضمير كما تقول جاءني زيد وابوه راكب او
بالواو فقط كما تقول جاءني زيد والشمس طالعة او بالضمير فقط كما تقول جاءني زيد ابوه راكب على ضعف اي هذا ضعيف
لان الجملة الاسمية قوية في الاستقلال فيحتاج الى رابط قوي يكون في صدر هذه الجملة بطريق الوجوب والضمير لا يجب ان يكون
في صدر الجملة (والمضارع المثبت اي على تقدير كون الجملة مشتملة على الفعل المضارع المثبت الربط بالضمير وحده لا بغيره لان
الفعل المضارع المثبت مثل اسم الفاعل معنى وفي اسم الفاعل المفرد لا يكون الرابط الا الضمير (وما سواهما اي في ما سوى
هاتين الجملتين سواء كانت الجملة مشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي الربط انما يكون بالواو والضمير معا
او باحدهما وحده سواء كان واوا او ضميرا فتقول في المضارع المثبت جاءني زيد يركب ولا تقول جاءني زيد ويركب وفي المضارع
المنفي جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وفي الماضي المنفي جاءني زيد ما ركب او وما ركب (ولا بد في الماضي المثبت من قد
سواء كانت ظاهرة كما تقول جاءني زيد وقد ركب او مقدرة نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم (ويجوز حذف العامل
في الحال كقولك للمسافر راشدا اي سر او سافر راشدا مهديا (ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي عبارة
عن الحال التي تؤكد وتقرر مضمون الكلام السابق نحو زيد ابوك عطوفا فعطوفا حال تؤكد العطف والشفقة المفهوم من ابوه
والعامل المقدر فيه احقه اي احقه عطوفا الى علمه حال كونه عطوفا وقال بعضهم التقدير انه يحي عطوفا اي في حال عطوفته
وفي مقابل الحال المؤكدة الحال المقيدة وهي ما تقيد مضمون الكلام السابق كما تقول جاءني زيد راكبا اذ الركوب
قيد للمجيء (وشرطها اي شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية فلو وقعت الحال
المؤكدة عقيب الجملة الفعلية لا يجب حذف عاملها كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقال بعض النحاة الحال المؤكدة انما
تؤكد وتقرر مضمون جملة اسمية وح يجب حذف عاملها مطلقا والقول الاول صحيح وواضح كما بين في الكتب المبسوطة

التمييز ما اي اسم يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فالاول يعني ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة عن مفرد اي
يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عندي عشرون درهما وسيأتي في بحث العدد وتمييزه مستوفى انشاء الله تعالى

واما في غيره اي في غير العدد سواء كان موزونا نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا او مكيلا نحو عندي قفيزان برا او مقيسا كما قاله او نحو على التمرة مثلها زبدا فيفرد يعني يورد التمييز الرافع للابهام عن المفرد واحدا ان كان ذلك التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يقع على القليل والكثير كالعسل والسمن والزيت نحو عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا الا ان يقصد بذلك الجنس الانواع فيثنى عند قصد النوعين تقول عندي رطلان زيتين ويجمع عند قصد الانواع تقول عندي ارطال زيوتا وعلى هذا القياس حال الاجناس الاخر ويجمع التمييز في غيره اي في غير الجنس تقول عندي صندوق كتبا او اثوابا ثم ان كان المفرد المقدار الذي جعل تمييزا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة بحذف التنوين ونون التثنية كما تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن ذلك المفرد بتنوين او بنون التثنية بل بنون الجمع او بالاضافة كما في عشرون درهما وعلى التمرة مثلها زبدا فلا يجوز اضافته الى تمييزه بحذف النون في الاضافة فلا يجوز ان يقال عشرو درهم ومثل زبد وقد يكون التمييز عن غير مقدار مثل عندي خاتم حديدا وفي هذا القسم الاضافة والخفض اكثر يعني خاتم حديد اكثر استعمالا من خاتم حديدا والقسم الثاني من التمييز اعني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة متحققة في جملة او ما ضاهاها اي ما يشبه الجملة فالاول مثل طاب زيد نفسا والثاني مثل زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما اعلم ان هذا القسم من التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة اذ معنى طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا فنفسا يرفع الابهام عن الشئ وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس زيد طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا وقال بعض النحاة ان المراد بالذات المقدرة النسبة المتحققة بين هذه الاشياء الثلثة مثلا في طاب زيد نفسا النسبة الطيب الى زيد مبهمة ومحتاجة الى البيان فالذات المقدرة عبارة عن هذه النسبة ولا احتياج الى تقدير الشئ والقول الاول اصح اذ اطلاق الذات المقدرة على الشئ المبهم المقدر اولى من اطلاقها على نفس النسبة ومن جملة امثلة الاضافة الى الذات المقدرة لله دره فارسا اي لله در فروسيته وهذا تعجب من فروسيته والدر في الاصل اللبن ثم استعمل بمعنى الخير اي الله خير فروسيته والمقصود التعجب من حذاقته بامر الخيل وانما نسب الى الله تعالى لانه خالق العجائب والغرائب ثم ان كان التمييز عن ذات مقدرة اسما غير صفة يصح جعله اي جعل ذلك الاسم لما انتصب عنه جاز ان يكون ذلك التمييز له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه كما تقول طاب زيد ابا فلفظ ابا اسم يصح جعله لما انتصب عنه وهو زيد فيكون زيد هو الاب ويصح جعله لمتعلقه فيكون ابا عبارة عن ابيه والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه كما تقول طاب زيد دارا فيطابق التمييز فيهما اي في الصورتين ما قصد بذلك التمييز من الافراد والتثنية والجمع سواء كانت لمطابقة نفس ما انتصب عنه او لمتعلقه او لكليهما بحسب القرائن تقول في الاول طاب زيد نفسا والزيدان نفسين والزيدون نفوسا وفي الثاني طاب زيد دارا او دارين ودورا وفي الثالث تارة طاب زيد ابا والزيدان ابوين

والزيدون آباء واخرى طاب زيد ابا وابوين وآباء وبالجملة التميز يطابق ما هو المقصود منه افرادا وتثنية وجمعا الا اذا كان
التميز جنسا فعنا ولا للقليل والكثير فلا يثنى ولا يجمع كما عرفت فيقال طاب زيد علما وطاب الزيدان علما وطاب الزيدون
علما الا ان يقصد بذلك الجنس الانواع فيثنى عند قصد النوعين تقول طاب زيد علمين ويجمع عند قصد الانواع كما تقول
طاب زيد علوما واعترض على المص بان نفسا في طاب زيد نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان اذ لا يصح
ان يكون المتعلقة وكذلك ابوة في طاب زيد ابوة يحتمل معنيين مع ان اسم الابوة لا يصح جعله لما انتصب عنه بل هي المتعلقة خاصة
ويمكن ان يجاب بان معنى جعله لما انتصب عنه ان يصح اطلاقه على ما انتصب عنه على وجه لا يجوز اضافته الى ما انتصب عنه وح نقول
نفسا في طاب زيد نفسا لا يصح جعله لما انتصب عنه بهذا المعنى لان اطلاق النفس على زيد وان كان صحيحا لكن يجوز اضافتها اليه بان
يقال نفس زيد بخلاف ابا في طاب زيد ابا اذا كان زيد هو الاب فلا يتصور الاضافة ح اصلا واما الاضافة البيانية فليست
اضافة حقيقة والمراد بمتعلق ما انتصب عنه ما يصح اضافته الى ما انتصب عنه سواء كانت بلا واسطة كما تقول نفس زيد وعلم زيد
وابوة زيد ودار زيد او بواسطة كما تقول ابوة الى زيد فظهر ان نفسا في طاب زيد نفسا من قبيل متعلق ما انتصب عنه اذ يجوز
اضافته اليه وكذلك الابوة في طاب زيد ابوة من قبيل المتعلق سواء كانت ابوة زيد لابنه او ابوة ابيه له اذ الاولى مضافة الى
ما انتصب عنه بلا واسطة والثانية مضافة اليه بواسطة فاستبان ان نفسا وابوة بكل واحد من المعنيين من قبيل متعلق المنتصب
عنه ثم ان الابوة يمكن ان تحمل على الابوة القائمة بما انتصب عنه وعلى الابوة القائمة بمتعلق ما انتصب عنه وهي على كلا
التقديرين من قبيل المتعلق كما عرفت بخلاف العلم فانه لا يمكن ان يحمل الا على العلم الذي يقوم بما انتصب عنه لا على العلم
القائم بغيره ووجه الفرق ان الابوة اضافة بين الاب والابن فيمكن ان يحمل على ابوة ما انتصب عنه لكونها متعلقة بابنه
ويمكن ان يحمل على ابوة ابيه لكونها متعلقة به بخلاف العلم لانه صفة حقيقية قائمة بالعالم متعلقة بالمعلوم فيصح ان يقال طاب زيد
علما اي من جهة العلم القائم بذاته المتعلق بالمعلوم ولا يصح ان يقال طاب زيد علما اي من جهة العلم القائم بعمرو مثلا المتعلق بزيد من
جهة كونه معلوما وهذا ظاهر بادنى تامل وان كان التميز صفة كانت تلك الصفة له اي لما انتصب عنه وطبقه اي
يكون مطابقة له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما تقول لله در زيد فارسا ودر الزيدين فارسين ودر الزيدين فوارس
واحتملت الصفة المذكورة الحال اعلم ان فارسا في لله در زيد فارسا عبارة عن زيد وكذا قائلا في قاتله الله قائلا عبارة
عن الله تعالى فان حمل على التميز كان المعنى لله در فروسية زيد وقائلية الله تعالى وان حمل على الحال كان المعنى لله
در زيد حال كونه فارسا وقاتله الله حال كونه قائلا ولا يتقدم التميز عن المفرد على عامله فلا يجوز ان يقال في عشرون
درهما درهما عشرون لان المقصود ان يذكر العدد مبهما ثم يفسر بجنس معين وتقديم التميز على المفرد مفوت لهذا المقصود وعلى
القياس حال سائر المفردات بالقياس الى مميزاتها واعلم انه قد اختلف في تقديم التميز الرافع للابهام عن النسبة اذا كان
عامله فعلا فمذهب الجمهور انه لا يتقدم على الفعل واليه اشار بقوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل فلا يصح ان يقال

نفسا طاب زيد لان المقصود الابهام ثم التفسير وازالة الابهام والتقديم على الفعل ينافي هذا المقصود خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل لان الفعل عامل قوي يتصرف في المتقدم والمتاخر واستشهد بقول
الشاعر ؎ اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ۞ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ۞ فنفسا مع كونه تمييزا عن فطيب مقدم عليه وروى
الجمهور نفس مكان نفسا وهذا القول اصح لما ذكر المستثنى في اصطلاح النحاة يطلق على معنيين احدهما متصل والآخر
منقطع فالمتصل المخرج عن متعدد مذكور لفظا او تقديرا بالا واخواتها بان يتعلق الحكم بالمتعدد ويخرج
بعض منه بكلمة الا او اخواتها عن ذلك الحكم ويبقى ما عداه مندرجا في ذلك الحكم نحو جاءني القوم الا زيدا فاخرج زيد بكلمة
الا عن حكم المجيء المتعلق بالقوم المذكور لفظا وبقي غير زيد داخلا في حكم المجيء وهكذا ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا
اذ اخرج زيد عن حكم عدم المجيء المتعلق بالمتعدد والمذكور تقديرا وهو احد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد الا
بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد اذ المستثنى منه ليس بمتناول للمستثنى في الاستثناء المنقطع نحو ما جاءني
احد الا حمارا فالحمار ليس من جنس احد لان المراد به ما يصلح للخطاب وهو اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
بعد الا غير الصفة في كلام موجب كما في قولنا جاءني القوم الا زيدا والمراد بالكلام الموجب ان لا يكون
نفيا ولا نهيا ولا استفهاما او يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه فيكون منصوبا ايضا كما تقول ما جاءني الا زيدا
احد وان كان زيد مؤخرا عن احد فيجوز في زيد الوجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدلية او يكون المستثنى
منقطعا يعني يكون المستثنى منصوبا على تقدير كونه منقطعا في لغة الاكثر وفي لغة البعض المستثنى المنقطع مرفوع ايضا
كما تقول ما جاءني احد الا حمار برفع حمار بناء على انه بدل عن احد وهذا ضعيف اذ لا يتصور البدل ههنا سوى بدل
الغلط وهو لا يكون الا في كلام صادر بطريق السهو والغفلة والاستثناء المنقطع لا يكون الا في كلام صادر بالروية والفطانة او
كان المستثنى واقعا بعد خلا او عدا في لغة الاكثر بناء على انهما فعلان ماضيان من خلا يخلو خلوا وعدا يعدو عدوا
اي جاوزه وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وما بعدهما منصوب على كونه مفعولا به كما تقول جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي خلا
الجائي او عدا الجائي زيدا وفي لغة البعض كل واحد منهما حرف جر وما بعدهما مجرور او كان المستثنى بعد ما خلا وما عدا يعني يكون
المستثنى منصوبا في جميع اللغات اذا كان واقعا بعد ما خلا وما عدا اذ لا شبهة على هذا التقدير في كون كل منهما فعلا اذ كلمة ما فيهما
مصدرية وهي مختصة بالفعل وهي تقتضي تقدير الزمان كما تقول جاءني القوم ما عدا زيدا او ما خلا زيدا اي جاءني القوم زمان عدو
الجائي اي مجاوزته زيدا او زمان خلوه عن زيد وكذا يكون المستثنى منصوبا بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة
واسمهما مضمر وما بعدهما منصوب على الخبرية نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس الجائي ولا يكون الجائي زيدا ويجوز
فيه اي في المستثنى النصب ويختار البدل فيما وقع المستثنى بعد الا في كلام غير موجب تام وهو يعني به ما
ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد بالرفع على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما مررت باحد

الا زید بالجر علی البدلیة والا زیدا بالنصب علی الاستثناء وما رایت احدا الا زیدا بالنصب علی البدلیة وہذا ہو المختار وعلی
الاستثناء وہذا جائز مثل ما فعلوہ الا قلیل والا قلیلا ویعرب المستثنی علی حسب مقتضی العوامل
اذا کان المستثنی منه غیر مذکور فی الکلام وهو ای المستثنی الذی یعرب علی حسب العوامل واقع
فی غیر الکلام الموجب لیفید المعنی الصحیح مثل ما ضربنی الا زید ای ما ضربنی احد الا زید ولا یجوز ان یقال
ضربنی الا زید لعدم صحة المعنی الا ان یستقیم المعنی فی الکلام الموجب مع حذف المستثنی منه مثل قرءت الا یوم کذا
ای قرءت کل یوم من ایام الاسبوع الا یوم کذا ومن ثم ای من اجل انه لا یجوز حذف المستثنی فی الکلام الموجب
الا ان یستقیم المعنی لم یجز ما زال زید الا عالما اذ معنی ما زال ثبت لان نفی النفی یرجع الی الاثبات فیکون المعنی
زید ثابت علی جمیع الصفات الا علی صفة العلم وہذا غیر صحیح اذ لا یمکن ان یثبت جمیع الصفات المتضادة لزید الا العلم واذا تعذر
البدل علی اللفظ ای علی لفظ المستثنی منه لمانع فعلی الموضع ای یحمل علی محله مثل ما جاءنی من احد
الا زید ولا احد فیها الا عمرو وما زید شیئا الا شیء لا یعبأ به وانما تعذر البدل علی اللفظ فی
المثال الاول لان من لا تزاد فی الاثبات یعنی انه لا یمکن ان یکون زید فی المثال الاول منصوبا علی الاستثناء
فیکون بدلا فاما ان یحمل علی اللفظ فیکون زید مجرورا لکون المبدل منه مجرورا بمن الزائدة للمبالغة والاستغراق فلا بد
من تقدیر من بعد الا فیلزم زیادة من فی الاثبات وہذا غیر جائز کما سیاتی او یحمل علی محل احد وهو الرفع علی الفاعلیة فیکون
مرفوعا وهو المطلوب واما فی المثالین الاخرین فلما قال وما ولا لا تقدران عاملتین بعده ای بعد الاثبات لانهما
عملتا للنفی وقد انتقض النفی بالا تفصیله انه لو ابدل المستثنی علی اللفظ فی المثال الثانی وقیل لا احد فیها الا عمرا
بالنصب لان فتحة شبیهة بالحرکة الاعرابیة لحصولها بکلمة لا فلا بد من تقدیر کلمة لا لتعمل فیه النصب ومعنی النفی قد انتقض
بالا ولا یمکن تقدیر لا بعد الا علی وجه یکون عاملا فیه ولا یمکن ایضا ان یحمل علی محله القریب وهو النصب بکلمة لا اذ معنی النفی لما
انتقض بالا فلا یتصور عملها فیما بعدها فلا یجوز ان یکون عمرو منصوبا بها بل یحمل علی محله البعید وهو الرفع بالابتداء فیقال لا احد فیها
الا عمرو بالرفع واما فی المثال الثالث فلانه لا یمکن حمل البدل علی لفظ المستثنی منه فلا بد من تقدیر ما لتعمل فیه ومعنی النفی
لما انتقض بالا فلا یتصور تقدیر کلمة ما بعد الا لیظهر اثر عمله فی البدل فیجب حمله علی محل المستثنی منه وهو الرفع علی انه خبر المبتدأ
بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا یعنی انه لا یجوز ان یحمل البدل علی اللفظ علی تقدیر کون ما ولا عاملتین فی
المستثنی کما ذکر بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا اذ یجوز ههنا الحمل علی اللفظ مع کون لیس عاملا فی المستثنی منه والفرق ان
عمل ما لمعنی النفی وهو قد انتقض بالا فیمتنع اعمالها فی ما بعد الا ان یکون ما بعد ها بدلا عن معمولها واما عمل لیس فلیس
من جهة النفی بل من جهة الفعلیة فیجوز ان یقع ما بعد الا بدلا عما قبلها کما قال لانها ای لیس عملت للفعلیة لا للنفی
فلا اثر لنقض معنی النفی فی عملها لبقاء الامر العاملة هی ای لیس لاجله وهو الفعلیة فیجوز ابدال

المستثنی عن اللفظ وان وقع بعد الا ونظیرہ ما کان زید الا قائما اذ معنی النفی وان انتقض بالا لکن لم ینتقض معنی
الفعل بل ہو باق بحالہ فیعمل فیما بعد الا کذلک لا اثر لنقض معنی النفی فی لیس اذ ہی عاملۃ من جہۃ معنی الفعلیۃ وہو باق
بحالہ ولا یجوز مثل ہذا فی خبر ما ولا ومن ثمہ ای من اجل ان عمل لیس من جہۃ معنی الفعلیۃ لا من جہۃ معنی النفی جاز
لیس زید الا قائما بنصب قائما علی انہ خبر لیس وہی عاملۃ فیہ من جہۃ الفعلیۃ وامتنع ما زید الا قائما
اذ لا یجوز ان یعمل ما فی خبرہا الواقع بعد الا لانتقاض معنی النفی بالا و المستثنی مخفوض ای مجرور بعد غیر وسوی
وسواء لکونہ مضافا الیہ وکذلک المستثنی مجرور بعد حاشا فی لغۃ الاکثر لکونہا حرف جر وفی لغۃ البعض حاشا
فعل وما بعدہا منصوب علی المفعولیۃ کما سبق فی خلا وعدا فی لغۃ الاکثر واعراب لفظ غیر فیہ ای فی الاستثناء
کاعراب المستثنی بالا علی التفصیل المذکور فیما سبق لان المستثنی صار مجرورا باضافۃ غیر الیہ فاجری اعرابہ
علی غیر کما تقول جاءنی القوم غیر زید وما جاءنی غیر زید احد وما جاءنی احد غیر حمار بنصب غیر وکما تقول ما جاءنی احد غیر زید
بالنصب علی الاستثناء والرفع علی البدلیۃ وکما تقول ما جاءنی غیر زید بالرفع علی الفاعلیۃ وکلمۃ غیر وان کانت فی الاصل
صفۃ کما تقول جاءنی رجل غیر زید واستعمالہا علی ہذا الوجہ کثیر فی الکلام الا انہا حملت علی الا فی الاستثناء وما بعدہا مجرور
باضافتہا الیہ ویجری اعراب ما بعدہا علیہا کما ذکر کما حملت الا علیہا ای علی غیر فی الصفۃ مع ان الاصل فیہا
ان تکون واقعۃ فی الاستثناء ویجری اعراب غیر علی ما بعد الا ولا یحمل الا علی غیر الا اذا کانت الا تابعۃ لجمع منکور
ای منکر غیر محصور فی عدد معین مثل جاءنی رجال الا زید وانما حملت ہہنا علی الصفۃ لتعذر الاستثناء اذ لا بد
فی الاستثناء المتصل من ان یکون ما بعد الا داخلا فی ما قبلہا یقینا لیتصور الاخراج وفی الاستثناء المنقطع لا بد من ان
لا یدخل ما بعد الا فی ما قبلہا یقینا وفی ہذا المثال یحتمل ان یکون زید داخلا فی تلک الجماعۃ ویحتمل ان لا یکون داخلا فیہا
فتعذر الاستثناء بقسمیہ بخلاف ما تقول جاءنی الرجال الا زیدا او الرجال لکونہا جمعا معرفا باللام شاملا لجمیع الرجال
فیدخل فیہا زید فلا یتعذر الاستثناء وانما قید الجمع المنکور بغیر المحصور اذ لو کان محصورا لم یتعذر الاستثناء کما تقول
لہ زید علی عشرۃ دراہم الا واحدا او اثنین او غیر ذلک لان الواحد والاثنین وکذا غیرہما من الاعداد الی التسعۃ داخلۃ
فی العشرۃ قطعا نحو قولہ تعالی لو کان فیہما آلہۃ الا اللہ لفسدتا فالا فی الایۃ واقعۃ بعد جمع منکور
غیر محصور فحملت علی الصفۃ ولما کان الا حرفا غیر قابل للاعراب فالاعراب الذی ہو حق غیر انتقل الی ما بعد الا وضعف
حمل الا علی غیر فی غیرہ ای فی غیر جمع منکور محصور لصحۃ الاستثناء وفی قول الشاعر ع وکل اخ مفارقہ اخوہ
لعمر ابیک الا الفرقدان صفۃ لکل اخ لا استثناء والاصل ان یکون استثناء ویقال الا الفرقدین ای المستثنی
داخل فی المستثنی منہ لکون کل اخ عاما شاملا لکل ما فیہ معنی الاخوۃ فیصح الاستثناء المتصل بلا تکلف واعراب
سوی وسواء فی الاستثناء النصب التقدیری فی المقصور واللفظی فی الممدود علی الظرفیۃ ای

على الظرفية المقدرة او معنى جاءني القوم سوى زيد جاءني القوم مكان زيد وظاهر ان هذه الظرفية ليست محققة بل مقدرة على المذهب الاصح وقال بعضهم حكم سوى واخواتها في الاعراب حكم غير في الاستثناء ومن جملة المنصوبات الملحقة خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احد اخواتها وهذا المسند في الاصل خبر مبتدأ لكن لما دخل عليه كان صار المبتدأ فاعلا لها ويقال له اسم كان ولما لم يكن كان مع اسمها كلاما تاما يقال لها الفعل الناقص وخبر المبتدأ خبر لكان ومنصوب لشبهه بالمفعول ومن ثم صار امره اي امر خبرها كامر خبر المبتدأ في الاحكام التي سبقت في خبر المبتدأ من كونه مفردا وجملة وعلى تقدير كونه جملة لابد من عائد وقد يتقدم خبر كان على اسمها اذا كان الخبر معرفة وهذا لا يجوز في خبر المبتدأ اذ الاسم والخبر ههنا مختلفان في الاعراب فلا يلزم الاشتباه بالتقديم بخلاف ما سبق وكذا اذا كانا متساويين يجوز تقديم الخبر على الاسم لكونهما مختلفين اعرابا بخلاف اعراب المبتدأ والخبر لانهما متفقان فيه ثم ان جواز تقديم خبرها على اسمها انما هو لو كان لكل واحد منهما او لاحدهما اعراب لفظي وقد يحذف

عامله اي عامل خبر كان وهو كان على سبيل الجواز في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر ويجوز في مثلها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وعكسه ورفعهما ونصبهما والاول اقوى الوجوه واشدها اذ تقدير الكلام ح ان كان عملهم خيرا فجزاءه خير فحذف كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء فالحذف فيه قليل ومعناه في غاية الصحة وعكس هذا الوجه اي رفع الاول ونصب الثاني في غاية الضعف اذ تقدير الكلام على هذا الوجه ان كان في عملهم خير كان جزاءه خيرا فحذف كان مع خبرها وهو الجار والمجرور في الشرط ومع اسمها في الجزاء فالحذف فيه كثير ومعناه ايضا ضعيف اذ لا يلزم من تحقق الخيرية في العمل ان يكون جزاءه خيرا والوجه الثالث والرابع متوسط اذ معنى الكلام على تقدير رفعهما ان كان في عملهم خير فجزاءه خير ففي الشرط حذف كثير وفي المعنى ايضا ضعف وحال الحذف في الجزاء كحال الوجه الاول وعلى تقدير نصبهما ان كان عملهم خيرا كان جزاءه خيرا فالحذف في الشرط مثل الحذف الاول لكن في الجزاء حذف كثير فهذان الوجهان متوسطان بين الوجه الاول وعكسه ويجب الحذف اي حذف عامل خبر كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا يعني ان اصل هذا الكلام لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام اذ حذف اللام مع ان قياس مطرد وحذف الفعل ايضا فصار فاعله اعني التاء منفصلا وزيدت ما بعد ان في موضع الفعل عوضا عنه وادغمت النون في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت اسم ان واخواتها في الاصل مبتدأ لكن لما كانت هذه الحروف ناصبة له يقال له اسمها هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول هذه الحروف كما ان خبرها مسند بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس عملها عمل ان حملا للنقيض على النقيض او حملا للنظير على النظير لان ان لتاكيد الاثبات ولا لتاكيد النفي هو المسند اليه بعد دخولها فهو في الحقيقة مبتدأ وعملها اعني النصب يظهر في بعض المواضع بثلث شروط احدها ان يليها يعني ان يقع المسند اليه بعدها بلا فاصلة وثانيها ان يكون اسمها نكرة وثالثها ان يكون مضافا او مشبها به مثل

لا غلام رجل ظريف فيها مثال للمضاف ولا عشرين درهما لك مثال للمشبه بالمضاف فان كان
اسم لا مفردا نكرة فهو مبني على ما ينصب به فلا رجل مبني على الفتح ولا رجلين مبني على الياء وانما بني اسمها حال
كونه مفردا نكرة لتضمنه معنى الحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل وتضمن معنى الحرف يجعل الاسم مبنيا وان كان معرفة
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا وجب الرفع والتكرير على كلا التقديرين اما على الاول فلان
كلمة لا لا تعمل في المعرفة لانحطاط مرتبتها عن مرتبة ان فيجب الرفع واما وجوب التكرير فلان كلمة لا في الاصل لنفي الجنس وفيه تعدد بخلاف
معرفة اذ لا تعدد فيها فاقيم التكرير مقام التعدد الجنسي كما تقول لا زيد في الدار ولا عمرو واما على الثاني فلان مع الفصل لا فيها رجل
ولا امرأة جواب لقول من قال أفي الدار رجل او امرأة فوجب الرفع والتكرير ليكون الجواب مطابقا للسؤال ومثل قضية
اي هذه قضية ولا قضية ولا ابا حسن لها متاول بالنكرة اي لا مثل ابا حسن لها ولا يصير المثل بالاضافة الى المعرفة معرفة
فيجب نصبه بالفتحة واذا حذف المضاف اعني المثل واقيم المضاف اليه مقامه صار معربا باعرابه وهو النصب لكنه ههنا بالالف
وفي المضاف بالفتحة وهذا قول عمر في حق علي رضي الله عنهما ولو لم يأول بهذا التاويل لكان ينبغي ان يقال ولا ابو حسن لها ولا
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكررت كلمة لا على سبيل العطف ويكون عقيب كل منهما نكرة غير مفصولة
يجوز خمسة اوجه فتحهما بان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويكون النكرة الواقعة بعدهما مبنيا على الفتح وفتح
الاول ونصب الثاني فيكون لا الاولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا او حركته شبيهة بالحركة الاعرابية ويحتمل ان يكون معطوفا على المحل القريب لاسم لا الاولى وهو النصب بكلمة لا
وفتح الاول ورفع الثاني على ان يكون لا زائدة والثاني معطوف على المحل البعيد لاسم لا الاولى ورفعهما بان
يكون هذا الكلام جوابا لقول من قال أحول وقوة بغير الله فجيء بالرفع فيهما ليكون الجواب مطابقا للسؤال وفي مثل لا رجل
وان امكن تقدير السؤال مع الجواب لكنهم لم يراعوا المطابقة بينهما اذ اهتمام المطابقة بين السؤال والجواب فيما فيه تعدد وتكثر
ازيد من اهتمامها فيما لا تعدد ولا تكثر فيه ورفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس فيكون اسمها مرفوعا منونا على ضعف
لان استعمال لا بمعنى ليس نادر وفتح الثاني على ان يكون لا فيه لنفي الجنس واسمها مبنيا على الفتح واعلم ان الحول
والقوة بمعنى واحد والا بالله استثناء مفرغ وخبر لكل منهما ولا حاجة الى تقدير الخبر في الاولى واذا دخلت الهمزة على لا التي
لنفي الجنس لم يتغير العمل اي لا تتغير عمل لا بدخول الهمزة اعرابا وبناء فان كان معربا يبقى على اعرابه وان كان مبنيا
يبقى على بنائه وتوهم بعضهم ان دخول الهمزة تغير عملها من البناء الى الاعراب كما قال الا رجلا جزاه الله خيرا
وهذا الاستشهاد ليس بصحيح اذ تقدير الكلام الا تعطني رجلا فلا ههنا ليس لنفي الجنس بل كلمة لنفي دخلت على الفعل
ورجلا مفعول لذلك الفعل المقدر ومعناه اي معنى الهمزة التي تدخل على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام نحو
ألا رجل في الدار او العرض كما تقول الا تنزل بنا او التمني كما تقول الا ماء اشربه ونعت الاسم المبني

الاول صفة للنعت اي نعت الاول لا الثاني ولا الثالث حال كون ذلك النعت مفردا اي لا مضافا ولا شبه مضاف
يليه اي يتصل بذلك الاسم المبني بلا فصل مبني على الفتح لان الصفة بحسب المعنى من تتمة الموصوف والنفي متوجه
الى المجموع فالداخلة على الموصوف داخلة على الصفة ايضا فيكون مبنيا على الفتح لكونه جزءا اخيرا من اسمها ومعرب رفعا من جهة الحمل
على محله البعيد ونصبا من جهة الحمل على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا
اي وان لم يكن النعت نعتا للمبني او لم يكن اول او لم يكن مفردا او لم يكن متصلا بذلك المبني فالاعراب رفعا ونصبا ولا
يجوز البناء كما تقول لا غلام رجل ظريف وظريفا ولا رجل عاقل ظريفا وظريف ولا رجل ذا مال وذو مال ولا رجل فيها ظريف
وظريفا والعطف على اللفظ اي على لفظ اسم لا المبني او على محله القريب لكون حكم كل منهما واحدا وهو النصب في المعطوف
وعلى المحل اي على محله البعيد وهو الرفع جائز مثل قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه ومثل
لا اباله اصله لا اب له وهو مفرد نكرة مبني على الفتح بدخول لا وله خبره اي لا اب حاصل له ولا غلامي له اصله لا غلامين
له جائز تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين بالمضاف لمشاركته اي لمشاركة اسم لا له اي للمضاف
في اصل معناه وهو نسبة الاب الى صاحب الضمير في الاول فكان الاب مضافا اليه ولذا زيدت الالف وحذفت
النون وليس لا اباله بمضاف حقيقة اذ اللام مانع من اضافته اليه وايضا لو كان مضافا اليه لكان معرفة فكان الواجب
الرفع والتكرير ونسبة غلامي الى الضمير الذي بعد اللام في الثاني فلهذه المشابهة حذفت النون لا لكونه مضافا حقيقة
ومن ثمه اي من اجل ان زيادة الالف في لا اباله وحذف النون في لا غلامي له انما هو تشبيها له بالمضاف لمشاركته
له في اصل المعنى وهو الاختصاص لا يجوز ان يزاد الالف في لا اب فيها ويقال لا ابا فيها اي في الدار اذ لا يصح فيها اضافة
الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناها فلا يزاد الالف تشبيها له بالمضاف وليس مثل لا اباله ولا غلامي له بمضاف
حقيقة لفساد المعنى اذ على تقدير كونه مضافا حقيقة يجب الرفع والتكرير وهذا لا يتصور الا على تقدير كونه معرفة مع ان
المقصود من قوله لا اباله نفي جنس الاب له وكذا المقصود من قوله لا غلامي له نفي جنس الغلامين له خلافا لسيبويه فانه
قال انه من قبيل المضاف وانما زيدت اللام لتاكيد الاضافة وبطلانه ظاهر مما ذكر وقد يحذف اسم لا في مثل
لا عليك اي لا باس عليك ومن جملة المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو المسند بعد
دخولهما اعلم ان مشابهة ما بليس ازيد من مشابهة لا بها لان ما لنفي الحال كليس واما اعمال لا فنادر وهي اي لغة
اعمال ما ولا عمل ليس لغة حجازية وعليها ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وفي لغة بني تميم
لعدم المشابهة التامة لانه يدخل على الاسماء والافعال ولا عمل لهما في الافعال فكذا في الاسماء فاذا زيدت
ان مع ما اي بعد كلمة ما او انتقض معنى النفي بالا او تقدم الخبر على الاسم بطل العمل اي عمل ما في هذه الصور
كلها اما في الصورة الاولى فلان ما عامل ضعيف العمل مع الفصل بينهما وبين معمولها واما في الصورة الثانية فلانها

انما تعمل لمشابهتها بليس وقد بطلت بانتقاض معنى النفي فيبطل عملها واما في الصورة الثالثة فلانها لضعفها في العمل لا تعمل الا اذا كان بين معموليها ترتيب واذا تغير الترتيب لم تقو على العمل كما تقول ما قائم زيد واذا عطفت عليه اي على خبرها بموجب اي بعطف مفيد للاثبات فالرفع في المعطوف واجب وان كان المعطوف عليه منصوبا اولا بمعنى بعضه النفي بسبب ذلك الموجب فيكون العطف على محل الخبر وهو الرفع على انه خبر للمبتدأ كما تقول ما زيد قائما بل قاعد ولا يجوز ان يقال بل قاعدا اذ معنى النفي ليس بباق ويجوز ليس زيد قائما بل قاعدا بالنصب اذ عمل ليس ليس بسبب معنى النفي بل للفعلية كما علم من قبل المجرورات خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف اي هذه المجرورات او المجرورات هذه هو راجع الى المجرور المذكور في ضمن المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر كما علم في صدر الكتاب والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا كما تقول مررت بزيد فالمرور منسوب الى زيد بواسطة حرف جر ملفوظ وهي الباء او تقديرا كما تقول غلام زيد فالغلام منسوب الى زيد بواسطة حرف جر مقدر وهي اللام مرادا اي ظاهر اثره وهو الجر وهذا احتراز عن المفعول فيه والمفعول له اذ حرف الجر مقدر فيهما لكنه ليس بمراد اذ اثره ليس بظاهر واكثر ما يستعمل لفظ المضاف والمضاف اليه والاضافة فيما يكون حرف الجر مقدرا مرادا لا فيما يكون ملفوظا ولما ثبت ان الاضافة على قسمين احدهما ما يكون بحرف جر ملفوظ وثانيهما ما يكون بتقدير حرف جر والبحث عن القسم الاول من جهة الاضافة خص القسم الثاني بالذكر وقال فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه في الاضافة ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه او ما يقوم مقامه لاجلها اي لاجل الاضافة وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين احدهما معنوية وثانيهما لفظية فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها اسما غير صفة مضافة الى معمولها فيجوز ان يكون المضاف في الاضافة المعنوية اسما غير صفة كما في غلام زيد وخاتم حديد وان يكون صفة غير مضافة الى معمولها كما في مصارع مصر وهي اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لانها اما ان يكون بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي فيما لا يكون المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى ان لا يكون المضاف اليه صادقا على المضاف ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف او بمعنى من البيانية في جنس المضاف يعني ان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف اي صادقا عليه واصلا له او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة بمعنى في انما يكون اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف وهو اي هذا القسم الثالث قليل وقال بعض النحاة الاضافة بمعنى في لا وجود لها ومثل ضرب اليوم ماول بان اليوم مشبه بالمضروب مبالغة فاليوم مفعول فيه مشبه بالمفعول به والاضافة بمعنى اللام اي ضرب لليوم فكان اليوم مضروب مثل غلام زيد مثال القسم الاول من الاضافة لان زيدا ليس من جنس الغلام ولا صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام الى زيد بتقدير اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للقسم الثاني اذ المضاف اليه ههنا من جنس المضاف اي صادق عليه لان الفضة صادقة على الخاتم واصل له والاضافة

بمعنى من نحو خاتم من حديد وضرب اليوم مثال للقسم الثالث لان اليوم ظرف للضرب والاضافة بمعنى في اي ضرب
في اليوم واعلم انهم اختلفوا في ان المضاف اليه مجرور بحرف الجر المقدر او بالمضاف والجمهور على ان العامل في المضاف اليه
المضاف بنيابة حرف الجر المقدر وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المعرفة كما تقول غلام زيد لان المقصود الاشارة
الى غلام معين وتفيد تخصيصا للمضاف مع النكرة كما تقول غلام رجل لان الغلام ههنا وان لم يكن معينا لكن الاضافة
الى رجل تخرج غلام امرأة وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف اي لو كان المضاف
معرفا بالالف واللام او بالعلمية فلا يجوز اضافته الى المعرفة لان هذه الاضافة مفيدة لتعريف المضاف والتقدير ان المضاف
معرف باللام او بالعلمية مثلا فيكون الاضافة لغوا اذ التعريف حاصل قبلها فلا يجوز ان يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا
اذا نكر بان يصير مدلوله واحدا غير معين من افراد المسمى بزيد فح يكون اضافته الى الضمير مفيد التعريف وكذا لا يجوز اضافته
الى النكرة لان الاضافة الى النكرة انما تفيد تخصيص المضاف والمضاف ههنا معرف وظاهر ان التعريف اقوى من التخصيص
فيكون طلبا للادنى مع حصول الاعلى وما اجازه الكوفيون في الاعداد المضافة الى مميزاتها المعرفة باللام من
تعريفها باللام فقالوا الثلثة الاثواب وشبهه من العدد كالاربعة الرجال والخمسة الدراهم ضعيف لانه خلاف
القياس ومخالف لاستعمال الفصحاء اذ استعمالهم ثلثة الاثواب واربعة الرجال بغير الالف في المضاف اعني العدد
واللفظية اي الاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة سواء كانت اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة
مضافة الى معمولها وهو الفاعل او المفعول مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاضافة اللفظية
الا تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه لان حسن الوجه نكرة وقعت
صفة لنكرة لتحصيل المطابقة بين الصفة والموصوف وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان النكرة لا تقع صفة للمعرفة
وجاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لان التخفيف بحذف نون التثنية والجمع حاصل وامتنع الضارب زيد لعدم حصول
التخفيف بهذه الاضافة اذ تنوين الضارب انما سقط لاجل الالف واللام لا للاضافة خلافا للفراء النحوي لانه يجوز تركيب
الضارب زيد بناء على ان لام التعريف انما دخلت بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين للاضافة اولا ثم صار معرفا
باللام وقول الجمهور ارجح لتقدم اللام حسا على الاضافة فلا معنى لتاخرها عنها وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها اعلم ان القياس ان لا يجوز هذا التركيب فان عبدها معطوف على المائة المضاف اليها الواهب فيكون المضاف
مقدرا كانه قيل الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في عدم افادة التخفيف لكن قد يتحمل في التابع ما لا يتحمل
في المتبوع ولذا جاز عطف عبدها على معمول الواهب على ضعف ولما كان لقائل ان يقول الواهب المائة
الهجان والضارب الرجل مثل الضارب زيد في عدم افادة التخفيف لزوال التنوين باللام فينبغي ان لا يجوز التركيب
الضارب الرجل كما لا يجوز الضارب زيد مع انه يجوز عندهم اجاب بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على الوجه

المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة لان الضارب الرجل مشابه للحسن الوجه في كون الصفة بمعمولها
معرفين باللام فحمل عليه بخلاف الضارب زيد فانه غير مشابه له والضاربك وشبهه وهو الضاربك والضارباتك
فيمن قال انه مضاف اعلم ان في الضاربك وشبهه قولين الاول ان الضمير مفعول لاسم الفاعل والمعنى الذي ضربك
والتي ضربتك مع لا اشكال في الصيغ الثلثة التي ذكرت لسقوط التنوين بالالف واللام ولا اضافة ههنا حتى يطلب
التخفيف ثم يبقى الكلام في نحو الضاربك والضاربوك والضارباتك اذ لا وجه لسقوط التنوين لعدم تحقق الاضافة والجواب
ان النون بمنزلة التنوين وهو يؤذن بانفصال مابعده عماقبله فلا يجتمع مع الضمير المتصل لانه يؤذن بالاتصال والاتصال
والانفصال متنافيان فحذف النون لاتصال الضمير لا لاجل الاضافة والقول الآخر ان تلك الضمائر مجرورة
بالاضافة ومع القياس عدم جواز نحو الضاربك والضاربتك والضارباتك لانتفاء التخفيف والجواب ان الضاربك
وشبهه مضاف حملا على ضاربك وهو مضاف بالاتفاق مع انتفاء التخفيف فحذف التنوين والنون في مثل ضاربك
وضاربك لاجل اتصال الضمير وبيانه ان الضمير لما اتصل باسم الفاعل على وجه الاضافة حذفت النون والتنوين
بواسطة اتصال الضمير لما عرفت من المنافاة بين الاتصال والانفصال فيكون التخفيف في هذه الصورة مقارنا
للاضافة بالاضافة ففي صورة اضافة اسم الفاعل او المفعول الى الضمير المتصل وان حصل التخفيف باتصال الضمير لكنه
ليس مطلوبا ولما جاز ضاربك بدون اعتبار التخفيف حمل عليه الضاربك لان كل واحد منهما اسم فاعل مضاف الى ضمير
متصل ولا يضاف موصوف الى صفته لاتحادهما ذاتا فيلزم من اضافته اليها اضافة الشيء الى نفسه وايضا الصفة
تابعة للموصوف في الاعراب فعلى تقدير كون الموصوف مضافا الى الصفة تكون الصفة مجرورا دائما فلا يتصور تبعيتها للموصوف
في الاعراب ولا صفة الى موصوفها بناء على اتحادهما ذاتا وايضا الصفة تابعة للموصوف في الاعراب ومتاخرة عنه
فلا يجوز ان تكون مضافة الى موصوفها اذ المضاف لابد ان يكون مقدما على المضاف اليه فلا يبقى التبعية ومثل
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وغيرها مما يتوهم فيه بحسب الظاهر اضافة
الموصوف الى الصفة متاول فان مسجد الجامع بتاويل مسجد الوقت الجامع والجامع كما انه صفة للمسجد صفة للوقت
ايضا ففي هذا التركيب المسجد مضاف الى الوقت وهو موصوف بالجامع فليس من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة
وعلى هذا القياس جانب الغربي بتاويل جانب المكان الغربي وصلوة الاولى بتاويل صلوة الساعة الاولى
وبقلة الحمقاء بتاويل البقلة الحبة الحمقاء ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب وغيرهما مما يتوهم فيه بحسب الظاهر اضافة
الصفة الى الموصوف لان الجرد صفة لقطيفة اي قطيفة جرد والاخلاق صفة لثياب اي ثياب اخلاق متاول
والتاويل انهم استعملوا الصفة كالجرد والاخلاق مثلا مع التعرية عن الموصوف فنشأ في معناها الابهام وحصل
الالتباس بانه الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي فقصدوا ازالة الابهام عنها باضافتها الى

شيء يصلح لان يكون موصوفا بها ولم يقصد حالة الاضافة انها اضافة الصفة الى موصوفها بل انها شيء مبهم ضعيف اضيف الى
الموصوف للتخصص فليس من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى الآخر كليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني والاحداث لعدم الفائدة في هذه الاضافة لان المعنى
المقصود مفهوم من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون الاضافة لغوا بخلاف اضافة العام الى الخاص نحو
كل الدراهم وعين الشيء ونفس زيد فانه اي المضاف لكونه عاما يختص به اي بالمضاف اليه بهذه الاضافة
فلا تخلو عن الفائدة وقولهم سعيد كرز ونحوه مثل زيد بطة وعمرو قفة وغيرهما مما يتوهم فيه انهما اسمان متساويان في العموم
والخصوص علمان لشيء واحد مع صحة الاضافة متاول بان المراد من المضاف ذات المسمى ومن المضاف اليه نفس اللفظ
فمعنى سعيد كرز مدلول هذا اللفظ واذا كان المراد بالاول المسمى وبالثاني اللفظ فيكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم لا من
قبيل اضافة المسمى الى المسمى واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن الى ياء المتكلم
كسر آخره على كلا التقديرين لمناسبة الياء فيقال غلامي ودعدي وقولي ظبيي ودلوي والياء اي ياء المتكلم في هاتين
الصورتين يجوز ان تكون مفتوحة كما تقول غلامي او ان تكون ساكنة فيقال غلامي وقال بعضهم الفتحة اصل
والسكون عارض تخفيفا قياسا على ضمير المخاطب في مثل غلامك وعند بعضهم السكون اصل لان الياء حرف ثقيل والفتحة انما هي
بواسطة المناسبة لضمير المخاطب فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم حرف علة غير ملحق بالحرف الصحيح كان
يكون الفا تثبت اي الالف سواء كانت الف التثنية كما في غلاماي ومسلماي او غير الف التثنية كما في عصاي ورحاي
وياء المتكلم في هذه الحالة تكون مفتوحة لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده وفي حالة الوقف يجوز اسكان الياء ايضا و
قبيلة هذيل تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء فيقولون في عصاي ورحاي عصيّ ورحيّ وان كان
آخره ياء ادغمت في ياء المتكلم نحو قاضيّ ومررت بمسلميّ وياء المتكلم مفتوحة لما ذكر وان كان واوا مثل مسلمون واضيف
الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فقيل مسلميّ وفتحت الياء اي ياء المتكلم
للساكنين اي لزوم التقاء الساكنين ومن ثمه صار اعرابه في حالة الرفع تقديريا واما الاسماء الستة فاخي
وابي قد علم مما سبق ان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم فاعرابها بالحروف واذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال
في اخ واب اخي وابي لان لام الفعل من كل منهما محذوف او مجهول نسيا منسيا وآخرهما حرف صحيح مكسور لمناسبة الياء
واجاز المبرد اخيّ وابيّ بتشديد الياء برد لام الفعل فيهما وقلبها ياء وادغام الياء في ياء المتكلم وتقول حمي وهني واذا
اضيف الفم الى ياء المتكلم يرد عين فعلها وهي الواو وتقلب ياء ويدغم الياء في ياء المتكلم وكسرت الفاء ويقال فيّ
واما لام فعلها اعني الهاء فمحذوفة ومجهولة نسيا منسيا في لغة الاكثر ويقال في بعض اللغات فمي لان فما قطع عن الاضافة
يبدل الواو ميما لمناسبتها الهاء في كونهما خارجين من الشفة ولو لم يبدل واجري الاعراب على الواو انقلبت الفا

وهي تسقط حال التنوين فيلزم بقاء الكلمة المعربة على حرف واحد وهذا غير جائز واذا قيل في حالة القطع عن الاضافة فم فلا
وان يقال في حالة الاضافة فمي على قياس اخواتها واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة اجري عليها الحركات
بالاعراب وقيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما اي من ضمها وكسرها وجاء في حم لغات
احدها ان يكون مثل يد في الاعراب سواء كان مضافاً الى غير ياء المتكلم كما تقول حمك او مضافاً الى ياء المتكلم او منقطعا
عن الاضافة وثانيها ان يكون مهموز الآخر مثل خبء فيكون في الاعراب مثله فتقول حمءك وثالثها ان يكون آخره
واوا وما قبلها ساكنا نحو دلو فتقول حموك ورابعها ان يكون الواو التي هي لام فعلها منقلبة الى الالف نحو عصاً فتقول
في الاحوال الثلث اعني الرفع والنصب والجر حماك كعصاك مطلقا يعني تجئ هذه الوجوه فيه في حالتي الافراد والاضافة
وجاء في هن لغة اخرى سوى ما ذكرت وهي ان يكون مثل يد مطلقا اي في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم والاضافة
الى ياء المتكلم والقطع عن الاضافة كما قيل في حم وذو لا يضاف الى مضمر وشذت اضافته حينئذ اليه ولا يقطع عن
الاضافة التوابع جمع تابع وهو بمنزلة الاسم والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والتوابع في اصطلاح النحاة كل ثان
يكون باعراب سابقه من جهة واحدة انما قال كل ثان لان الاول لا يكون تابعاً وبقوله باعراب سابقه خرج
كل ثان ليس باعراب سابقه نحو خبر كان وخبر ان وانما قيد بقوله من جهة واحدة ليخرج خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب
علمت اذا اعرابهما ليس من جهة اعراب سابقهما لان قائما مثلا في ظننت زيدا قائما منصوب من جهة انه مظنون وزيد منصوب
من جهة انه مظنون فيه وخبر المبتدأ مرفوع من جهة ان التجريد عن العوامل للاسناد يقتضي مسندا والمبتدأ مرفوع من جهة ان
الاسناد يقتضي مسندا اليه واما في مثل جاءني زيد العالم فكل واحد منهما مرفوع من جهة ان الفعل يقتضي الفاعل فزيد مرفوع
من جهة الفاعلية والعالم متحد معه فهو ايضاً مرفوع من الجهة التي صار بها زيد مرفوعاً وهي الفاعلية فالرفع في كل منهما ناش من
جهة واحدة وعلى هذا القياس سائر التوابع النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا يعني ان حصول ذلك المعنى
في المتبوع ليس مقيداً بزمان صدور الفعل عنه او زمان وقوع الفعل عليه بخلاف الحال فانه مقيد به كما سبق فقيد الاطلاق تنبيه على
الفرق بين النعت والحال في مثل جاءني زيد الراكب وجاءني زيد راكبا لان الاول يدل على حصول معنى الركوب من زيد من
غير تقييده بزمان المجئ والثاني يدل على حصول هذا المعنى له مقيدا بزمان المجئ فظهر الفرق بين النعت والحال وان لم يكن الحال من
التوابع وفائدته اي فائدة النعت تخصيص في النكرات كما تقول جاءني رجل عالم لان الرجل قد تخصص بهذا النعت بحيث
لم يبق احتمال كونه جاهلا او فائدته توضيح في المعارف كما تقول جاءني زيد التاجر لانه قد زال الابهام ووضح المراد
من ايراد هذا النعت وقد يكون النعت لمجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم اللعين الخبيث او التاكيد يعني قد يكون لمجرد معنى التاكيد المفهوم من المتبوع مثل نفخة واحدة اذ معنى
الوحدة علم ضمنا من التاء في نفخة والدلالة على الوحدة ولا فصل بين ان يكون النعت مشتقا او غيره اذا دل على

ان يكون دالا على معنى فى ذات المتبوع سواء كان مشتقا نحو ضارب ومضروب ونظائرهما اولم يكن مشتقا لكن القسم الاول اكثر فى الاستعمال ومن ثمه ظن بعضهم ان شرط النعت ان يكون مشتقا وهذا من بعض الظن اذ النعت قد يكون غير مشتق ايضا اذا كان وضعه لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على معنى ثابت فى ذات ما اما عموما بان يكون دلالته على حصول المعنى فى ذات المتبوع عامة اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذو مال لان التميمى يدل دائما على ان الذات بالنسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل دائما على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى فى ذات ما ولا يجوز ان يقع نعتا ولا يدل فى بعضها على ذلك فلا يصح ان يقع نعتا مثل مررت برجل اى رجل فاى رجل يدل على معنى كمال الرجولية فيقع نعتا وفى مثل اتى رجل عندك لا تدل على هذا المعنى فلا يكون نعتا ومررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى ثابت فى الذات المبهمة فبهذه الجهة يصح وقوع الرجل صفة لهذا وفى المواضع التى لا يدل الرجل على هذا المعنى لا يجوز ان يقع صفة وقال بعضهم الرجل بدل عن هذا وليس نعت وعلى هذا القياس مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع تدل على معنى ثابت فى ذات زيد فيصح ان يقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا تدل عليه لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لان الجملة الخبرية فى حكم النكرة فيصلح لان تقع صفة للنكرة لا للمعرفة فيجوز جاءنى رجل ابوه عالم ولا يجوز جاءنى زيد ابوه عالم وانما قيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تصح ان تقع صفة الا بتاويل بعيد كما تقول جاءنى زيد اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى يستحق لان يؤمر بضربه ويلزمه فى الجملة التى وقعت صفة الضمير الراجع الى الموصوف ليرتبط الصفة الى الموصوف والا صارت تلك الجملة اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له كما تقول جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف كما تقول جاءنى زيد العالم ورجل عالم فان العلم حال من احوال الموصوف وقد يوصف بحال متعلقه اى بحال متعلق الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن ليس حال الموصوف بل المتعلق الموصوف وهو الغلام فالقسم الاول من الوصف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور ويوجد منها فى كل تركيب اربعة الاعراب رفعا ونصبا وجرا او الواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث والقسم الثانى من الوصف لا بد ان يكون موافقا للموصوف فى الخمسة الاول من هذه العشرة وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد فى كل تركيب من هذه الخمسة اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير وفى البواقى اى فى الخمسة المتاخرة وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل مع الفاعل الظاهر الذى بعده فكما يكون الفعل مفردا مع كون الفاعل مفردا او تثنية وجمعا كذلك هذا الوصف ايضا يكون مفردا مع كون فاعله مفردا او تثنية وجمعا وكما يذكر الفعل ويؤنث بالنظر الى الفاعل كذلك هذا الوصف ايضا يذكر ويؤنث بالنظر الى فاعله لا بالنظر الى موصوفه فتقول جاءنى رجل حسن غلامه وحسن غلمانه بافراد الوصف كما تقول جاءنى رجل

حسن غلامه وحسن غلمانه بافراد الفعل وتقول جاء فی رجل حسن غلامه وحسنة جاريته وجاءتنی امرأة حسن غلامها و
حسنة جاريتها كما تقول جاءنی رجل حسن غلامه وحسنت جاريته وجاءتنی امرأة حسن غلامها وحسنت جاريتها ومن ثمة
اى من اجل ان الوصف بحال المتعلق تابع للموصوف فی الخمسة الاول وفی البواقی كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
بافراد قاعد كما تقول فی الفعل قام رجل قعد غلمانه او يقعد بافراد الفعل وضعف ان تقول قام رجل قاعدون غلمانه
كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان الظاهر ان الواو فی يقعدون فاعل فلا يكون غلمانه فاعلا له الا ان يأول بان
الواو فی يقعدون علامة لجمعية الفاعل كالتاء فی ضربت هند علامة لتانيث الفاعل وهذا خلاف الظاهر اذ استعمال الواو
بهذا المعنى لم يثبت فی الفعل او يأول بان غلمانه بدل عن الفاعل وهذا ايضا خلاف الظاهر والنعت فی هذا القسم شبيه
بالفعل فيضعف قاعدون غلمانه ايضا وان لم يكن الواو فی قاعدون ضميرا بل حرف اعراب ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه لان القعود جمع تكسير وهو ليس بشبيه بالفعل والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
على الاصح فلا يحتاج الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما فلا يكون المضمر موصوفا والمضمر كما لا يوصف لا يوصف به
ايضا اذ ليس فی المضمر معنى الوصفية الدالة على قيام معنى بذات ما لانه يدل على نفس الذات لا على معنى قائم بالذات
فلا يقع وصفا لشیء والموصوف اخص اى اعرف من الصفة او مساو لها فی التعريف لان الصفة تابعة للموصوف
ومطلوبة لاجله فلا يجوز ان تكون اعرف واقوى من موصوفها اعلم ان المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة لانه اعرف المعارف
على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة والموصول فهما فی مرتبة واحدة ثم المعرف باللام والمضاف الى كل واحد من هذه
المعارف فی مرتبته فالمضاف الى المضمر فی مرتبة المضمر والمضاف الى العلم فی مرتبة العلم وعلى هذا القياس ويجوز
ان يوصف العلم بالمضاف الى العلم كما تقول مررت بزيد صاحب عمرو ولا بالمضاف الى الضمير فلا يجوز ان يقال مررت بزيد
صاحبك وكذا لا يجوز ان يكون العلم موصوفا باسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا اى المشار اليه وبالموصول نحو مررت
بزيد الذی يحفظ القرآن وبالمعرف باللام نحو مررت بزيد الابيض وعلى هذا فقس ومن ثمه اى من اجل
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله المعرف باللام لانه انزل مرتبة من سائر المعارف
نحو مررت بالرجل الفاضل لا بمعرفة اخرى او بالمضاف الى مثله لانه فی مرتبته كما تقول مررت بالرجل
صاحب القوم ولما كان ههنا مظنة ان يقال اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام ومن المضاف الى المعرف باللام
فكان ينبغی ان يجوز وصف اسم الاشارة بكل منهما مع انه لا يجوز وصفه الا بالمعرف باللام اجاب عنه بقوله وانما
التزم وصف باب هذا بذى اللام مع ان القياس يقتضی جواز وصفه بكل منهما للابهام يعنی ان فی
باب هذا ابهاما والمبهم يطلب الصفة التی تعين ذات الموصوف والاسماء الدالة على الذوات هی اسماء الاجناس و
تعريفها باعتبار معناها انما هو باللام فقد لزم ان يكون وصف باب هذا باسم الجنس المعرف باللام لتحصيل المقصود

ومن ثمه اي من اجل ان المقصود من وصف باب هذا ازالة الابهام وبيان الحقيقة ضعف مررت بهذ
ابيض . لان الابيض وان كان معرفا باللام لكنه لا يدل على حقيقة المشار اليه وجنسه وحسن مررت بهذا العالم
اذ يظهر بالعالم الواقع صفة ان المشار اليه انسان العطف اي المعطوف بالحرف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
اي يقصد نسبة شئ اليه كما يقصد نسبته الى متبوعه او يقصد نسبة كل واحد من التابع والمتبوع الى شئ فالتابع شامل لكل
تابع وخرج بقوله مقصود بالنسبة النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المقصود بالنسبة
متبوعاتها وخرج بقوله مع متبوعه البدل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل متبوعه اعني المبدل منه توطئة ومقدمة له وذكر ليس
بمقصود بالنسبة كما تقول جاءني زيد اخوك ويتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي في
مباحث الحروف مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع قصد نسبة القيام اليه كما قصد نسبته الى زيد فكما ان التابع مقصود
بتلك النسبة كذلك متبوعه ايضا مقصود بها واحد الحروف العشرة اعني الواو متوسط بينهما واذا عطف شئ على الضمير
المرفوع المتصل اكد المرفوع المتصل اولا بمنفصل اي بضمير منفصل ثم عطف عليه وذلك لان الاسم يحصل له
المتصل بواسطة التاكيد بالمنفصل نوع استقلال فيصلح لان يكون معطوفا عليه والا لزم عطف الاسم المستقل على
غير المستقل الذي هو بمنزلة جزء الكلمة وهذا غير جائز مثل ضربت انا وزيد فزيد معطوف على الضمير المتصل الذي
قوي بالضمير المنفصل وليس معطوفا على الضمير المنفصل والا لزم ان يكون زيد تاكيدا للضمير المتصل وهذا ظاهر البطلان
ولا يجوز ترك التاكيد بالمنفصل الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما هو معطوف عليه فيجوز حينئذ
تركه اي ترك التاكيد بالمنفصل مثل ضربت اليوم وزيد فانه قد حصل للضمير المتصل بواسطة الفصل نوع استقلال فيجوز ترك
التاكيد لئلا يطول الكلام واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض في المعطوف ولا يجوز العطف بلا اعادة
الجار فيجوز نحو مررت بك وبزيد وبه وبزيد ولا يجوز بك وزيد وبه وزيد اذ لو عطف عليه بلا اعادة الجار يلزم عطف
الاسم المستقل على جزء الكلمة وهذا غير جائز وكذا الحال اذا كان الجار اسما مضافا الى الضمير فتقول جاءني غلامك وغلام
زيد ولا يجوز ان تقول غلامك وزيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب او يمتنع على المعطوف عليه نظرا
الى ما قبله فان كانت الجملة معطوفة على الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ لابد في المعطوف من عائد يرجع الى المبتدأ كما يجب
في المعطوف عليه فلا يجوز ان تقول زيد قائم ابوه وذهب عمرو على تقدير ان يكون ذهب عمرو عطفا على قام ابوه و
ان كان معطوفا على مجموع زيد قام ابوه فيجوز بلا تكلف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ على تقدير كونه مجرورا او منصوبا
يكون ذاهب عمرو خبرا عن زيد ويصير تقدير الكلام ما زيد بذاهب او ذاهبا عمرو ولا اخفاء في عدم الارتباط بين المبتدأ
والخبر لخلوه عن الضمير العائد الى المبتدأ لكون فاعله وهو عمرو مذكورا فلا يصح ان يكون خبرا عنه فتعين رفع ذاهب

على ان عمرواً ابتداء وذاهب خبره وهذه الجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وانما جاز تركيب الذي يطير فيغضب زيد
الذباب مع ان الظاهر عدم جوازه اذ قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي ولا ضمير في فيغضب
لانها اي الفاء في فيغضب فاء السببية لا العاطفة وقال بعضهم فاء السببية كالعاطفة وتقدير الكلام فيغضب من
طيرانه زيد فالضمير مقدر في المعطوف واذا عطف اسمان بحرف واحد على معمولى عاملين مختلفين لم يجز
هذا العطف لان حرف العطف لم تقوان تقوم مقام عاملين مختلفين فلا يجوز ان تقول ان زيداً في الدار وعمرواً الحجرة
على ان يكون عمرواً معطوفاً على زيد والحجرة معطوفاً على الدار ويكون حرف العطف قائماً مقام عامل النصب والجر
كليهما واما عطف اسمين على معمول عامل واحد بعاطف واحد فجائز اتفاقاً كما تقول كان زيد قائماً وعمرو قاعداً وان زيداً
فقير وعمرواً غني لان حرف العطف قايم مقام عامل واحد في عملين ولا خلاف في جوازه وخرج بقوله عاملين مختلفين مثل
كان كان زيد قائماً وعمرو قاعداً لان العامل الثاني موافق للاول في العمل بل العامل هو الاول والثاني تاكيد له فهذا
بالحقيقة راجع الى العطف على معمولى عامل واحد وان كان بحسب الظاهر عطفاً على معمولى عاملين متفقين خلافاً
للفراء اذ عنده يجوز ان يقوم حرف واحد مقام عاملين ويعمل عملها قياساً على العطف على معمول عامل واحد والحق
انه لا يجوز هذا العطف الا اذا قدم المجرور على المرفوع والمنصوب ورد على هذا المعنى في المعطوف ايضاً كما في نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو فان حرف العطف قائم مقام في ومقام الابتداء ايضاً وكذا يجوز ان في الدار
زيداً والحجرة عمرواً فان حرف العطف قائم مقام حرف الجر ومقام ان ايضاً وهذا هو مختار المصنف والدليل على
جوازه ان مثل هذا التركيب واقع في كلامهم كثيراً فناسب ان يجوز هذا التركيب بلا تاويل ويستثنى هذه
الصورة عن القاعدة المذكورة خلافاً لسيبويه فانه منعه مطلقاً التاكيد تابع يقرر ويثبت امر المتبوع في النسبة
اعلم انك اذا نسبت المجئ مثلاً الى زيد وقلت جاءني زيد فيحتمل عند العقل ان لا يكون الجائي زيداً بل ابنه او غلامه وانما
نسبت المجئ اليه بطريق التجوز او السهو او النسيان فاذا اوردت زيداً مكرراً وقلت جاءني زيد زيد لم يبق شك واحتمال
في مجيئه فتقرر بهذا التكرار امر المتبوع في نسبة الحكم اليه واذا قلت جاءني زيد نفسه او عينه لم يبق احتمال التجوز في
هذه النسبة لكن احتمال السهو والنسيان باق او يقرر امر المتبوع في الشمول كما تقول جاءني القوم كلهم او اجمعون
اذ لفظ القوم وان كان شاملاً للجميع لكن يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم فتقرر امر المتبوع في الشمول بلفظ كلهم او اجمعون
اذ علم به ان المراد جميع القوم بحيث لا يشذ عنه فرد وهو اي التاكيد قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول
مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها اي في الاسم والفعل والحرف اما في الاسم فكما عرفت آنفاً
واما في الفعل فنحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيداً قائم وفي الجملة نحو جاءني جاءني زيد والكلام ههنا في التاكيد
المحقق في الاسم والتاكيد المعنوي كائن بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع

واكتع وابتع وابصع فالاولان يعني النفس والعين يعمان ويشملان جميع الاقسام اي يقعان على المفرد والمثنى والمؤنث وتثنية المذكر والمؤنث وجمع المذكر والمؤنث وتناولهما باختلاف صيغتهما افرادا وجمعا وباختلاف ضميرهما افرادا وتثنية وجمعا تقول في المذكر المفرد نفسه وفي المفرد المؤنث نفسها وفي تثنية المذكر والمؤنث انفسهما وكان القياس ان يقال نفساهما لكنهم استكرهوا اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا ومعنى فابدلوا المثنى المضاف الى مثله بالجمع فقالوا انفسهما لا انفساهما وتقول في جمع المذكر انفسهم وفي جمع المؤنث انفسهن وعلى هذا القياس حال لفظ العين والقسم الثاني للمثنى اي يختص به ولا يستعمل في المفرد والجمع تقول في تاكيد تثنية المذكر كلاهما وفي تاكيد تثنية المؤنث كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن ففي لفظ كل لا يختلف الصيغة بل يختلف الضمير فقط كما تقول اشتريت العبد كله والجارية كلها والعبيد كلهم والجواري كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي تقول في المفرد المذكر اشتريت العبد اجمع وفي المفرد والمؤنث اشتريت الجارية جمعاء وفي الجمع المذكر اجمعون وفي المؤنث جمع ولا يؤكد بكل واجمع وما يشتق منهما الا شيء ذو اجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله وانما يظهر فائدة التاكيد بكل واجمع في هذين الموضعين بخلاف ما اذا لم يكن للشيء اجزاء على الوجهين المذكورين اذ لا يجوز تاكيده بلفظ كل واجمع اذ لا فائدة فيه اصلا فلا يجوز ان يقال جاءني زيد كله اذ اجزاء زيد لا يمكن افتراقها في حكم المجيء فيكون التاكيد لغوا واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد اولا بمنفصل اي بالضمير المرفوع المنفصل ليحصل له نوع استقلال ثم اكد بالنفس والعين فان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة والنفس والعين لاجل قبولهما انواع الاعراب تامان في الاستقلال ولا يجوز ان يجعل المستقل تابعا لغير المستقل الا اذا حصل له نوع استقلال مثل ضربت انت نفسك وانما قيد الضمير بالمرفوع اذ يجوز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل اذ استقلالهما ليس كاستقلال لفظ النفس والعين واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع لاجمع فلا تذكر الا عقيب اجمع اذ دلالة اجمع على معنى التاكيد اقوى فلا تتقدم عليه بل تقديمه اولى واحرى وذكرها اي ذكر هذه الالفاظ الثلث دونه اي بدون اجمع ضعيف والترتيب بين هذه الالفاظ الثلثة ان يذكر اولا اكتع ثم ابتع ثم ابصع البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه يعني ان المتبوع ليس بمقصود بتلك النسبة بل هو توطية وتمهيد لتابعه كما تقول جاءني زيد اخوك فان المقصود منه نسبة المجيء الى الاخ وذكر زيد توطية وتمهيد له فالتابع شامل لجميع التوابع وخرج بقوله بما نسب النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة وخرج بقوله دونه العطف بالحرف وهو اي البدل على انواع اربعة بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول اي بدل الكل

مدلوله عين مدلول الاول كما في جاءني زيد اخوك فان ذات الاخ عين ذات زيد والثاني اي بدل البعض
مدلوله جزءه اي جزء مدلول الاول نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه اي بين الثاني و
بين الاول ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثاني كقوله تعالى يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه او كان الثاني مشتملا على الاول كما تقول سلب زيد ثوبه او لم يكن احدهما مشتملا على الآخر
كما تقول اعجبني زيد علمه وانما سمي هذا القسم بدل الاشتمال لان اول الكلام فيه يدل على آخره اجمالا فكان الاول
مشتملا على الثاني مثلا اذا قلت اعجبني زيد علمه يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته
فكانك قلت اعجبني صفة من صفات زيد وهذا المعنى شامل اجمالا للعلم وغيره من الصفات وهذا الوجه من التسمية
شامل لجميع اقسام بدل الاشتمال والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه اي الى البدل بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل بان ذكرت غيره مقامه كما تقول جاءني زيد حمار فكان في قصدك ان تقول جاءني حمار
لكن قد جرى على لسانك لفظ زيد بلا قصد وروية فتداركت ذلك الغلط بذكر الحمار ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين جاءني زيد اخوك وضربت زيدا راسه وسلب زيد ثوبه ورايت
زيدا الحمار ونكرتين ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين جاءني شخص رجل صالح وضربت رجلا راسا له وسلب
رجل ثوب له ورايت رجلا حمارا له ومختلفين سواء كان الاول معرفة والثاني نكرة او بالعكس فهذه اربعة اقسام
والبدل ايضا اربعة اقسام والاربعة في اربعة ستة عشر وامثلة المختلفين توخذ من الامثلة المذكورة بان يوخذ المبدل
منه من الامثلة الاربعة الاول والبدل من الامثلة الاربعة الآخرة او بالعكس واذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنعت اي فيجب توصيف تلك النكرة مثل قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا عندهم
واما عند غيره فتوصيفه ليس بواجب بل احسن واولى ويكونان اي البدل والمبدل منه ظاهرين ومضمرين
ومختلفين وهذه اقسام اربعة وهي مع الاقسام الاربعة للبدل ستة عشر قسما مثال الابدال الاربعة واذا كانا
ظاهرين جاءني زيد اخوك وضربت زيدا راسه واعجبني زيد علمه وجاءني زيد حمار واذا كانا مضمرين زيد ضربته اياه وسلب
زيد ضربته اياه وعلم زيد اعجبني هو وان تقول في موضع ذكر زيد والحمار رايته اياه بان يكون الضمير الاول راجعا الى زيد
والثاني الى الحمار وامثلة المختلفين توخذ من الامثلة المذكورة على قياس ما علم ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من المضمر الغائب نحو ضربته زيدا لان ضمير المتكلم والمخاطب في المرتبة الاعلى من التعريف والوضوح
فلو ابدل الظاهر منهما يلزم ان يكون المقصود بالنسبة ادنى مرتبة من غير المقصود وهذا الحكم مخصوص ببدل الكل اذ مدلول
الثاني فيه عين مدلول الاول فلو جاز ابدال اسم ظاهر من المضمر المتكلم او المخاطب بدل الكل يلزم كون الثاني انزل
مرتبة من الاول مع اتحاد مدلوليهما واما في باقي اقسام البدل فيجوز ان يقع الاسم الظاهر بدلا عن ضمير المتكلم والمخاطب

اذ ليس مدلول الثاني فيهما عين مدلول الاول عطف البيان تابع غير صفة فانه لا يدل على معنى قائم بذات المتبوع
بخلاف الصفة فانها تدل على معنى قائم بذات الموصوف فالتابع شامل لجميع التوابع وخرج بقوله غير صفة الصفة
وبقوله يوضح متبوعه البدل والعطف بالحرف والتاكيد والحاصل ان عطف البيان تابع يوضح متبوعه لكن لا على وجه
ايضاح الصفة موصوفها فان الصفة تدل على معنى قائم بذات الموصوف ويمتاز تلك الذات عن اغيارها بقيام تلك
الصفة بخلاف عطف البيان فانه اسم يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر واعلم ان الفرق بين عطف البيان
وبدل الكل بحسب المعنى في غاية الظهور فان بدل الكل هو المقصود بالنسبة لا المتبوع فهو ليس لتوضيح متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه ليس مقصودا بالنسبة بل هو لتوضيح متبوعه ويفصله اى يفصل عطف البيان من البدل
لفظا ففي مثل قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر اذ لا يجوز ان يكون بشر في هذا التركيب بدلا عن البكري
والا يكون التقدير انا ابن التارك بشر وهذا ليس بجائز لانه من قبيل الضارب زيد فتعين ان يكون بشر عطف بيان
ويكون هذا التركيب من قبيل الضارب الرجل ومن قبيل انا الضارب زيدا اذ لا يجوز ان يكون زيد بدلا من الرجل بل
عطف بيان وفي اكثر المواضع يكون كل منهما جائزا كما في قولك جاءني اخوك زيد اذ يجوز ان يكون زيد بدلا ويجوز ان
يكون عطف بيان اذ لا مانع منهما لفظا فان قصد المتكلم به النسبة الى زيد وجعل الاخ توطية وتمهيدا له فزيد بدل من الاخ
وان قصد النسبة الى الاخ وذكر زيدا لتوضيح الاخ فزيد عطف بيان ومن هذا القبيل اقسم بالله ابو حفص عمر ولما فرغ
المص عن بيان الاسم المعرب واحواله شرع في بيان الاسم المبني واحكامه فقال المبني ما اى اسم ناسب مبني
الاصل وهو الحرف والفعل الماضي بالاتفاق والامر الحاضر ايضا على القول الاصح والجملة من حيث انها جملة
ايضا مبنية الاصل واما استحقاقها للاعراب المحلي فبواسطة وقوعها موقع المفرد واعلم ان المناسبة اعم من المشابهة اذ المشابهة
بين شيئين ان يكون امر واحد مشتركا بينهما كالاحتياج الى الغير في تعين المعنى المشترك بين الحروف والمبهمات مثلا والمناسبة
بينهما قد يكون بهذا الوجه وقد تكون بنوع من التعلق كالظرف المضاف الى الجملة فانه مناسب لمبني الاصل وليس مشابها له
لعدم اشتراك معنى واحد منهما فكان الواجب على المص ان يقول في تعريف المعرب لم يناسب مبني الاصل دون لم يشبه
او وقع الاسم غير مركب مع غيره نحو زيد وعمرو وخالد وامثالها اذ هذه الاسماء وان لم تناسب مبني الاصل لكن لما
كان سبب استحقاق الاعراب التركيب وهو منتف في حال التعداد لم يبق لها استحقاق الاعراب فصارت مبنية وسكونها
سكون البناء عند المص وان كان مخالفا لقول اكثر النحاة وحكمه اى حكم المبني ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل
والقابه اى القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها ضم وفتح وكسر ووقف وهذه الالقاب قد تستعمل في
الحركات الاعرابية ايضا لكن القاب حركات الاعراب لا تستعمل في المبني مثلا يقال زيد في جاءني زيد مضموم ولا يقال
انه مبني على الرفع وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال والاصوات

والمركبات والكنايات وبعض الظروف اشارة الى ان بعض الظروف ليست من قبيل المبنيات
المضمر ما اى اسم وضع لمتكلم نحو انا ونحن او وضع لمخاطب نحو انت انتما انتم او وضع لغائب تقدم ذكره يعنى
شرط في الوضع لغائب ان يتقدم ذكر ذلك الغائب اما لفظا نحو زيد هو القائم او معنى نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اى ضمير هو
راجع الى العدل المذكور معنى او حكما كما في ضمير الشان وهو اى الضمير قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه
في التلفظ اى ما يصح التلفظ به منفردا على قانون اللغة بلا سبق لفظ آخر نحو انت واياك والمتصل غير المستقل بنفسه
بان لا يمكن التلفظ به على قاعدة اللغة بلا سبق لفظ آخر عليه نحو ضربت وضربت وهو اى الضمير باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة
مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك لانه قد وضع لكل حال من الاحوال الثلث اعنى الرفع والنصب والجر صيغة مثلا
انت وضعت للمرفوع واياك للمنصوب والياء في غلامى ولى للمجرور واو يختلف صيغة الضمير بحسب اختلاف هذه الحالات
توهم بعضهم ان الاعراب على قسمين صريح نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فزيد باق على حاله والحركات مختلفة لدلالتها
على المعاني المعتورة عليه وغير صريح كما في المضمرات اذ الصيغة تختلف بحسب اختلاف الحالات اعنى الرفع والنصب
والجر وهذا كلام ظاهرى والحق ان المضمرات من قبيل المبنيات الا ترى ان كل واحد من انت واياك مثلا موضوع
في مفردات اللغة وان لم يكن ثمه معاني معتورة فهذا الاختلاف ليس للدلالة على المعاني المعتورة فهو ليس باعراب
نعم هذا الاختلاف يشبه الاختلاف الاعرابى فالاولان يعنى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
ومنفصل والثالث اى المجرور متصل فقط اذ المجرور غير منفصل عن الجار سواء كان حرفا او مضافا فلا احتمال
ههنا للانفصال بخلاف المرفوع والمنصوب فان كل واحد منهما يحتمل الاتصال والانفصال فذلك اى المضمر
خمسة انواع الاول الضمير المرفوع المتصل نحو ضربت على صيغة المعلوم وضربت على صيغة المجهول الى ضربن
وضربن هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا القياس المجهول والثانى الضمير المرفوع المنفصل نحو انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما
هن والثالث الضمير المنصوب المتصل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وانى الى انهن انى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم
انها انهما انهن والرابع الضمير المنصوب المنفصل نحو اياى الى اياهن اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن والخامس الضمير المجرور المتصل بالاسم او بالحرف نحو غلامى ولى الى
غلامهن ولهن اى غلامى غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن
ولى لنا لك لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن فللمتكلم لفظان وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فالمجموع
اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى ثم ان صيغة المجرور المتصل كصيغة المنصوب المتصل مثل كاف ضربك وكاف

ضربت بك صيغة واحدة وانما الاختلاف بحسب النصب والجر ولا يعلم الا بالعامل فالضمير المرفوع المتصل خاصة
يستتر في الفعل الماضي الغائب الواحد المذكر والغائبة الواحدة المؤنث نحو زيد ضرب وهند ضربت اي هو مستتر في
ضرب وهي في ضربت بخلاف ضرب زيد وضربت هند اذ لا ضمير ههنا بل فاعل الفعلين ظاهر وانما قال خاصة لان الضمير المنصوب
والمجرور المتصلين لا يستتران وكذا يستتر في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا واحدا كان او متعددا نحو اضرب ونضرب
اذ فاعلهما مستتر دائما والمخاطب المذكر الواحد نحو تضرب وفاعل هذا الفعل مستتر دائما حتى لو قيل تضرب انت فانت
تاكيد للمستتر وليس بفاعل للفعل ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغائب والغائبة نحو زيد يضرب وهند تضرب
وكذا يستتر في الصفة سواء كانت اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة مطلقا سواء كان واحدا او تثنية او جمعا وسواء
كان مذكرا او مؤنثا كما تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون فهو مستتر في ضارب وهما في ضاربان
وهم في ضاربون وليست الالف والواو في ضاربان وضاربون ضميرا بل حرف التثنية والجمع وعلى هذا القياس
حال ضاربة وضاربتان وضاربات وانما قيد المرفوع بالمتصل لان المرفوع المنفصل لاستقلاله لا يتصور استتاره
وانما يتصور الاستتار في الضمير المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل ولا يسوغ اي لا يجوز ايراد الضمير المنفصل الا لتعذر ٤
المتصل فان المتصل اخف من المنفصل فمتى يحصل المقصود بالاخف لا يسوغ العدول عنه الى الاثقل وذلك اي تعذر
المتصل اما بالتقديم اي بسبب تقديم الضمير على عامله فلا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به وهو الحصر والتخصيص مثلا او بالحذف اي بحذف العامل لانه لما حذف عامله لم يبق
في اللفظ ما يتصل به او بكون اي يكون سبب التعذر كون العامل اي عامل الضمير معنويا كالابتداء او بكون سبب التعذر
كونه حرفا والضمير مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على
غير من هي له سواء كان في محل الالتباس ام لا مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على عامله اذ لو كان مؤخرا
لكان ينبغي ان يقال ضربتك دون ضربت اياك وما ضربك الا انا مثال للفصل بين الضمير وعامله لغرض وهو
التخصيص ههنا اذ كلمة الا قد فصلت بين الضمير وعامله بحيث لا يمكن اتصاله به اصلا وهذا الفصل قد افاد التخصيص والحصر
ثم الفصل اعم من ان يكون حقيقة كما عرفت او حكما مثل انما ضربك انا فانه في قوة ما ضربك الا انا ولو وقع الفصل بين الضمير
وعامله بشيء لا يتعلق به غرض فهو غير جائز فلا يجوز ان يقال ضرب في الدار انا بل ينبغي ان يقال ضربت في الدار واياك
والشر مثال لحذف العامل اذ اصله اتقك ابدل باتق نفسك لئلا يجتمع ضميران متصلان احدهما للفاعل والثاني
للمفعول ومرجعهما شيء واحد واذا حذف الفعل حذف النفس ايضا فعاد الضمير منفصلا اذ لم يبق شيء يتصل به الضمير وانا زيد
مثال لكون عامل الضمير معنويا سواء كان الضمير مبتدأ او خبرا اذ الاتصال الملفوظ بالامر المعنوي غير معقول وما انت قائما
مثال لكون العامل في الضمير حرفا والضمير مرفوع وانفصال الضمير واجب في هذا الموضع اذ لو اتصل لزم ان يكون الضمير في

لبعض المواضع مستتر لما علم في ضمير المرفوع المتصل والحرف لا يصلح لان يستتر فيه الضمير واما لو كان الضمير منصوبا او مجرورا
بحرف فيجوز كونه متصلا نحو انه وبه لعدم لزوم المحذور المذكور وهند زيد ضاربته هي مثال للضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له وهي الضاربة فانها صفة لهند وصارت جارية على زيد لانها خبر له وليس في هذا المثال التباس بدون
انفصال الضمير اذ يعلم بتانيث ضاربة وتذكير الضمير الذي بعده ان هندا ضربت زيدا اذ لو كان المقصود ان زيدا ضرب هندا
لكان ينبغي ان يقال هند زيد ضاربها وانما التزم الانفصال في هذا المقام طردا للباب واما في مثل زيد عمرو ضاربه
هو لو لم ينفصل الضمير لم يعلم ان الضارب زيد او عمرو بل الظاهر ان الضارب عمرو والصفة جارية على صاحبها و
اذا انفصل الضمير علم ان الضارب زيد والصفة جارية على غير من هي له لان الضرب صفة زيد في الاصل وقد جرت
على عمرو لانها خبر عن عمرو واذا اتصل ضميران واولهما متصل بعامله ان كان احدهما مرفوعا لا بد من تقديمه وهو كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله سواء كان الضمير المرفوع اعرف من الضمير الآخر
او لم يكن اعرف منه كما تقول زيد ضربك ولا يجوز ان تقول ضربت اياك وزيد ضرب اياك وانما اذا اجتمع ضميران
والحال انه ليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف من الآخر وقدمته اي ذلك الاعرف على الضمير
الثاني فانت بالخيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه يعني انه اذا كان الاعرف مقدما وهو متصل باعتبار اللفظ فكانه لم يفصل بين العامل والضمير الثاني
شيء فيجوز ايراده متصلا واذ الضمير الاول ليس بمرفوع وليس فيه شدة الاتصال فكانه فصل بين العامل والضمير الثاني
فالضمير الثاني منفصل وكذا الحال في ضربيك لان الضمير المجرور المتصل الذي هو اقدم اعرف من الضمير المخاطب
متصلا كما تقول عجبني ضربيك ويجوز ان يكون منفصلا كما في ضربي اياك بناء على اعتبار الجهتين المذكورتين والا
اي وان لم يكن احد من الضميرين اعرف او يكون احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقدما فهو اي الضمير الثاني
منفصل اما على الاول فلان الضميرين متساويان فلا وجه لتقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح واما على
الثاني فلان غير الاعرف على تقدير تقديمه يكون فاصلا قطعا فانفصال الضمير الثاني واجب على كلا التقديرين
نحو زيد اعطيته اياه واعطيته اياك والمختار في خبر باب كان واخواتها الانفصال اي كون الضمير منفصلا
نحو كان زيد قائما وكنت اياه فان خبر كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا بد ان يكون ضميرا منفصلا لان العامل
فيه معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا كما تقول كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن الاتصال واجبا فلا اقل من جوازه لكن المختار الانفصال
فان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة للمفعول والاستعمال الاكثر ان يكون بعد لولا ضمير امرفوعا منفصلا
لانه مبتدأ وخبره واجب الحذف كما تقول لولا انت لكان كذا الى اخره اي لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت

لولا انتما لولا انتن لولاہو لولاہما لولاہم لولاہا لولاہما لولاہن لولا انا لولا نحن وکذلک الاکثر فی الاستعمال کون الضمیر المرفوع متصلا بعد عسی واخواتہا فیقال عسیت الی اخرہا ای عسیت عسیتما عسیتم عسیت عسیتما عسیتن عساہ عساہما عساہم عساہا عساہما عساہن عسیت عسینا وانما جاز کون الضمیر متصلا لکون مابعد عسی فاعلا وجاء فی بعض اللغات لولاک لکان کذا فقال الاخفش ان الکاف بعد لولا ضمیر مجرور وقع موقع الضمیر المرفوع فہو مبتدأ کالضمیر المرفوع لان الضمائر تقع بعضہا موقع بعض کما تقول ما انا کانت فانت فی ہذا الموضع ضمیر مرفوع واقع موقع الضمیر المجرور فیجوز ان یکون الکاف فی لولاک ضمیرا مجرورا واقعا موقع المرفوع وقال سیبویہ لولا فی ہذا المقام حرف جر والکاف ضمیر مجرور واقع موقعہ فالاخفش تصرف فی مابعد لولا وسیبویہ فی نفسہ وجاء فی بعض اللغات عساک الی اخرہما ای لولاک لولاکما لولاکم لولاک لولاکما لولاکن لولاہ لولاہما لولاہم لولاہا لولاہما لولاہن لولای لولانا وعساک عساکما عساکم عساک عساکما عساکن عساہ عساہما عساہم عساہا عساہما عساہن عسای عسانا واعلم انہ قال الاخفش ان الکاف ضمیر منصوب واقع موقع المرفوع وقال سیبویہ عسی فی ہذا المقام محمول علی لعل لتقاربہما فی المعنی ففی ہذا المقام ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویہ فی الفعل الذی ہو عامل فی الضمیر ونون الوقایۃ مع الیاء لازمۃ فی الماضی یعنی اذا تصلت یاء المتکلم مع الفعل الماضی یجب لحوق نون الوقایۃ فی الماضی مطلقا لتقی آخر الماضی عن الکسرۃ ولذا یقال لہا نون الوقایۃ فیقال ضربنی لا ضربی وعلی ہذا القیاس ضربانی وضربونی وکذا نون الوقایۃ لازمۃ فی الفعل المضارع اذا کان عریا ای عاریا عن نون الاعراب کما تقول یضربنی وتضربنی وانت مع النون ای مع نون الاعراب فیہ ای فی الفعل المضارع مخیر فی ایراد نون الوقایۃ وترکہا فیجوز ان تقول یضرباننی ویضربانی وتضرباننی وتضربانی ویضربوننی ویضربونی وتضربوننی وتضربونی وتضربیننی وتضربینی فایراد النون قیاس علی اخواتہا العاریۃ عن نون الاعراب وترکہا بناء علی ان نون الاعراب خارج عن الفعل فلا احتیاج الی تحفظہا عن الکسرۃ الا تری ان ہذا النون بعد الف التثنیۃ تصیر مکسورۃ وکذلک انت مع النون فیہ ای فی من وعن وقد وقط وکذا مع لدن مخیر فی اثباتہا وحذفہا اما اثباتہا فلمحافظۃ بنائہ علی السکون وعلی ہذا یدغم فیہا نون لدن ویقال لدنی واما حذفہا فلکونہا اسماء لا افعالا فیقال لدنی بکسر نون لدن وکذا انت فی ان واخواتہا ای ان وکان ولکن ولیت ولعل مخیر فی اثبات النون وحذفہا اما اثباتہا فلمشابہۃ تلک الحروف بالفعل واما حذفہا فلکراہۃ اجتماع النونات ویختار لحوق النون فی لیت لتحقق المشابہۃ وعدم اجتماع النونات وکذا یختار لحوق نون الوقایۃ فی من وعن وقد وقط لیبقی ہذہ الحروف والاسماء علی سکونہا مع قلۃ الحروف فیقال منی وعنی وقدنی وقطنی بمعنی کفانی وعکسہا ای عکس لیت لعل فالمختار فیہا ترک النون فلعلی اولی من لعلنی لکثرۃ الحروف واللام قریب من النون فی المخرج فترکہا اولی ویتوسط بین المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدہا ای بعد دخول العوامل صیغۃ مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنیۃ وجمعا وتذکیرا وتانیثا ویسمی ہذا المرفوع فصلا ای فارقا

ای مع نون

ای المضارع

ليفصل بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا مثال توسط ذلك المتوسط قبل دخول العوامل زيد هو العالم اذ لو لم
يذكر هو لاحتمل ان يكون العالم خبرا عن زيد وان يكون صفة له ويكون الخبر مذكورا بعده فلما ذكر هو تعين ان العالم خبر
له وليس بصفة ومثال توسطه بعد دخول العوامل كان زيد هو القائم وهذا الضمير المرفوع المنفصل يسمى فصلا عند البصريين
لانه يفصل الخبر عن الصفة وعمادا عند الكوفيين اذ عليه الاعتماد في فصل الخبر عن الصفة وشرطه اي شرط توسط ذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة اذ على تقدير كونه معرفة يحتمل ان يكون وصفا للمبتدأ المعرفة فيحتاج الى الفصل
او افعل من كذا اي افعل التفضيل المستعمل بمن لانه مشابه للمعرفة في امتناع دخول الالف واللام عليها وكون المفضل
عليه معلوما فهو في حكم المعرفة والا لم يحتمل ان يكون وصفا للمبتدأ المعرفة نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا
موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وبعض العرب يجعله
مبتدأ وما بعده خبره كما ورد في القراءة الشاذة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون فهم مع ما بعده
جملة اسمية في محل النصب لكونه خبر الكان ويتقدم قبل الجملة الاسمية او الفعلية ضمير مفرد غائب ويسمى
ذلك الضمير ضمير الشان اذا كان مفردا مذكرا كما تقول هو زيد قائم وقل هو الله احد اي الامر والشان زيد قائم والله
احد والقصة اذا كان مفردا مونثا كما تقول هي هند مليحة ويفسر ذلك الضمير الغائب بالجملة المذكورة بعده
ويكون ذلك الضمير متصلا ومنفصلا كما علمت ومستترا وبارزا وهذا الانفصال والاستتار والبروز على حسب العوامل
فان اقتضى الانفصال كما اذا كان العامل في الضمير معنويا كالابتداء مثلا يكون منفصلا وان كان العامل
ان واخواتها يكون بارزا وان كان العامل كان واخواتها يكون مستترا نحو زيد قائم وانه زيد قائم وكان زيد
منطلق ففي كان ضمير الشان هو اسمه وهذه الجملة خبرها وضمير الشان مفسر بهذه الجملة وحذفه اي حذف ضمير
الشان حال كونه منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي تقدير ضمير الشان لازم هناك
اعلم ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل ازيد من مشابهة ان المكسورة به مع ان ان المكسورة المخففة قد عملت في بعض
المواضع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وعمل ان المفتوحة المخففة لم يظهر في موضع اصلا ولذا قالوا اسم ان المفتوحة
المخففة دائما ضمير الشان اللازم حذفه لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ثم ان هذا الضمير انما يكون مونثا في الاستعمال
او وقع المونث في الجملة التي بعده عمدة نحو هي هند مليحة وكقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولو لم تكن في تلك الجملة مونث
او كان غير عمدة بل فضلة فلا يكون ذلك الضمير مونثا في الاستعمال وان كان القياس جواز التانيث فمثل هي زيد
قائم وهي ضربت هند لم يوجد في كلام العرب اسماء الاشارة في الاصطلاح ما اي اسماء وضع كل واحد
منها لمشار اليه وهي خمسة اسماء وكان القياس ان تكون ستة ثلثة للمذكر وثلثة للمونث لكنهم لم يفرقوا في
المذكر والمونث كما لم يفرقوا بين تثنية المذكر والمونث في الضمائر فواحدها ذا للمذكر المفرد من اي جنس كان والتثنية

المثناة اي تثنية المذكر وهي ذان في حالة الرفع وذين في حالتي النصب والجر و الثالث للمونث الواحد وهي
تا وما ادفانها وهي تي وذي وته وذه وتهي وذهي والرابع المثناة تان في حالة الرفع وتين في حالتي النصب
والجر و الخامس لجمعهما وهي اولاء مدا وقصرا ويلحقها اي يدخل على اوائل اسماء الاشارة حرف التنبيه
وهي كلمة ها لئلا يغفل المخاطب عن الاشارة المقارنة باسم الاشارة وانما تعيين المشار اليه بواسطة تلك الاشارة و
يتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف وهي حروف الخطاب خمسة مع ان القياس
تقتضي الستة اذ كاف الخطاب للتثنية مشتركة بين تثنية المذكر والمونث فمرجعها الى خمسة مضروبة في خمسة من
انواع اسماء الاشارة فيكون المجموع خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن
ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وذانك الى ذانكن على هذا القياس وكذلك البواقي وبالجملة لابد في اسماء
الاشارة من ملاحظة حال المشار اليه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وفي حرف الخطاب من ملاحظة
حال المخاطب فيما ذكر ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط اعلم ان اسم الاشارة لو كانت عارية
عن كاف الخطاب وعن اللام وما يقوم مقام اللام تكون للاشارة الى القريب نحو ذا وان كانت مع كاف الخطاب
بلا لام وما يقوم .... مقامها فللمتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك وان كانت مع اللام فللبعيد
نحو ذلك وتلك وذانك وتانك مشددتين واولاء مثل ذلك للبعيد لان التشديد قائم مقام اللام
واما كلمة ثم وهنا وههنا فللمكان خاصة بخلاف اسماء الاشارة فانها عامة لكل ما يصلح للاشارة واو كانت اسماء
الاشارة محتاجة في تعيين المراد الى الغير صارت مبنية واختلفوا في ذان وذين وتان وتين وقال بعضهم انها
معربة والصحيح انها مبنية الا انهم وضعوا للمرفوع صيغة وللمنصوب والمجرور صيغة اخرى على قياس الضمائر وبذا لا
يوجب الاعراب الموصول هو ما اي اسم لا يتم جزءا اي لا يكون جزءا تاما من الكلام لا عمدة ولا فضلة الا
بصلة وعائد وصلته جملة خبرية لا انشائية والعائد الى الموصول ضمير له اي ضمير راجع الى الموصول
لا الى غيره و اعلم ان الصلة يجب ان تكون جملة لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول وهو
مفرد صورة وجملة معنى اما كونه مفردا صورة فلان لام الموصولة تشبه لام التعريف ومدخل لام التعريف لا يكون الا اسما واما كونه
جملة معنى فلان قولنا الضارب زيد بمعنى ضرب زيد على صيغة المعلوم والمضروب زيد بمعنى ضرب زيد على صيغة
المجهول وانما جعلوا صلتها مفردة صورة لرعاية شبهها وجملة معنى لرعاية حقيقتها وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث بالالف في حال
الرفع والياء اعني اللذين واللتين في حالتي النصب والجر والاولى والذين لجمع المذكر واللاتي واللاء
واللوتي واللاتي واللواتي لجمع المونث ومن جملة الموصولات كلمة من وهما اي من يختص بذوي العلم غالبا

مختص به وكل منهما مفرد بحسب اللفظ وبحسب المعنى شامل لجميع الاقسام بمعنى انه يستوي فيهما المفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث واي واية ايضا من جملة الموصولات فاي للمذكر واية للمؤنث وذو الطائية يعني ان ذو من
الموصولات في لغة قبيلة طے كما قال شاعرهم ع فان الماء ماء ابي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي بئري التي حفرتها وطويتها وذو هذا غير ما هو معدود في الاسماء الستة لانه بمعنى الصاحب وذا ايضا من
الموصولات لكن لا مطلقا بل اذا وقع بعد ما الكائنة للاستفهام وذا هذا غير ما هو معدود في اسماء الاشارة
ومن جملة الموصولات الالف واللام يعني مجموعهما وهو مخفف الذي واخواته لانهم خففوا الذي بحذف الياء وقالوا
اللذ ثم خففوه بحذف الذال واقتصروا على الالف واللام وعلى هذا القياس حال اخواته فصار الالف واللام بمعنى الذي
او التي وهذا الالف واللام غير الالف واللام التي للتعريف لان هذا الالف واللام اسم موصول وتلك حرف تعريف
وشتان ما بينهما والعائد المفعول اي الضمير الذي يعود الى الموصول اذا كان مفعولا يجوز حذفه وهذا كثير
في الكلام لان المفعول فضلة والموصول مع الصلة طويل فيطلب التخفيف بالحذف وان كان العائد فاعلا
لا يجوز حذفه وان كان مبتدأ يجوز حذفه لكن حذفه ليس بكثير في الكلام وان كان مجرورا فحذفه ايضا اقل لانه يؤدي الى
حذف حرف الجر فيلزم الحذف الكثير واذا اخبرت باستعانة الذي واخواته عن تعيين الاسم المبهم الواقع
ظرفا للنسبة الجزئية المعلومة للمخاطب سواء كانت النسبة اسنادية او غير اسنادية صدرتها اي جعلت كلمة
الذي في صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه وهو الاسم المبهم المقصود تعينه عند المخاطب ضميرا لها
اي ضميرا راجعا الى كلمة الذي واخرته اي اخرت الاسم الذي خصوصيته غير معلوم للمخاطب حال كونه خبرا عنه
اي عن الموصول مثلا في قولنا زيد منطلق ان كان الانطلاق شخص معلوما للمخاطب ولكن تعيين ذلك الشخص لا يكون
معلوما ينبغي ان يقال الذي هو منطلق زيد وان كان كون زيد على حال من الاحوال معلوما ولكن خصوصية
الانطلاق او القيام لا يكون معلوما ينبغي ان يقال الذي زيد هو منطلق فاذا اخبرت عن زيد من ضربت
زيدا يعني اذا علم المخاطب انك ضربت شخصا ولكنه لا يعلم ذلك الشخص على التعيين قلت الذي ضربته زيد
وفي مثل ضرب زيد عمرا ان لم يعلم خصوصية زيد ينبغي ان يقال الذي ضرب عمرا زيد والضمير الواقع موقع زيد
مستتر في الفعل وان لم يعلم خصوصية عمرو ينبغي ان يقال الذي ضربه زيد عمرو والضمير الواقع موقع عمرو متصل بالفعل
ولذا صار مقدما على الفاعل وكذلك الالف واللام يعني حكم الالف واللام في الاخبار حكم الذي لكن الاخبار
بالالف واللام انما يتصور في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول الذي هو صلة
الالف واللام فان اخبرت عن زيد من ضربت زيدا باستعانة الالف واللام قلت الضارب انا زيد لانه اذا
بني اسم الفاعل من الفعل وجعل صلة للالف واللام الالف واللام عبارة عن المبهم الذي هو في الواقع زيد

فان

والضارب هو المتكلم فصار صفة جارية على غير من هي له فلا بد من ابراز فاعلها كما علم فاذا تعذر امر منها امر من الامور
الثلثة المذكورة في الاخبار بالذي تعذر الاخبار ومن ثمه امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان اذ ضمير الشان يجب
ان يكون في صدر الجملة المفسرة له ليتمكن المخاطب بفهم اولا الامر المبهم ويشتاق الى ادراك تعيينه ويتوجه اليه ويتقرر ويتمكن
في ذهنه عند ذكر تفسيره فتاخير ضمير الشان عن موضعه وجعله خبرا عن الموصول غير جائز فلا يجوز ان يقال في مثل هو زيد
منطلق الذي هو زيد منطلق هو بان يكون هو الاول قائما مقام ضمير الشان راجعا الى الموصول وهو الثاني الذي هو
ضمير الشان خبرا عن الموصول وكذا يمتنع الاخبار بالذي في الموصوف وحده لان الضمير الذي يقع موقع الموصوف
لا بد ان يكون موصوفا بالصفة لكن الضمير لا يصلح للموصوفية كما علم فيما سبق ففي مثل جاءني زيد العالم لا يجوز ان
يقال الذي جاءني هو العالم زيد فان هو واقع موقع زيد فلا بد ان يكون موصوفا بالعالم وهذا باطل وعلى تقدير كون
الضمير مستترا في الفعل كما هو الواجب في هذا المثال يلزم كون الضمير المستتر موصوفا بالعالم وكذا لا يجوز الاخبار بالذي
في الصفة وحدها مثلا لا يتصور الاخبار بالذي عن العالم في المثال المذكور لان الضمير الذي وقع موقع العالم
صفة لزيد والضمير لا يصلح للوصفية كما لا يصلح للموصوفية واما الاخبار عن مجموع الموصوف والصفة فجائز كما تقول الذي
جاءني زيد العالم فان الضمير الذي وقع موقع الموصوف والصفة معا مستتر في الفعل راجع الى الموصول ومجموعهما
خبر عن الموصول وكذا يمتنع الاخبار بالذي في المصدر العامل لان الضمير الذي يقع موقع المصدر لا بد ان يكون
عاملا مثل عمله لكن لا يتصور كون الضمير عاملا ففي مثل اعجبني ضرب زيد عمروا لا يجوز الاخبار بالذي عن الضرب وحده
لان الضمير الواقع موقعه لا بد ان يجعل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا وهذا غير متصور لكن يجوز الاخبار عن المصدر
ومعموله معا نحو الذي اعجبني ضرب زيد عمروا فان الضمير الواقع موقع المصدر ومعموله معا مستتر في الفعل وراجع
الى الموصول والمصدر مع معموله خبر عن الموصول وكذا يتعذر الاخبار بالذي في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة والضمير معرفة فلا يجوز ان يكون الضمير واقعا موقع الحال وكذا يتعذر الاخبار بالذي في الضمير
المستحق لغيرها اي في الضمير المستحق لان يعود الى غير كلمة الذي لان الضمير الواقع موقعه لا بد ان يعود الى مستحقه
فيلزم ان لا يكون في الصلة ضمير عائد الى الموصول وهذا باطل ولو عاد الى الموصول بقي ذلك الغير بلا عائد مثلا
في قولنا زيد ضربته لا يجوز الاخبار عن الضمير المفعول بان يقال الذي زيد ضربته اذ على تقدير عود الضمير الى
الموصول يلزم بقاء المبتدأ بلا عائد مع انه لا بد للخبر الجملة من عائد يرتبط بالمبتدأ وعلى تقدير عوده الى المبتدأ
يلزم خلو الموصول عن العائد وكذا يتعذر الاخبار بالذي في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير
المستحق لغير الموصول لان الضمير الواقع موقع ذلك الاسم ان عاد الى الموصول بقي المستحق بلا عائد وان عاد الى
المستحق يلزم خلو الموصول عن العائد ففي مثل زيد ضربت غلامه لا يجوز الاخبار عن غلام بان يقال الذي زيد

ضربت غلامه لان الضمير الواقع موقعه ان عاد الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان عاد الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد واعلم ان كلمة ما قد تكون حرفا وهي اما كافة نحو انما زيد قائم او نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وقد تكون اسما وهي الاسمية موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب او بالجملة نحو قول الشاعر ؎ ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ؛ اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء نحو فنعما هي اي فنعم شيء هي وصفة نحو لامر ما يسود من يسود اي لامر من الامور وكلمة من كذلك اي ككلمة ما في جميع الاقسام الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة اما الموصولة فنحو عرفت من ضربته والاستفهامية نحو من عندك والشرطية نحو من تضرب اضربه والموصوفة بالمفرد نحو وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بالجملة نحو رب من انضجت غيظا صدره اي رب شخص موصوف بمن ذكر وكلمة اي وايّة كمن في جميع الاقسام الا انها قد تجئ صفة ايضا بخلاف من اما الموصولة فنحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا والاستفهامية نحو ايهم عندك والشرطية نحو ايهم تكرمني اكرمه والموصوفة نحو يا ايها الرجل ويا ايتها النفس والصفة نحو مررت برجل اي رجل وهي اي كلمة اي مع مؤنثها معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد وانما صارت معربة مع ان الموصولات باجمعها مبنية لمشابهتها بالحرف في الاحتياج الى الغير لانها مستلزمة للاضافة ولذا زيدت هاء التنبيه في يا ايها الرجل لتكون عوضا عن المضاف اليه والاضافة من خواص الاسم فاسميتها تصير قوية بالاضافة والاصل في الاسماء الاعراب فرجعت الى اصلها لكن اذا حذف صدر صلتها تاكد مشابهتها بالحرف في الاحتياج الى امر آخر غير الصلة وهو القرينة لان الحذف لا يكون بلا قرينة فلا تكون الاضافة مقاومة للمشابهة فيصير مبنية على الضم كما في صورة النداء مثلا وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي على ان يكون ما استفهامية وذا بمعنى الذي اي ما الذي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع على انه خبر مبتدأ محذوف كما تقول خير اي الذي صنعته خير ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والآخر اي شيء على ان يكون ما استفهامية في محل النصب بالفعل المذكور بعده وذا زائدة اي اي شيء صنعت وجوابه نصب على انه مفعول الفعل المحذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة فعلية كما تقول خيرا اي صنعت خيرا اسماء الافعال عبارة عن الاسماء التي تكون صيغها مخالفة لصيغ الافعال مع تادية معانيها فمنها ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما كان بمعنى الامر ومن امثلته بله زيدا اي دعه وصه اي اسكت

ودلم زيدا اى قربه واحضره وهات الشئ اى اعطه وهازيدا اى خذه وهيهات ذاك اى بعد وكذا شتان ذاك
اى افترق مثال لما كان بمعنى الماضى وهذان القسمان مبنيان لمشابهتهما المبنى الاصل اعنى الامر الحاضر والفعل الماضى
ومن جملة اسماء الافعال صيغة فعال بمعنى الامر الحاضر وهذه الصيغة من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال
بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وضراب بمعنى اضرب ومناع بمعنى امنع ولا كلام فى بناء فعال التى بمعنى الامر وكذا فعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور و فعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
ويا خباث بمعنى يا خبيثة مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنه يعنى كما ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر كذا فعال مصدرا معدول عن المصدر المعرفة وصفة معدول عن فاعلة وانما اعتبر العدل فى البناء لان المشابهة
فى الزنة غير كافية فيه والا لزم كون سلام وكلام مبنيا و فى فعال علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
وحذام ونظائرها اختلاف فانه مبنى فى الحجاز اى فى لغة اهل الحجاز كاخواتها الثلث ومعرب فى لغة بنى
تميم الا ما كان فى آخره راء نحو حضار فانه مبنى على راى الاكثر لان الراء فى مخرجه كالحرف المكرر فيحتاج
الى الامالة للتخفيف ولا تتصور الامالة الا على تقدير كونه مبنيا على الكسر واما على تقدير الاعراب فلا كسرة حتى
يتصور الامالة واما الذين قالوا باعراب فعال علما للاعيان المؤنثة فذهبوا الى انه غير منصرف للعلمية والتانيث
نحو جاءتنى حذام ورأيت حذام ومررت بحذام ولا حاجة فى منع صرفه الى تقدير العدل كما سبقت الاشارة اليه
وبعضهم لم يفرقوا بين حذام وحضار وجعلو كلا منهما معربا وهذا القول اقرب الى القياس والذين قدروا العدل فى
قطام لمنع الصرف فى لغة بنى تميم مع انه لا احتياج الى هذا التقدير كما عرفت تمسكهم ان اخواتها الثلث قد قدر
فيها العدل فناسب ان يقدر العدل ههنا ايضا وان لم يكن تقديره محتاجا اليه لمنع الصرف وبهذا ظهر وجه ذكر
باب قطام فى اكثر نسخ المتن فى باب منع الصرف وحذفها فى البعض و من جملة المبنيات اللازمة البناء اسماء
الاصوات وهى عبارة عن كل لفظ حكى به صوت من الاصوات او صوت به البهائم فالاول
كغاق حكاية عن صوت الغراب والثانى كنخ لاناخة البعير واسماء الاصوات كاسماء الافعال كثيرة جدا وما ذكره المص
شئ قليل منها على الوجه الجلى الكلى و من جملة المبنيات المركبات والمراد بها كل اسم ركب من كلمتين ليس
بينهما نسبة فان تضمن الجزء الثانى من ذلك الاسم المركب من كلمتين حرفا من حروف العطف او غيره بنيا
اى كل واحد منهما لتصيره مبنيا اما الجزء الاول فلكونه بمنزلة جزء الكلمة كزاء زيد واما الثانى فلتضمنه معنى الحرف نحو خمسة
عشر وحادى عشر واخواتهما اى اخوات حادى عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر
الا اثنى عشر واثنتا عشر فان الجزء الاول منهما معرب لشبهه بالمضاف بحذف النون فى التركيب مع كون
الجزء الثانى مبنيا وإلا اى وان لم يتضمن الجزء الثانى متضمنا لمعنى الحرف اعرب الثانى كبعلبك ومعديكرب

وحضرموت فانها معربة مع منع الصرف و بنى الاول فى الاصح اى اصح اللغات وفى هذا القسم لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى كما تقول هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك والثانى اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف الثانى كما تقول هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك لكن اللغة الاولى افصح واولى ومن جملة المبنيات الكنايات المقصود بالكنايات فى هذا المقام الكنايات المبنية لا الكنايات المعربة نحو فلان وفلانة لان البحث انما هو عن المبنيات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث اعلم ان الكناية لفظ دال بالابهام على معنى مفسر بلفظ آخر فعلى هذا كم لا يكون من الكنايات لانه اما سوال عن عدد مبهم او اخبار عن عدد كثير مبهم ولا يعتبر فى كل منهما كون العدد المبهم مفسرا بلفظ آخر وانما اورد فى هذا المقام لمناسبة كذا فى كونه للعدد ثم ان كم الاستفهامية مبنية لتضمنها معنى همزة الاستفهام وكم الخبرية ايضا مبنية لموافقتها لها فى اللفظ وكذا مبنى لكون ذا من اسماء الاشارات وكيت وذيت لكونهما كنايتين عن الجملة وهى مبنية الاصل فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لانها حملت على العدد المتوسط وهو ما فوق العشرة وما دون المائة ومميزه مفرد منصوب كما سيعلم ومميز كم الخبرية مجرور مفرد تارة كما فى العدد الكثير نحو مائة رجل ومجموع اخرى كما فى العدد القليل نحو ثلثة رجال فيقال كم رجل عندى وكم رجال وقد يدخل كلمة من فيهما اى فى مميز كل واحد منهما وح يكون ذلك المميز مجرورا بمن اذ لا يجوز الغاء حرف الجر وان كان زائدا ولهما اى لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فلانها تدل على نوع من انواع الكلام وهو الاستفهام فلا بد وان يكون لها صدر الكلام ليعلم انه من اى نوع الكلام ولا يبقى للمخاطب غدغة واما الخبرية فلمشابهتها لكم الاستفهامية وانما يقال لها الخبرية لكون ما بعدها خبرا لها فيتضمن الاخبار عن الكثرة وان كانت هى ايضا لانشاء التكثير نحو كم رجل عندى فحصول رجل عند المتكلم بطريق الخبر واستكثاره اياه بطريق الانشاء وهذا ايضا نوع من نوع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره بان لا ينصب الفعل ضميره او متعلق ضميره على قياس ما علم فى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كان منصوبا على حسبه اى على حسب ما يقتضيه هذا الفعل فيجوز ان يكون مفعولا به كما تقول كم رجلا ضربت وكم رجل ضربت ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا كما تقول كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت ويجوز ان يكون ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت و كل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر او اسم مضاف فمجرور اى فكم مجرور المحل بذلك الحرف او بذلك المضاف نحو بكم رجلا مررت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجل ضربت فالغلام فى هذا المثال منصوب لكونه مفعولا به لضربت ولا يبطل صدارة كم بواسطة حرف الجر او المضاف لان الجار

مع المجرور والمضاف الیه بمنزلة الکلمة الواحدة فیقدر معنی الاستفهام قبل حرف الجر والمضاف کانه قیل العشرین رجلا مررت ام بثلاثین وا غلام عشرین رجلا ضربت ام غلام ثلاثین والا ای وان لم یکن بعده فعل غیر مشتغل عنه بضمیره ولا قبله حرف جر او اسم مضاف فمرفوع ای فهو مرفوع مبتدأ ان لم یکن ظرفا سواء کان بعده فعل مشتغل عنه بضمیره او متعلق ضمیره کما تقول کم رجلا ضربته او ضربت غلامه وکم رجل ضربته او ضربت غلامه او اسم نکرة نحو کم درهما مال لک او ظرف نحو کم درهما عندک او اسم معرفة نحو کم درهما مالک وفی جمیع هذه المواضع کم مرفوع علی الابتداء وما بعده خبره علی مذهب سیبویه وعلی مذهب غیره فی مثل کم درهما مالک کم فی محل الرفع علی انه خبر مبتدأ ومالک مرفوع علی الابتداء علی قیاس ما علم فی من ابوک والمذکور فی المتن مذهب سیبویه وکم خبر وما بعده مبتدأ او کان ظرفا نحو کم یوما سفرک وکم یوم صیامک وکذلک ای مثل کم فی وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط فانه ان کان بعد هذه الاسماء فعل غیر مشتغل عنها بضمیرها او متعلق ضمیرها فهی منصوبة علی مفعولیته ذلک الفعل کما تقول من ضربت ای ای شخص ضربت ومن تضرب اضرب فلو کان من مفعول الشرط لکونه اقرب یکون مفعول الجزاء محذوفا ای ای شخص تضرب اضربه ولو کان معمولا للجزاء یکون معمول الشرط محذوفا ای ای شخص تضربه اضرب وان کان قبل هذه الاسماء حرف او اسم مضاف یکون مجرورا محلا کما تقول بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب والا فهذه الاسماء مرفوعة علی الابتداء نحو من عندک ومن ابوک علی مذهب سیبویه

وفی مثل تمیز کم عمة لک یا جریر وخالة فدعاء قد حلبت علی عشاری ثلثة اوجه احدها النصب علی ان یکون کم استفهامیة والثانی الجر علی ان یکون کم خبریة وعلی التقدیرین کم فی محل الرفع علی انه مبتدأ وخبره قد حلبت آه والثالث رفع عمة علی ان ممیز کم محذوف ای کم مرة او کم حلبة ویجوز فی ذلک المحذوف النصب والجر بناء علی کون کم استفهامیة او خبریة وعلی التقدیرین کم منصوب المحل علی المصدریة او الظرفیة وعمة مرفوعة علی الابتداء ولک صفتة وجملة قد حلبت آه خبر للمبتدأ وخالة تابعة لعمة فی الرفع والنصب والجر بحکم العطف والبیت للفرزدق یهجو جریرا بان عماته وخالاته لکثرة الخدمة صارت فدعاء ای منقلبة الکف والقدم وفی لفظ علی اشارة الی انه کاره لخدمتها لخستها وسوء خلقتها وقد یحذف ممیز کم فی مثل کم مالک وکم ضربت ای کم درهما مالک وکم ضربة ضربت او کم مرة ضربت

الظروف منها ما قطع عن الاضافة اعلم ان اکثر الظروف معربة وقلیل منها مبنیة ولذا قال فیما تقدم وبعض الظروف واشار فی هذا المقام بقوله والظروف ای تلک الظروف المبنیة فمن تلک الظروف المبنیة ما قطع عن الاضافة مع ان الظرفیة تقتضی الاضافة کقبل وبعد وقدام وامام وتحت وفوق وخلف ووراء اذ عند حذف المضاف الیه عن اللفظ دون النیة یکون مشابها بالحرف فی الاحتیاج الی الغیر هو المضاف الیه فیکون مبنیا وعند ذکر المضاف الیه لا یبلغ الاحتیاج فی غایة القوة فیکون منصوبا علی الظرفیة کما تقول جئت قبل زید او بعده او مجرورا بحرف الجر کما تقول جئتک

من قبل زيد ومن بعده بالجملة على تقدير حذف المضاف اليه وكونه منويا مرادا في المعنى تشتد احتياج الظرف اليه فيكون
مبنيا على الضم لئلا يخالف حركته البنائية لحركته الاعرابية ومن هذا القبيل لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل ذلك
ومن بعد ذلك وانما قلنا ان المضاف اليه يجب كونه منويا مرادا في المعنى اذ على تقدير كونه محذوفا نسيا منسيا يكون الظرف
معربا كما قال الشاعر ؎ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ﴿ اكاد اغص بالماء الفرات ﴾ واجري مجراها في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم لا غير وليس غير ولفظ حسب فانها لكثرة الاستعمال بلا اضافة مثل الظروف
المقطوعة ومنها اي من جملة الظروف المبنية لفظ حيث وهو موضوع لمكان يقع فيه النسبة ولذا لا تضاف
الا الى جملة في الاكثر فتشبه الظروف لانها غالبة الاضافة الى الجملة فتبنى على الضم مثلها واذا اضيف الى مفرد
كما قال الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا فيكون معربا لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة وان اعتبر غلبة الاضافة
الى الجملة فيكون في هذا الحال ايضا مبنيا لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية كلمة اذا وهي
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وفيها معنى حرف الشرط وبناؤها من
هذه الجهة ولذا اختير بعدها الفعل كما علم فيما سبق وقد تكون كلمة اذا للمفاجاة كما تقول خرجت فاذا السبع
واقف اي خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع او مكان وقوفه فيلزم المبتدأ بعدها اي بعد اذا الفجائية
غالبا ليكون فرقا بين اذا هذه واذا الشرطية ومنها اي من الظروف المبنية كلمة اذ للماضي ويقع بعدها
الجملتان الفعلية والاسمية بخلاف اذا الشرطية اذ لا يقع بعدها الا الجملة الفعلية وبناؤها لكون وضعها مثل
وضع الحروف ومنها اي من الظروف المبنية اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي حال
كونهما للاستفهام والشرط كما تقول اين زيد وانى زيد اي في اي مكان هو واين تجلس اجلس وانى تجلس اجلس اي
في اي مكان تجلس وهو ظرف للشرط والجزاء اي في اي مكان تجلس اجلس فيه او في اي مكان تجلس فيه اجلس
وسبب بناء كل منهما تضمن حرف الشرط والاستفهام وعلى هذا القياس سائر اخواتها ومن الظروف المبنية متى
للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط كما تقول متى القتال اي في اي زمان القتال ومتى تجلس
اجلس اي في اي زمان تجلس اجلس والمشهور عند النحاة ان متى واخواتها مثل اين وانى من معمولات الشرط لفظا
وان كان كونها من معمولات الجزاء ايضا صحيحا من حيث المعنى كما سبق آنفا ومن ظروف المبنية ايان للزمان
استفهاما عن الزمان الذي له وقع وفخامة في الافهام نحو ايان يوم القيمة اي اي زمان يوم القيمة ومنها
اي من الظروف المبنية كيف للحال اي للسؤال عن الحال استفهاما كما تقول كيف زيد اي صحيح ام
سقيم فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع على خبرية عنه وان كان بعده فعل كما تقول كيف جئت فهو في
محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا ام ماشيا ومن الظروف المبنية مذ ومنذ

وبما قد يكونان بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها فيليهما اى يقع بعدهما الاسم
المفرد المعرفة فاول المدة متعين وبعلم مجموع المدة تبعاً كما تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة وقد يكونان
بمعنى الجمع اى جميع المدة فيليهما اى يقع بعدهما المقصود بالعدد اى الزمان الذى قصد بيانه متلبسا بالعدد
المستغرق جميع اجزاءه كما تقول ما رأيته مذ يومان او شهران او سنتان وسبب بنائهما موافقتهما لمذ ومنذ الحرفين لفظاً
ومعنى وقد يقع بعدهما اى بعد مذ او منذ المصدر نحو ما رأيته مذ سفره او الفعل نحو ما رأيته مذ سافر او ان سواء
كانت مخففة نحو مذ ان سافر او مثقلة نحو مذ انه سافر فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور اى لابد من تقدير
الزمان المضاف الى احد هذه الامور فى هذه الصور الاربعة والمعنى مذ زمان سفره وعلى هذا القياس وهو اى كل واحد
من مذ ومنذ على جميع التقادير المذكورة فى محل الرفع على انه مبتدأ وما بعده خبره اى اول المدة يوم الجمعة
او جميع المدة يومان واول المدة زمان سفره الى آخره خلافاً للزجاج اذ عنده ما بعده مبتدأ وهو خبره ويلزم عليه
ان يكون المبتدأ فى مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك ليس بجائز ومن الظروف المبنية لدى ولدن بمعنى عند
والفرق انه يجوز ان يقال المال عند زيد فى حال حضوره عنده وفى حال كونه فى خزينته ولا يجوز ان يقال المال
لدا زيد ولدن زيد الا اذا كان المال حاضراً عنده وقد جاء لَدُن ولَدَنْ ولَدْنِ ولُدْ ولَدْ ولَدٰ وسبب بناء
لدى ولدن واخواتهما ان لدو لدى على هيئة وضع الحروف فجعلوا جميع لغاتها مبنية طرداً للباب ولدى واخواتها انما مضافة
الى ما بعدها وما بعدها مجرور بها لكن فى بعض لغات العرب ينصب بلدن لفظ غدوة لان نونها شبيهة بالتنوين فى
كونها محذوفة تارة ومثبتة اخرى كما فى مثل طل زيتاً ومن الظروف المبنية قط للماضى المنفى اى لاستغراق الماضى
المنفى وعوض للمستقبل المنفى اى لاستغراق المستقبل المنفى وسبب بنائهما دلالتهما على الاستغراق الذى هو معنى اللام
الحرفية والظروف المضافة الى الجملة بالذات او بواسطة كلمة اذ يجوز بناؤها على الفتح للخفة ويجوز اعرابها
ايضاً نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين فيجوز كون لفظ اليوم مبنياً على الفتح لاضافته الى الجملة التى بعده ويجوز
ان يكون معرباً مرفوعاً على انه خبر مبتدأ وكذلك قوله تعالى ومن خزى يومئذ اذ يجوز كون اليوم مجروراً على انه مضاف
اليه ويجوز ان يكون مبنياً على الفتح لانه مضاف الى الجملة بواسطة اذ وتقدير الكلام يوم اذ كان كذا حذف المضاف
اليه وعوض عنه التنوين وكذلك اى مثل الظروف المذكورة فى جواز البناء والاعراب لفظ مثل وغير المذكورين
مع ما وان المصدريتين لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة فيجوز الاعراب والبناء على الفتحة كما تقول قيامى
مثل ما قام زيد ومثل ان قام زيد ومثل ان زيداً قائم او قيامى غير ما قام زيد المعرفة والنكرة اى هذا باب المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما وضع لشئ بعينه فقوله ما وضع لشئ متناول للمعرفة والنكرة كليهما
وخرج بقوله بعينه النكرة وهى اى اقسام المعرفة خمسة احدها المضمرات وقد تقدم ذكرها و ثانيها الاعلام

وثالثها المبهمات وهی عبارة عن الموصولات واسماء الاشارات کما سبق ورابعها ما عرف باللام والنداء
اعلم ان المعرف بالنداء قد علم مما تقدم کما تقول یا رجل وتقصد الشخص المعین واما المعرف باللام فهو اما للجنس
نحو الرجل خیر من المرأة او للاستغراق نحو ان الانسان لفی خسر الا الذین آمنوا وعملوا الصالحات ای جمیع الناس فی خسر الا
الذین امنوا وعملوا الصالحات او للعهد نحو جاءنی الرجل وخامسها المضاف الی احدها معنی یعنی اضافة معنویة
اذ الاضافة اللفظیة لا تفید تعریف المضاف نحو غلامک وغلام زید وغلام هذا العلم ما وضع لشئ بعینه غیر متناول
غیره بوضع واحد فقوله ما وضع لشئ بعینه متناول لجمیع المعارف وخرج بقوله غیر متناول غیره جمیع المعارف
ودخلت الاعلام المشترکة فی التعریف بقید وضع واحد کما اذا کان زید علما لشخصین لان زیدا علی هذا التقدیر متناول
لغیره لکن لا بوضع واحد بل بوضعین بخلاف انا وانت وهذا والرجل لانها بوضع واحد متناولة للامور المتعددة
کما فصل فی المبسوطات واعرفها ای اعرف المعارف المضمر المتکلم اذ لا التباس ولا اشتباه فیه اصلا ثم
المضمر المخاطب ثم الغائب والمضاف الی احدها فی مرتبة ما اضیف الیه وقال بعضهم اعرف المعارف العلم
الشخصی لانه لیس بمتناول بوضع واحد الاشیاء واحدا بخلاف المضمرات وسائر المعارف لانها بوضع واحد متناول
امور متعددة وبعضهم قال اعرف المعارف اسماء الاشارة اذ معناها معلوم بالعقل والحس والمذهب الاول اظهر واشهر
والنکرة ما وضع لشئ لا بعینه کرجل وامرأة وانسان وفرس اسماء العدد ما وضع لکمیة احاد الاشیاء
ای لبیان مقدار احاد الاشیاء وافرادها کما تقول ثلثة رجال فیعلم ان احاد الرجل ثلثة وعلی ما ذکر فی التعریف
یکون الواحد والاثنان من اسماء العدد لانهما یقعان فی الجواب اذا سئل عن معدود واحد ومعدودین بکم کما تقول
واحدا واثنان فی جواب من قال کم رجلا عندک وقد خالف بعض اهل الحساب فی کون الواحد والاثنین
عددا واصولها ای اصول اسماء العدد اثنتا عشرة کلمة واحد الی عشرة ومائة والف و
باقی مراتب الاعداد ماخوذة منها اما بالترکیب بلا عطف او بالعطف او بصیغة التثنیة کمائتین والفین او بصیغة الجمع
سواء کان الجمع قیاسیا کمأت ومائین والآف والوف او غیر قیاسی کعشرون واخواتها الی تسعین والتفصیل انک
تقول فی المفرد المذکر وتثنیة واحد واثنان وفی المؤنث المفرد وتثنیتها واحدة واثنتان وثنتان
فالتذکیر والتانیث فی هذا المقام علی الوجه المشهور وتقول فی المذکر ثلثة الی عشرة بزیادة التاء نحو ثلثة
رجال وعشرة رجال وفی المؤنث ثلث الی عشر بدون التاء نحو ثلث نسوة وعشر نسوة وهذا مخالف للمشهور
ووجهه ان المذکر مقدم علی المؤنث ومدلول الثلثة جماعة وجمع المذکر مؤنث لفظی فلرعایة تانیثه اثبتوا التاء فی المذکر
واسقطوها عن المؤنث للفرق بین المذکر والمؤنث واذا جاوزت عشر تقول احد عشر واثنا عشر فی المذکر نحو احد
عشر رجلا واثنا عشر رجلا واحدی عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة فی المؤنث نحو اثنتا عشرة امرأة وثنتا عشرة

امرأة وہذا فی الحقیقۃ ترکیب الواحد والواحدۃ مع العشرۃ لکنہم غیروا الواحد الی احد والواحدۃ الی احدی تخفیفا واذا کان لفظ عشر غیر مرکب مع غیرہ فتثبت التاء فی المذکر وتسقط عن المؤنث علی خلاف القیاس المشہور وبعد الترکیب یرجع الی الاصل فتثبت فی المؤنث وتسقط عن المذکر فیقال احد عشر رجلا واحدی عشرۃ امرأۃ وعلی ہذا القیاس اثنا عشر رجلا واثنتا عشرۃ امرأۃ وتقول فی المذکر ثلثۃ عشر الی تسعۃ عشر وفی المؤنث ثلث عشرۃ الی تسع عشرۃ بابقاء الجزء الاول علی حالہ الذی کان قبل الترکیب فیکون بالتاء فی المذکر وبدونہا فی المؤنث وتذکیر التاء فی المذکر وتانیثہ فی المؤنث لرجوعہ الی الاصل نحو ثلثۃ عشر رجلا وثلث عشرۃ امرأۃ الی تسعۃ عشر رجلا وتسع عشرۃ امرأۃ وتمیم تکسر الشین ای شین العشرۃ المرکبۃ مع غیرہ فی المؤنث وتقول عشرون واخواتہا الی تسعین التی علی صورۃ صیغۃ الجمع المذکر السالم فیہما ای فی المذکر والمؤنث من غیر فرق فتقول عشرون رجلا وعشرون امرأۃ وتقول فیما زاد علی عشرین احد وعشرون فی المذکر واحدی وعشرون فی المؤنث نحو احد وعشرون رجلا واحدی وعشرون امرأۃ ثم بالعطف بلفظ ما تقدم من غیر تغیر فتقول اثنان وعشرون رجلا وثلثۃ وعشرون رجلا واثنتان وعشرون وثنتان وعشرون امرأۃ وثلث وعشرون امرأۃ الی تسعۃ وتسعین وتقول فیما زاد علی تسعۃ وتسعین مائۃ والف فی الواحد ومائتان والفان فی التثنیۃ من غیر فرق فیہما ای فی المذکر والمؤنث ثم فیما زاد علی المائۃ والالف بالعطف ای بعطف الزائد علیہما او عطفہما علی الزائد علی صورۃ ما تقدم من غیر تغیر فیقال واحد ومائۃ وواحدۃ ومائۃ واحدی ومائۃ واثنان واثنتان ومائۃ وثلثۃ رجال ومائۃ وثلث نسوۃ ومائۃ واحد عشر رجلا ومائۃ واحدی عشرۃ امرأۃ ومائۃ واحد وعشرون رجلا ومائۃ واحدی وعشرون امرأۃ ومائۃ واثنان وعشرون رجلا ومائۃ واثنتان وعشرون امرأۃ ومائۃ وثلثۃ وعشرون رجلا ومائۃ وثلث وعشرون امرأۃ الی مائۃ وتسعۃ وتسعین وکذا الحال فی تثنیۃ المائۃ والالف ویجوز عکس العطف فی الکل والاصل فی ثمانی عشرۃ فتح الیاء وجاز اسکانہا ای اسکان الیاء وشذ حذفہا ای حذف الیاء بفتح النون لانہا مکسورۃ قبل حذف الیاء فینبغی ان یکون بحالہا بعد حذفہا ایضا واعلم ان الفاظ الاعداد موضوعۃ للمعانی العددیۃ المعینۃ لکن الاجناس التی یتعلق بہا تلک المعانی مبہمۃ ولا تدل الفاظہا علی تلک الاجناس علی التعیین فلاجرم احتیج فی تلک الالفاظ الی ذکر التمیز بتعیین الجنس مثلا عشرون معنی عددی معین ولا ابہام فی معناہ لکن الابہام فی انہ من ای جنس ہو فلا بد من تمیز ولہذا اراد ان یبین تمیز مراتب الاعداد فابتدء من الثلثۃ اذ لا تمیز للواحد والاثنین کما سیبین فقال و ممیز الثلثۃ الی العشرۃ مخفوض ای مجرور لاضافۃ العدد الی المعدود ومجموع لغایۃ مطابقۃ اللفظ للمعنی وہذہ الجمعیۃ یجوز ان یکون لفظا نحو ثلثۃ رجال او معنی نحو ثلثۃ نفر وہذہ القاعدۃ مطردۃ الا فی

ثلث مائة الى تسع مائة يعني اذا كان مميز الثلث واخواته الى التسع لفظ المائة فمميزها مجرور مفرد وكان
قياسها ان يجمع على مئات ومئين وانما ترك هذا القياس وجوز اضافتها الى المائة لوجود الكثرة فيها
فاشبهت الجمع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما النصب فلتعذر الاضافة
اما في احد عشر الى تسعة عشر فلان التنوين مقدر في المعنى اذ اصل احد عشر احد وعشر واما في عشرين وما زاد عليه الى
تسعة وتسعين فلان هذه النون ليست نون الجمع بل شبيهة بها فعلى تقدير الاضافة لا يمكن حذفها ولا اثباتها فتركوا
التمييز على اصله ومميز الف ومائة وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مخفوض بالاضافة كما علمت في
ثلث مفرد لانه لما كان العدد كثيرا اكتفوا في المميز بالمفرد ولبيان الجنس ثم لم يراعوا المطابقة فقالوا مائة رجل و
مائة امرأة والف رجل والف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والفا رجل والفا امرأة لسقوط النون بالاضافة
والاف رجل والاف امرأة واذا كان المعدود بحسب المعنى مؤنثا وللفظ مذكرا كما اذا اطلق الشخص
او الاشخاص على النسوة او بالعكس كما اذا اطلق لفظ النفس على المذكر فالوجهان فان شئت قلت في
الاول ثلثة اشخاص من النساء وان راعيت المعنى قلت ثلث اشخاص وفي الثاني ان شئت قلت ثلثة
انفس من الرجال لرعاية المعنى وان شئت قلت ثلث انفس لرعاية اللفظ ولا يميز واحد واثنان فلا يقال
واحد رجل واثنا رجل استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود
بالعدد يعني ان مميزهما يدل على الجنس وعلى تعيين العدد المقصود بلا اشتباه فان رجلا يدل على الجنس
وعلى الوحدة ورجلان على الجنس والتثنية فلا يجمع العدد مع المميز بطريق التمييز كما في سائر الاعداد ولكن يمكن ان يجعل
العدد ههنا صفة مؤكدة للمميز نحو اله واحد والهين اثنين وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره
اي باعتبار تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني ومعناه مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه فهو اسم
فاعل مشتق من اثنين وكذا حال الثالث واخواته الى العاشر وانما ابتدء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى
يكون الواحد مصيره والتذكير والتانيث في هذه الاسماء على قاعدة التذكير والتانيث في اسماء الفاعلين
فيقال في المذكر الثاني وفي المؤنث الثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وتقول في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله اي حال ذلك المفرد ومرتبته في التعدد فالحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد
الاول والثاني في المذكر ولم تقل الواحد لانه يدل على نفس العدد لا على المرتبة بخلاف الاول والاولى
والثانية في المؤنث الى العاشر والعاشرة واعلم ان الثاني والثالث وغيرهما من الاسماء وان كانت
على صيغة اسماء الفاعلين لكنها ليست باسماء الفاعلين حقيقة لفقدان معنى الفعل فيها اعني الحدوث ولذا
لا تعمل النصب بخلاف ما اذا كانت بمعنى التصيير واذا جاوزت العشرة فانما تكون باعتبار الحال لا باعتبار

التصيير اذ ليس في احد عشر وما فوقه معنى الفعل ليكون الاسم ماخوذا منه بطريق اسم الفاعل بمعنى التصيير فيقول
في المذكر فيما فوق العشرة الحادي عشر بتذكير الجزئين وفي المؤنث الحادية عشرة بتانيث الجزئين
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وكلا الجزئين مبنيان ومن ثمه اي من اجل ان الواحد من
المتعدد يمكن فيه اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد باعتبار التصيير ثالث
اثنين اي مصيرها ثلثة يعني انه لا يجوز اضافته الى العدد الذي فوقه ولا الى العدد المساوي له اذ لا يمكن على
هذين التقديرين اعتبار معنى التصيير فلا يقال بهذا المعنى ثالث ثلثة ولا ثالث اربعة بل انما يكون اضافته الى العدد
الانقص منه بمرتبة فيقال ثاني الواحد وثالث اثنين ورابع ثلثة كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم
ولا خمسة الا هو سادسهم من ثلثتهما اي ثالث اثنين بهذا المعنى ماخوذ من قولهم ثلثتهما اي صيرت الاثنين ثلثة
وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة اي احدها اذ اضافته لا يكون الا الى العدد
المساوي لعدده كثالث ثلثة وثاني اثنين ولا يجوز اضافته الى العدد الاقل منه وان جاز الاضافة الى العدد
الذي فوقه لكن الاضافة الى المساوي اشهر واكثر وتقول في اضافة الاسم المتعدد الماخوذ من احد عشر
واخواته الى العدد المساوي لعدده حادي عشر احد عشر في المذكر ومعناه واحد من احد عشر متاخر
عنه بعشر درجات وحادية عشرة واحدى عشرة في المؤنث على الثاني اي اعتبار بيان الحال خاصة
اذ الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة وان شئت حذفت العشرة من ذلك الاسم لكونها مذكورة في المضاف
اليه وقلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول ح لان التركيب الذي
هو سبب البناء ليس بباق فيه المذكر والمؤنث اعلم ان التذكير والتانيث كالتعريف والتنكير من خواص
الاسماء واطلاق التنكير على الفعل والجملة بطريق المجاز والتانيث في مثل فعلت لدلالتها على تانيث الفاعل
فهو في الحقيقة راجع الى الفاعل وكذا الحال في الغائب المؤنث فالمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا
او تقديرا والمذكر بخلافه يعني ما لا يكون فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء
الزائدة في آخر الكلمة وهذه التاء قد تكون ملفوظة نحو ضاربة وضاربات وظلمة وغرفة وقد تكون مقدرة نحو هند
وعين وزينب وعقرب والدليل على تقدير التاء في هند وعين ظهورها في التصغير فيقال هنيدة وعيينة وفي نحو
وعقرب ان الحرف الرابع في المؤنث السماعي قائم مقام التاء ولذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية وانما قدم هذه العلامة لكونها عمدة والالف سواء كانت ممدودة وهي عبارة عن الالف الزائدة
التي تكون بعدها همزة نحو حمراء او مقصورة وهي عبارة عن الالف الزائدة التي لا تكون بعدها همزة نحو حبلى
وبشرى فالالف التي في رداء وكساء او في العصا والرحى ليست علامة للتانيث واعلم ان هذه العلامة في الاسم

لا تكون الا ملفوظة لا مقدرة وهو اي المؤنث قسمان حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان
كامرأة وناقة سواء كان فيه الف ممدودة نحو حمراء اذا وقعت صفة للمرأة او مقصورة نحو حبلى او تاء ملفوظة
نحو ضاربة او مقدرة نحو هند وزينب واللفظي بخلافه اي بخلاف المؤنث الحقيقي سواء كان فيه الف ممدودة
نحو حمراء او مقصورة نحو بشرى او تاء ملفوظة كانت او مقدرة كظلمة وغرفة وعين وعقرب واعلم ان اللفظي في هذا
المقام مقابل للحقيقي وفي باب ما لا ينصرف مقابل للمعنوي والمؤنث المعنوي ما فيه تاء مقدرة سواء كان مؤنثا
حقيقيا نحو هند او غير حقيقي نحو عين وعقرب والمراد باللفظي ثمه ما فيه تاء ملفوظة سواء كان مؤنثا حقيقيا كامرأة وناقة
او غير حقيقي كظلمة وغرفة واذا اسند اليه اي الى المؤنث الحقيقي الفعل سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره فبالتاء
اي التاء واجبة في فعله المسند اليه عند المص نحو جاءت امرأة وامرأة جاءت وقال بعضهم ان كان بين الفعل
وبين ظاهر المؤنث الحقيقي فاصلة يجوز ترك التانيث نحو جاء القاضي اليوم امرأة واذا كان المؤنث الحقيقي
غير نوع الانسان يجوز ترك التانيث بلا فاصلة نحو سار الناقة وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي فانت مخير في الحاق التاء وتركه كما تقول طلع الشمس وطلعت
الشمس واما اذا اسند الى ضميره فتانيث الفعل واجب فتقول الشمس طلعت ولا يجوز ان تقول الشمس طلع
وحكم ظاهر الجمع مطلقا سواء كان جمع المذكر الحقيقي كالرجال او جمع المذكر الغير الحقيقي كالايام او جمع المؤنث
الحقيقي كنسوة او جمع المؤنث الغير الحقيقي كغرفات غير الجمع المذكر السالم اذ لا يجوز تانيثه حكم
ظاهر غير الحقيقي يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر هذه المجموع يجوز تانيث الفعل وترك التانيث كما
في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث الغير الحقيقي فتقول جاء الرجال وجاءت الرجال ومضى الايام ومضت
الايام وقال نسوة وقالت نسوة وعلى الغرفات وعلت الغرفات وانما صار حكم ظاهر هذه المجموع حكم المؤنث الغير الحقيقي
لانه لا فرق في اسناد الفعل الى ظاهر هذه المجموع اذ الجمع في الكل بتاويل الجماعة والجماعة مؤنث غير حقيقي

وضمير جمع المذكر العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن
تفصيله انه اذا اسند الفعل الى ضمير هذه المجموع سوى جمع المذكر السالم فان كان المسند اليه مذكرا حقيقيا كالرجال
يجوز فيه الوجهان الاول الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير المؤنث لان الجمع بتاويل
الجماعة فيقال الرجال جاءت وثانيهما الحاق الواو نظرا الى كونه مسندا الى جمع المذكر العاقلين فيقال الرجال
جاؤا وان كان المسند اليه جمعا مذكرا غير حقيقي كالايام او جمعا مؤنثا حقيقيا كالنساء فيجوز فيه ايضا الوجهان احدهما
ان يكون مقرونا بتاء التانيث نظرا الى تاويل الجماعة وثانيهما ان يكون بالنون نظرا الى المعنى اذ حكم جمع المذكر
غير حقيقي حكم جمع المؤنث فيقال الايام مضت ومضين والنساء مشت ومشين المثنى قد عرفت ان التثنية من

خواص الاسم وتثنية الفعل راجع الى الفاعل لا الى نفس الفعل فالمثنى ما هى اسم لحق آخره الف مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة حالتى النصب والجر ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق على ان معه اسم مثله من جنسه اشارة الى انه لا يجوز تثنية اللفظ المشترك
باعتبار معنيين مختلفين لانهما ليسا من جنس واحد فلا يجوز ان يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل لا
يكون المراد بها الا طهران او حيضتان وقد ظهر حال تثنية الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو دلو وظبى والناقص
الذى فى آخره ياء ثابتة كالقاضى او مقدرة نحو قاض من تفسير المثنى فتقول زيدان وظبيان وقاضيان فى
حال الرفع وفى حالتى النصب والجر بالياء مقام الالف لكن بقى الكلام فى تثنية الاسم الذى فى آخره
الف مقصورة او ممدودة فلذا قال فالمقصور اى الاسم الذى فى آخره الف مقصورة ان كان الفه
منقلبة عن واو وهو ثلاثى قلبت تلك الالف فى التثنية واوا فيقال عصوان وعصوين فى تثنية
عصى والا اى وان لم يكن كذلك فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء فان كان زائدا على الثلاثى سواء
كان الفه فى الاصل واوا كملهى او ياء كاعشى اولم يكن لها اصل كحبارى تقلب ياء فيقال ملهيان وملهيين
واعشيان واعشيين وحباريان وحباريين وكذا ان كان ثلاثيا والفه منقلبة عن ياء اولم يكن لها اصل تنقلب
الالف ياء فيقال رحيان ورحيين ومتيان ومتيين اذا كان متى اسما لشخص والممدود يعنى الاسم
الذى فى آخره الف وبعدها همزة ان كانت همزته اصلية تثبت الهمزة فى التثنية فيقال فى تثنية قراء
قراءان وقراءين لان حق الحرف الاصلى ان يكون باقيا بحاله وان كانت همزة للتانيث كما فى حمراء
وصحراء قلبت الهمزة فى التثنية واوا فيقال حمراوان وصحراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فلا يجوز ان تقع بين الفين مع انها غير اصلية وانما قلبت واوا لان مناسبة الواو بالهمزة ازيد من الياء
لثقلها والا اى وان لم تكن همزته اصلية ولا للتانيث فالوجهان هذا الكلام يدل على جواز الوجهين المذكورين
احدهما بقاء الهمزة على حالها لمناسبة الهمزة الاصلية وثانيهما قلب الهمزة واوا ففى تثنية مثل رداء يجوز
رداءان ورداوان ولا يجوز ردايان مع ان المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول والا فوجهان بغير لام
التعريف واحد الوجهين بقاء الهمزة بحالها وثانيهما رد الى الاصل فيقال فى تثنية كساء كساءان وكساوان
وفى رداء رداءان وردايان وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة لان نون التثنية كنون التنوين
تؤذن بالانفصال فتحذف لاجل الاضافة كما يحذف التنوين لاجلها واعلم انه لا يحذف تاء التانيث التى
فى آخر الكلمة عن المثنى فيقال ثمرتان وشجرتان فى تثنية ثمرة وشجرة الا انه يجوز حذفها فى لفظين كما يقال
وحذفت تاء التانيث فى خصيان واليان فى تثنية خصية والية وسبب جواز الحذف فيهما

شدة اتصالهما وعدم افتراقهما فلفظ الثنية في هذا المقام بمنزلة الكلمة المفردة وتاء التانيث لا تقع في وسط الكلمة
المفردة المجموع اعلم ان الجمع ايضا كالتثنية من خواص الاسم وفي الفصل راجع الى الفاعل فالجمع ما اى اسم
دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على احاد مقصودة يشمل مثل قوم ورهط وثلثة
واربعة وخرج بقوله بحروف مفرده هذه الاسماء لعدم المفرد له اذ الظاهر ان الجار في قوله بحروف مفرده متعلق بقوله
دل وظرف مستقر يعني يدل ذلك الاسم على احاد مقصودة حال كونه متلبسا بحروف مفرده وقوله بتغيير ما اشارة
الى ان ادنى التغير كاف في الجمعية فنحو تمر وركب ليس بجمع لتمرة وراكب لعدم دلالتهما على احاد مقصودة على
الاصح وان كان المشهور فيما بين الظاهريين ان التمر جمع تمرة وركب جمع راكب بل التمر اسم جنس متناول للقليل
والكثير ولفظ الركب اسم جمع وليس بجمع اذ صيغة فاعل لم يجمع على فعل وقد علم ان اسم الجمع خارج عن الحد نحو
فلك وهجان وامثالهما جمع تارة ومفرد اخرى وفيهما تغير تقديري اذ ضمة فلك على تقدير كونه مفردا ضمة
قفل وعلى تقدير كونه جمعا ضمة اسد وكسرة هجان على تقدير كونه مفردا مشابهة لكسرة كتاب وحمار وعلى تقدير كونه
جمعا مشابهة لكسرة رجال وهو قسمان احدهما صحيح وهو ما يكون بناء واحده سالما فيه وثانيهما مكسر وهو ما لا
يكون بناء الواحد سالما فيه فالصحيح قد يكون للمذكر وقد يكون للمونث فالمذكر اى الجمع الصحيح لمذكر
ما اى اسم لحق اخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة حال الرفع نحو زيدون ومسلمون او ياء مكسور
ما قبلها ونون مفتوحة حالتي النصب والجر نحو زيدين ومسلمين ليدل ذلك الملحوق او اللاحق على ان
معه اكثر منه فان كان اخره ياء اى آخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء سواء كانت ملفوظة
كالقاضي والداعي او مقدرة كقاض وداع قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا الحال
في داعون وعلى هذا القياس حال النصب والجر اذ اصل قاضين قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وان كان آخره مقصورا يعني ان كان في
آخر الاسم الف مقصورة مقدرة نحو مصطفى ومجتبى ومرتضى او ملفوظة نحو المصطفى والمجتبى والمرتضى حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون اذ اصله مصطفيون قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا والمراد بكون ما قبل الواو
مضموما اعم من ان يكون في الحال او في الاصل وشرطه ان كان اسما اعلم ان الاسم الذي اريد جمعيته
جمع المذكر السالم اما ان يكون اسما محضا او صفة فان كان اسما محضا فشرطه في صحة هذا الجمع ثلثة امور احدها
ما ذكر بقوله فمذكر يعني ان يكون ذلك الاسم مذكرا المعنى ان يكون مجردا عن تاء التانيث ملفوظة كانت

او مقدرة فمثل طلحة وحمزة لا يجمعان بالواو والنون واما مثل ورقاء وحمراء وغيرهما اسمي رجلين فيجمعان بالواو
والنون نحو ورقاوون وحمراوون اذ علامة التانيث هو التاء لا الالف فالتاء مانعة عن هذه الجمعية
بخلاف الالف والثاني ما اشار اليه بقوله علم يعني ان الشرط الثاني ان يكون ذلك الاسم علما فمثل رجل
مع كونه مذكرا من اولي العقل لا يجمع هذا الجمع فلا يقال رجلون لان العلم في تعيين المعنى اقوى من اسم
الجنس فخصوا هذا الجمع لشرافته بالعلم والشرط الثالث ما اومأ اليه بقوله يعقل يعني ان يكون ذلك الاسم
المذكر علما لاولي العقل فاعوج ولاحق علمين للفرس لا يجمعان هذا الجمع اذ اولو العقل اشرف من الحيوانات
العجم فلا يحسن هذا الجمع في اعلام سائر الحيوانات وان كان الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم صفة
فشرط في صحة هذا الجمع امور منها ما اشار اليه بقوله فمذكر يعقل يعني ان يكون الاسم الذي فيه معنى الوصفية
مذكرا من اولي العقل فضارب ومضروب وحسن لكونها من صفات الانسان المذكر تجمع هذا الجمع ويقال ضاربون
ومضروبون وحسنون ومثل ضاربة وان كانت صفة للانسان ومثل مضروب وحسن اذا كانا صفتين لغير الانسان
لا تجمع هذا الجمع ومنها ان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء فلا يجمع احمر على احمرون للفرق بين افعل الصفة
وافعل التفضيل فان افعل التفضيل تجمع بالواو والنون نحو اعلمون وافضلون ولم يعكس الامر لان افعل التفضيل
اشرف واقوى في الوصفية لدلالته على الزيادة ومنها ان لا يكون فعلان فعلى مثل سكران وسكرى
وعطشان وعطشى فلا يقال في جمع سكران سكرانون ولا في جمع عطشان عطشانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمان اذ يقال في جمعه ندمانون ولم يعكس الامر لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لان فيه بالتاء ومنها ان لا يكون مستويا فيه اي في وصف التذكير والتانيث مع المؤنث كما يكون في
فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل مثل جريح وصبور فلا يقال جريحون في جمع جريح اذ لا فرق في
المفرد بين المذكر والمؤنث تقول رجل جريح وامرأة جريح وان جاز جريحون في جمع المذكر فلا يطلق هذه الصيغة
على جمع المؤنث فلا بد ان يقال في جمعه جريحات فيكون في الجمع الذي هو فرع المفرد فرق بين المذكر والمؤنث
فيلزم مزية الفرع على الاصل ومخالفة الفرع للاصل وكذا لا يقال في جمع صبور اذا كان صفة رجل صبورون وكذا
في مفعال الذي هو صيغة المبالغة ويستوي فيه المذكر والمؤنث لا يجوز اطلاق هذا الجمع فلا يقال في جمع مفضال
مفضالون لما ذكر في عدم جواز جريحون ومنها ان لا يكون متلبسا بتاء التانيث التي للمبالغة مثل علامة
لانه وان كان بحسب المعنى مذكرا لكن التاء التي هي علامة التانيث موجودة فيه لفظا فلا يجوز ان تجمع مثل هذا
الاسم بهذا الجمع الاشرف الذي هو من خواص الاسماء المذكرة وتحذف نونه كنون التثنية بالاضافة و
قد شذ نحو سنين وارضين وقلين وثبين لعدم وجود الشرائط المذكورة في هذه الالفاظ وقد ادخلها

بعض النحاة فی ضابطة اخرجتها عن الشذوذ کما فصل فی الکتب المبسوطة وجمع المؤنث الصحیح ما ای اسم لحق اخره الف وتاء لیدل علی ان معه اکثر منه من جنسه واعلم ان الاسم الذی یجمع هذا الجمع اما ان یکون صفة او غیر صفة فان کان صفة فاما ان یکون له مذکر او لا وشرطه ان کان صفة وله مذکر فان یکون ای فشرط صحة جمعیته ان یکون مذکره جمع بالواو والنون فجمع مسلمة علی مسلمات اذ یقال فی جمع مسلم مسلمون لکن فعیلا بمعنی مفعول وفعولا بمعنی فاعل ومفعالا لا تجمع جمع المؤنث السالم اذ لم یجمع مذکر کل واحد من المذکورات جمع السلامة وان لم یکن له مذکر فان لا یکون مجردا ای فشرط صحة جمعیته ان لا یکون مجردا عن تاء التانیث کحائض اذ لا یقال فی جمعها حائضات کما یقال فی جمع حائضة حائضات لئلا یلزم الالتباس اذا المجرد عن التاء اسم لامراة بلغت حد البلوغ وبالتاء لامراة تکون حائضة بالفعل ولم یعکس الامر فان ما فیه التاء اولی بالجمع بالالف والتاء مما لیس فیه التاء الا تقدیرا والا ای وان لم یکن الذی ارید جمعه جمع السلامة صفة بل یکون اسما محضا جمع مطلقا ای یجمع هذا الجمع مطلقا من غیر اعتبار شرط من الشروط المذکورة مثل طلحات وزینبات وشجرات وهندات فی جمع طلحة وشجرة وزینب وهند ولما فرغ من بیان قسمی جمع السلامة شرع فی بیان جمع التکسیر فقال جمع التکسیر ما تغیر بناء واحده کرجال وافراس وفلوس ونظائرها الکثیرة والجمع باعتبار المعنی ینقسم الی جمع القلة وجمع الکثرة وجمع القلة لا یطلق الا علی العشرة وما دونها الی الثلثة اذا عری عن القرینة ولما کان صیغ جمع القلة قلیلة ضبطها لیعلم ان ما عداها صیغ جمع الکثرة وهی ستة اربعة منها لجمع التکسیر وهی افعل نحو اکلب وافعال کافراس وافعلة نحو اسرة وفعلة نحو غلمة واثنان للجمع الصحیح المذکر والمؤنث وما عدا ذلك ای ما عدا هذه الصیغ الستة جمع کثرة واقع علی ما فوق العشرة الی ما لا نهایة وقد یستعمل جمع الکثرة مقام جمع القلة نحو ثلثة قروء وثلثة رجال وعکسه ایضا جائز عند وجود القرینة ثم انه اراد ان یبین عمل المصدر فاحتاج الی تفسیر المصدر فقال المصدر اسم الحدث الجاری علی الفعل والمراد بالحدث المعنی القائم بالغیر والمراد بجریانه علی الفعل ان یکون له فعل یذکر المصدر تاکیدا له او بیانا لنوعه او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة جلسة ومثل ویحاله وویلاله لیسا بمصدرین لعدم اشتقاق الفعل منهما وان کانا مفعولا مطلقا وهو ای المصدر من الثلاثی المجرد سماع ای سماعی وعدد اوزانه یرتقی الی اثنین وثلاثین کما تقرر فی علم التصریف ومن غیره ای من غیر الثلاثی قیاس ای قیاسی کما علم فی التصریف ویعمل المصدر عمل فعله ماضیا کان الفعل او غیره ای غیر ماض سواء کان حالا او مستقبلا اذا لم یکن المصدر مفعولا مطلقا کما تقول اعجبنی ضرب زید عمروا امس والان وغدا ولا یتقدم معموله ای معمول المصدر علیه اذ المصدر فی العمل بتاویل الفعل مع ان وان حرف مصدری والحرف المصدری موصول ومعمول المصدر معمول للفعل الذی

بمنزلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول فكما لا يجوز ان تقول اعجبني عمرواً ان ضرب زيد كذلك لا يجوز ان تقول اعجبني عمرواً ضرب زيد ولا يضمر فيه يعني لا يجوز اضمار الفاعل في المصدر والا يلزم ان يضمر في المثنى والمجموع ايضاً فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين بالنظر الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل لا باعتبار نفس الفعل فلا يلزم هذا المحذور فيه اصلاً وكذا حال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة اذ التثنية والجمع فيها يرجعان الى الفاعل بخلاف المصدر فان التثنية والجمع فيه باعتبار نفس ذاته ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر كما تقول اعجبني ضربٌ زيداً والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسنداً الى الضمير ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل وهذا كثير في الاستعمال وح يكون الفاعل مجروراً لفظاً والمفعول على تقدير ذكره منصوباً نحو اعجبني ضرب زيدٍ عمرواً وقد يضاف المصدر الى المفعول وحينئذٍ ان كان الفاعل مذكوراً يكون مرفوعاً واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اوجه الاول ان يكون المصدر منوناً ويعمل عمل فعله نحو اعجبني ضربٌ زيدٌ عمرواً وهذا اصل في عمل المصدر والثاني ان يكون المصدر مضافاً الى الفاعل او المفعول فيكون المعمول الآخر على حاله نحو اعجبني ضرب زيدٍ عمرواً واعجبني ضرب عمروٍ زيدٌ والعمل على هذا الوجه اولى من العمل على الوجه الاول والثالث اعماله باللام يعني ان يكون المصدر معرفاً باللام ويعمل عمل فعله وهذا قليل في الاستعمال والقياس ايضاً يقتضي ندرته اذ المصدر عند عمله مقدر بان مع الفعل ولا يجوز دخول لام التعريف على ان مع الفعل لكن المصدر اسم صورة فيجوز ادخال اللام عليه على قلته هذا حال المصدر في العمل اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فان كان مفعولاً مطلقاً فان لم يكن بدلاً عن الفعل فالعمل للفعل لا للمصدر سواء كان الفعل مذكوراً لفظاً نحو ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً نحو ضرباً زيداً وان كان المفعول المطلق بدلاً عنه اي عن الفعل كما تقول سقياً له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان احدهما ان يكون العمل للفعل لكونه اصلاً في العمل وثانيهما ان يكون العمل للمفعول المطلق لكونه بدلاً عن الفعل وقائماً مقامه اسم الفاعل ما اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعاً لمن قام ذلك الفعل به بمعنى الحدوث فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الاسماء المشتقة من المصادر وخرج بقوله لمن قام به اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وخرج بقوله بمعنى الحدوث الصفة المشبهة وافعل التفضيل لدلالتهما على الثبوت لا الحدوث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل نحو قاتل وآكل وكلما يكون مشتقاً من المصادر الثلاثية لا على هذه الزنة فليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة مبالغة نحو حسن وحسن ومضراب وصيغة اسم الفاعل من غيره اي من غير الثلاثي المجرد على طريقة صيغة الفعل المضارع المعلوم من ذلك الباب بميم مضمومة في اوله بان يكون الميم موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموماً اولا وكسر ما قبل الحرف الآخر سواء كان ما قبل آخر المضارع مكسوراً ام لا مثل مدخل

ومستغفر ويعمل اسم الفاعل عمل فعله سواء كان فعله لازما او متعديا بشرط معنى الحال او الاستقبال
عند البصريين كما تقول زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا وبشرط الاعتماد على صاحبه وهو المبتدأ او الموصوف
وذو الحال او بشرط الاعتماد على الهمزة او ما النافية نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
وانما لم يعمل على الوجه المذكور لانه موافق للمضارع المعلوم من بابه في الزنة وفي اصل المعنى وفي احتمال زمان الحال
والاستقبال فان كان اسم الفاعل للماضي فلا يعمل يعني لا يرفع الاسم الظاهر ولا ينصب المفعول به لانه على هذا
التقدير بحسب المعنى مشابه للفعل الماضي وبحسب اللفظ للمضارع فلا يكون له مشابهة تامة بكليهما فلا يعمل عمل احد
منهما بل وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى ما يصلح لان يكون منصوبا به حال كونه بمعنى الحال او
الاستقبال فيكون اضافته على تقدير كونه بمعنى الماضي اضافة لفظية عنده فان كان له على تقدير كونه بمعنى
الماضي ومضافا الى ما ذكر معمول آخر منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس فبفعل مقدر اي ذلك المعمول منصوب
بفعل مقدر عند الجمهور لا باسم الفاعل اي اعطاه درهما فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع
اي يعمل في المفعول مطلقا سواء كان المراد منه الماضي او الحال او الاستقبال فان اسم الفاعل حين دخول
اللام الموصولة فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة فان معنى الضارب الذي ضرب وما وضع
منه اي من اسم الفاعل للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله اي مثل
اسم الفاعل في العمل والاشتراط بما يشترط في عمله نحو زيد ضراب عمرا الآن او غدا او الضراب عمرا الآن او غدا او امس
والمشابهة اللفظية بالفعل المضارع المعلوم وان فاتت في صيغة المبالغة لكن معنى المبالغة تقوم مقامها فتعمل
عمله والمثنى والمجموع مثله في العمل وشرائطه كما تقول الزيدان ضاربان عمرا الآن او غدا والضاربان
عمرا الآن او غدا او امس وكذا حال المجموع كما تقول الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والضاربون عمرا
الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل اي مع
كون اسم الفاعل عاملا في معموله نصبه على المفعولية والتعريف كما تقول الحافظو عورة العشيرة تخفيفا وسبب
ارتكاب هذا التخفيف ان اللام موصولة وقد طالت الصلة بسبب النون فناسب التخفيف بحذفها اسم المفعول
ما اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع الفعل عليه وصيغته اي صيغة اسم المفعول
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول نحو مضروب ومأكول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر اي بميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مع فتح ما قبل الآخر كمستخرج
وامره اي حال المفعول في العمل والاشتراط كامر الفاعل فيكون عند الجمهور بمعنى الحال او الاستقبال معتمدا على
صاحبه او الهمزة او حرف النفي وان كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فيرفع بالقوم مقام فاعله وان كان

هناك مفعول آخر يبقى على نصبه مثل زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة ما اے اسم اشتق من فعل لازم اے مصدر لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث كما في اسم الفاعل فالضيق يقال لما ثبت فيه الضيق والضائق لما حدث فيه وعلى هذا القياس حسن وحاسن وصيغتها اے صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة الفاعل مع كونهما مشتركين في قيام معنى المصدر بهما وكون كل منهما مذكرا او مؤنثا ومفردا ومثنى وجمعا ولذا يقال لها الصفة المشبهة اے المشبهة باسم الفاعل على حسب السماع اى صيغة الصفة المشبهة كائنة على قدر السماع وليست بقياسية بخلاف صيغة اسم الفاعل واسم المفعول اذ صيغتهما قياسية كما سبق كحسن وصعب وشديد وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها فعمل حسن مثل عمل حسن مطلقا يعنى لا يشترط في عملها زمان الحال او الاستقبال لانها بمعنى الثبوت لا الحدوث ليعتبر فيه الزمان ولكن يشترط في عملها اعتمادها على صاحبها او الهمزة او حرف النفى وتقسيم مسائلها اى تقسيم مسائل الصفة المشبهة ان تكون الصفة المشبهة المعرفة باللام او مجردة اے عن اللام ومعمولها على كلا التقديرين اما ان يكون مضافا او معرفا باللام او مجردا عنهما اے عن اللام والاضافة فهذه ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول في كل واحد منهما اے من الاقسام الستة مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب ستة في ثلثة فالرفع في معمول الصفة المشبهة على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول لا على المفعولية لان فعل الصفة المشبهة غير متعد بل لازم في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها اے تفصيل اقسام الصفة المشبهة ان تقول حسن وجهه ثلثة باعتبار الاعراب الثلث وكذلك حسن الوجه بالاعراب الثلث وحسن وجه بالوجوه المذكورة الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان احدهما الحسن وجهه بالاضافة اذ لا تخفيف في هذه الاضافة اللفظية والثانى الحسن وجه بالاضافة لانها تجب الصورة اضافة المعرفة الى النكرة والاصل ان يكون بالعكس واختلف في حسن وجهه فقال بعضهم انه ممتنع لانه اضافة الشئ الى نفسه فان الحسن عين الوجه فلا معنى لاضافته اليه وقال بعضهم الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص كما في نفس زيد وكل القوم وهذا الكلام حق والبواقى فما كان فيه ضمير واحد منها حسن اذ المقصود وهو ربط الصفة بالموصوف حاصل بضمير واحد من غير زيادة ولا نقصان وهذه تسعة وجوه وما كان فيه ضميران منها حسن لحصول المقصود ومع الزيادة وهو اثنان وما لا ضمير فيه قبيح لعدم حصول المقصود وهى اربعة واعلم ان الضمير الذى في معمول الصفة بارز ولكن في ضمير الصفة نوع خفاء لكونه مستترا فلا بد من ضابطة ليعلم بها وجوده وعدمه ولذا قال ومتى رفعت بها اى بالصفة ما بعدها

فلا ضمیر فیہما اے فی الصفۃ فہی اے تلک الصفۃ کالفعل ای حکمہا حکم الفعل فیذکر ویؤنث بحسب
المعمول ولا یثنی ولا یجمع بتثنیۃ معمولہا الظاہر وجمعہ کالفعل والا اے وان لم یرفع معمول الصفۃ بل نصب
او تجر ففیہما اے فی الصفۃ ضمیر راجع الی الموصوف فتونث الصفۃ وتثنی وتجمع علی حسب الموصوف

واسما الفاعل والمفعول غیر المتعد بین اے اسم الفاعل الغیر المتعدی الی مفعول یعنی ما اشتق من
فعل لازم کقائم وکذا اسم المفعول الغیر المتعدی الی المفعول بہ یعنی ما اشتق من فعل متعد الی مفعول واحد
لانہ قائم مقام الفاعل نحو مضروب مثل الصفۃ فیما ذکر من المسائل الثمانیۃ عشر فمعمول اسم الفاعل وکذا معمول
اسم المفعول یکون مرفوعا علی الفاعلیۃ او علی انہ قائم مقام الفاعل ومنصوبا علی التشبیہ بالمفعول اذا کان معرفۃ
وعلی التمیز اذا کان نکرۃ ومجرورا بالاضافۃ واذا کانا متعدیین لا یجوز نصبہما ولا اضافتہما الیہما لئلا یلزم الالتباس
بالمفعول مثلا اذا قلت زید ضارب اباہ لم یعلم ان اباہ فاعل للضارب نصب تشبیہا بالمفعول او مفعول واذا
قلت زید معطی اباہ لم یعلم انہ مفعول ثان لمعطی او مفعول اول لہ قائم مقام الفاعل ففی ہذا القسم من اسمی الفاعل
والمفعول النصب علی التشبیہ بالمفعول او علی التمیز موجب للالتباس بخلاف ما اذا لم یکونا متعدیین اذ ح
لا التباس بالمفعول اصلا اسم التفضیل ما ای اسم اشتق من فعل ای حدث لموصوف
بزیادۃ علی غیرہ فی الفاعلیۃ او المفعولیۃ وہو افعل غالبا وانما قلنا غالبا اذ قد تغیر صیغۃ افعل بحسب
الظاہر نحو خیر او شر اذ اصلہما اخیر واشر وشرطہ اے شرط اسم التفضیل ان یبنی من ثلاثی مجرد
لیمکن بناء صیغۃ افعل منہ ولو بنی من غیر الثلاثی المجرد فلا بد من اسقاط بعض الحروف لحصول صیغۃ
افعل فیلزم الالتباس مثلا لو اردت بناء افعل التفضیل من استخرج فان لم تحذف منہ شیئا لم یمکن افعل
وان حذفت الزائد وقلت اخرج لم یعلم ان معناہ الزیادۃ فی الخروج او الاستخراج وکذا لو اشتق افعل التفضیل
من دحرج وقیل ادحرج لم یعلم ان معناہ الزیادۃ فی الادحراجۃ او فی الدحرجۃ ولو قیل ادحر لم یعلم ان معناہ
الزیادۃ فی الدحر او فی الدحرجۃ لیس بلون ولا عیب یعنی شرط افعل التفضیل ان لا یکون ذلک الثلاثی
المجرد من قبیل اللون والعیب لان منہما اے من اللون والعیب اشتق افعل لغیرہ ای لغیر اسم
التفضیل وہو فعل الصفۃ ولیس فیہا معنی الزیادۃ فان بنی منہما افعل التفضیل یلزم الالتباس ولا یعلم ان
معنی الاحمر والاصفر مثلا ازید الحمرۃ والصفرۃ او ذو الحمرۃ والصفرۃ وکذا فی اعور واعمی لا یعلم انہما بمعنی
اصل العیب او الزیادۃ فیہ مثل زید افضل الناس فان قصد غیرہ اے غیر الثلاثی المجرد الذی لیس
بلون ولا عیب توصل الیہ اے الی غیر الثلاثی المجرد باشد ونحوہ مما کان مناسبا لہ بشرط کونہ غیر لون
ولا عیب مثلا اذا قصد بیان الزیادۃ فی الاستخراج والحمرۃ والصفرۃ والبیاض والعمی توصل الیہ بلفظ اشد واکثر

وانشائهما ويجعل مصدر ذلك الباب تميزا له مثل هو اشد منه استخراجا واكثر حمرة وصفرة وبياضا وافتح عمى
وقياسه اى قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل لان بيان حال الفاعل اهم واكثر من بيان حال
المفعول برد وقد جاء للمفعول ايضا نحو اعذر والوم واشغل واشهر واظنها ويستعمل اى افعل التفضيل
على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام وانما التزموا احد هذه الوجوه ليعلم المفضل عليه لانه ان كان
مستعملا بمن يكون ما بعدها مفضولا عليه نحو زيد افضل من عمرو وان كان معرفا باللام يكون اللام للعهد فيكون المفضل
عليه تبعية المفضل معهودا نحو زيد الافضل اى هو ذلك الذى علم افضليته واذا كان افضلية المفضل وهو زيد
معلوما كان المفضل عليه ايضا تبعيته معلوما معهودا واذا كان مضافا فمعناه المشهور التفضيل على المضاف اليه
المذكور ولا يجوز الجمع بين اثنين من هذه الوجوه الثلثة فلا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو
والا يكون احدهما لغوا ولا زيد افضل اذ لا يجوز خلوه عن الكل والا لفات الغرض ومثل قوله تعالى يعلم
السر واخفى فتقدير من اى واخفى من السر الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر فاذا اضيف اى واذا
استعمل اسم التفضيل بالاضافة فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف
اليه فيشترط ان يكون منهم اى من اضيف اليهم داخلا فيهم وشريكا لهم فى اصل المعنى وممتازا عنهم
بالزيادة وبهذا الاعتبار يضاف اليهم مثل زيد افضل الناس فزيد داخل فى الناس وشريك لهم فى اصل
الفضل وممتاز عنهم بزيادة الفضل فلا يجوز ان يقال الملك افضل البشر اذ الملك ليس بداخل فى البشر كما
لا يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثانى ان تقصد
به زيادة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده كما كان فى المعنى الاول ويضاف اسم
التفضيل للتوضيح مثلا اذا قلت الناقص والاشج اعدلا بنى مروان فمعناه انهما موصوفان بزيادة العدل
وليس المقصود التفضيل على المضاف اليه ليلزم مشاركة سائر بنى مروان معهما فى العدل وبهذا المعنى اذ بنو
مروان كلهم ظلمة سوى هذين للتخصيص بل المقصود انهما موصوفان بزيادة العدل من بين قبيلة مروان فيجوز
يوسف احسن اخوته اذ اضافة احسن الى اخوة يوسف لتوضيح حال يوسف المشتهر لقصد اخوته لا لتفضيل
على اخوته ليلزم دخوله فى المضاف اليه ويجوز فى الاول الافراد لانه يشابه اسم التفضيل المستعمل بمن فى
كون المفضل عليه فى كل واحد منهما مذكورا لفظا فيجوز ان يجعل فى حكم المستعمل بمن اعنى مفردا مذكرا والمطابقة لمن
هو له لكونها اصلا واما الثانى اى الذى يستعمل بالاضافة واريد به المعنى الثانى والمعرف باللام فلا بد
فيهما من المطابقة لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا اما فى الاول فلوجود المقتضى وعدم المانع
وهو المشابهة بافعل من لعدم ذكر المفضل عليه واما فى الثانى فللزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع انه لا مانع ههنا

من مطابقة الصفة لموصوفها والذي اي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير يعني اذا كان
اسم التفضيل مستعملا بمن يجب ان يكون مفردا مذكرا لا غير كما تقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو
والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو واذ كلمة من لشدة الاتصال معه معنى بمنزلة الجزء منه وان كانت
بحسب اللفظ كلمة براسها فلا يجوز الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل ذكر من والا يلزم الحاق هذه العلامات في
وسط الكلمة حكما ولا يجوز ايضا الحاقها بعد من والا يلزم ان يكون تلك العلامات لاحقة بكلمة اخرى وكل منهما باطل فوجب
ان يكون مفردا دائما ولا يعمل في مظهر اعلم ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل يجوز اعمال كل
واحد منها في الضمير بلا شرط واما في الاسم الظاهر الذي هو اقوى من الضمير فاعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة مشروط بالشرائط المذكورة فيما سبق واعمال اسم التفضيل لبعده عن معنى الفعل لدلالته على الزيادة مشروط
بما ذكره المص بقوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء اي جاريا بحسب اللفظ على شيء وهو الرجل
مثلا وهو في المعنى صفة لمسبب اي لما يتعلق بذلك الشيء وهو الكحل مثلا مفضل ذلك المتعلق باعتبار
الشيء الاول وهو الرجل على نفسه باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير الموصوف الاول كعين زيد مثلا تفضيلا
منفيا والمشهور اطلاق المتعلق على السبب دون المسبب كما فعله المص ولا مناقشة فيه مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لا بد في هذه الصورة من ملاحظة الاثبات اولا ليظهر معنى الكلام ثم
من ملاحظة دخول حرف النفي ففي رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد افعل التفضيل اعني احسن
صفة الشيء بحسب الظاهر وهو الرجل وبحسب المعنى صفة للكحل المشترك بين عين رجل وعين زيد وهو مسبب
عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهذا المسبب مفضل باعتبار الاول وهو عين الرجل على نفسه باعتبار
غير الاول وهو عين زيد واذا ورد عليه النفي يكون التفضيل المثبت منفيا وحصل الشرط بتمامه وعلة عمله في هذه
الصورة ما بينه بقوله لانه بمعنى حسن يعني ان اسم التفضيل الواقع في سياق النفي بمعنى اصل الفعل
فاذا قلت ما رايت رجلا احسن من زيد فمعناه في الاصل وان كان نفي الزيادة لكن يفهم بحسب المتعارف
نفي الزيادة والمساواة معا فكانك قلت ما رايت رجلا حسن كزيد فح يكون معنى المثال المذكور بحسب المتعارف
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد فيكون افعل التفضيل بمعنى الفعل ويعمل عمله فيرفع الكحل
على انه فاعل له فاعتبار كونه منفيا انما هو ليكون بمعنى الفعل ويعمل عمله واما باقي القيود المشروطة فانما اعتبرت
ليحصل له معمول مظهر فيتيسر عمله فيه وعلى تقدير عدم تحققها يكون عاملا في الضمير نحو ما رايت رجلا احسن من زيد
مع انهم لو رفعوا افصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل يعني ان لا اعمال احسن في المثال لفصلوا
المذكور في الكحل باعث آخر مؤيد للعلة المذكورة وهو انه لو لم يعملوا احسن في الكحل لرفعوه ولو رفعوه لكان خبرا

للمبتدأ وهو الكحل وهذه الجملة تكون صفة لرجل فيلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو منه باجنبي وهو الكحل وهذا
ليس بجائز ولا يخفى ان ضمير منه راجع الى الكحل فحقه ان يكون مؤخرا عن الكحل واما تقديمه على الكحل فهو وان كان
جائز لتقدم الكحل في المرتبة على ما هو متعلق بخبره ولا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبي لكن في معناه ركاكة واعلم
ان مسئلة الكحل وشرائطها والتعبير عنها بالعبارة التي يطابق المعنى المقصود منها بحيث لا يلزم الحذف والتقدير الآتي
ولكن يجوز لك ان تعبر عن المعنى المقصود بعبارة اخصر واخف من العبارة المذكورة وذلك ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في فان قدمت ذكر العين
على افعل التفضيل قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل بحذف كلمة من واقامة الكاف مقامها وفيه
زيادة اختصار ولا شك ان المتبادر من لفظ كعين زيد مثل عين زيد على الاطلاق والعين الآخر مقدرة فيجوز ان
تقول تقدير الكلام ما رايت عينا كعين زيد او تقول ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وح لفظ احسن بحسب الظاهر
صفة للعين المقدرة كما ان كعين زيد صفة له ويجوز ان تقول المتبادر من مثل عين زيد العين الاخرى فلا حاجة الى
تقدير الموصوف اذ المعنى المقصود مفهوم من المذكور وح يكون الاختصار ازيد من غير احتياج الى تقدير الموصوف بل
الكاف التي بمعنى المثل موصوف باحسن بحسب الظاهر والضمير فيها راجع الى العين المقدرة على التقدير الاول او
راجع الى الكاف التي بمعنى المثل والمراد بها العين على التقدير الثاني وهذه العبارة الثالثة مثل ما قال الشاعر

مررت على وادي السباع ولا ارى ۞ كوادي السباع حين يظلم واديا ۞ اقل به ركب اتوه تأية
واخوف الا ما وقى الله ساريا ۞

لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل فان كان
لا ارى من رؤية البصر يكون واديا مفعول لا ارى وكوادي السباع حالا منه مقدما عليه لكون صاحب الحال نكرة
وان كان من رؤية القلب فواديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وحين يظلم ظرف وقع حالا من
وادي السباع اي لا ارى واديا يشبه وادي السباع كائنا في زمان اظلامه واقل اسم تفضيل وقع صفة لواديا بحسب الظاهر
وبحسب المعنى صفة بسببه مشترك بين المفضل والمفضل عليه وهو الركب فانه مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار
وادي السباع وتأية بمعنى توقفا تميز عن نسبة اقل الى ركب وركب مرفوع على انه فاعل له كالكحل المرفوع بلفظ
احسن واخوف معطوف على اقل لكنه صفة لواديا لفظا ومعنى وفيه ضمير راجع الى واديا وكلمة ما مصدرية اي لا ارى
واديا اخوف من وادي السباع في وقت من الاوقات الا في وقت وقاية الله تعالى من كان ساريا في وادي
السباع فقوله لا ارى كوادي السباع اقل به ركب مثل العبارة الثالثة واخوف وما بعده لا تعلق له بها واذكر لفظ واديا
في الشعر علم ان العين مقدرة في العبارة الثالثة اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وان لم يذكر واديا فلا
حاجة الى التقدير لان المتبادر من قوله كوادي السباع واديا مثله وح اقل صفة للكاف التي بمعنى المثل كما ذكر في

فی الوجہ الاخر ولما فرغ من بحث الاسم الذی ہو القسم الاول من الکلمۃ واشرف اقسامہا لانہ یصلح لکونہ مسندا او مسندا الیہ شرع فی احوال الفعل الذی ہو القسم الثانی لکونہ دون من الاسم واشرف من الحرف لصلاحیتہ للاسناد فقط فقال الفعل ما دل علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ فما شاملۃ للاقسام الثلثۃ وخرج بقید فی نفسہ الحرف لانہا وان کانت دالۃ علی المعنی لکن لا تدل علی معنی فی نفسہا بل تدل علی معنی یحتاج فی الدلالۃ الی ضم کلمۃ اخری کما سبق وخرج بقولہ مقترن الخ الاسم لان معناہ وان کان مستقلا بالمفہومیۃ لکنہ لیس بمقترن باحد الازمنۃ الثلاثۃ ومن خواصہ ای من خواص الفعل دخول قد المستعملۃ لتقریب الماضی الی الحال او تحقیقہ او التقلیل الفعل المضارع او تحقیقہ وہذہ المعانی مختصۃ بالفعل فلا جرم یکون دخول قد من خواص الفعل ومن جملۃ خواصہ دخول السین وہی تخصیص المضارع المشترک بین الحال والاستقبال بالاستقبال کما ان لام الابتداء تخصیص المضارع بالحال عند البعض وسوف وتاثیرہا اکثر من السین ومن جملۃ خواص الفعل دخول الجوازم ای دخول الکلمات الجازمۃ سواء کانت حروفا او اسماء لان الجزم خفیف فاختص بالفعل الذی ہو ثقیل کما ان الجر لثقلہ مختص بالاسم لانہ خفیف ومن جملۃ خواصہ لحوق تاء التانیث الساکنۃ لانہا تدل علی تانیث الفاعل نحو ضربت ہند وتقیید التاء بالساکنۃ لان تاء التانیث المتحرکۃ مختصۃ بالاسم نحو ضاربۃ ومضروبۃ وحسنۃ ومن جملۃ خواص الفعل الضمائر المرفوعۃ المتصلۃ البارزۃ نحو تا فعلت وانما قیدنا الضمائر بالمرفوعۃ لان الضمائر المنصوبۃ والمجرورۃ تتصل بالحرف ایضا نحو بہ وانہ وبالمتصلۃ لان الضمیر المرفوع المنفصل یکون فاعلا للاسم کما علم فی الصفۃ الجاریۃ علی غیر من ہی لہ مثل ہند زید ضاربتہ ہی والبارزۃ لان الضمیر المرفوع المتصل یکون مستترا فی الاسم ایضا نحو ضارب ضاربان ضاربون واعلم ان قد یدخل علی الماضی والمضارع کلیہما والسوف والسین مخصوصان بالمضارع والجوازم ایضا مخصوصۃ بالمضارع وتاء التانیث الساکنۃ مخصوصۃ بالماضی والضمائر المرفوعۃ المتصلۃ البارزۃ مشترکۃ بین الماضی والمضارع والامر الحاضر نحو ضربا ضربوا ضربن ویضربان ویضربون ویضربن واضربا واضربوا واضربی الماضی اعلم ان للفعل ثلث صیغ احدہا الماضی .... وثانیہا المضارع والثالث الامر الحاضر والاصل من بینہا الماضی واما المضارع فماخوذۃ عنہ بالزیادۃ کما ان الامر الحاضر ماخوذ من المضارع بالنقصان کما سیعلم فالماضی ما ای فعل دل علی زمان قبل زمانک وہو زمان الحال والحاضر نحو ضرب ودحرج واستخرج واحرنجم والماضی مبنی علی الفتح مع غیر الضمیر المرفوع المتحرک والواو یعنی اذا لم یتصل بہ ضمیر مرفوع متحرک او واو فہو مبنی علی الفتح اما بناءہ فلان المقتضی الاعراب غیر موجود فی الماضی لا بطریق الاصالۃ ولا بطریق التبعیۃ وکان القیاس ان یکون مبنیا علی السکون اذ السکون اصل فی البناء لکن الماضی مشابہ للاسم فی وقوعہ موقعہ کما تقول زید

ضرب امس مقام زید ضارب امس فلذا استحق ان یکون بعیداً عن السکون الذی ہو اصل البناء وقریباً عن
الحرکۃ التی ہی اصل الاعراب فصار مبنیاً علی الحرکۃ وانما اختیر الفتح للخفۃ ویجوز ان یکون الفتح ملفوظاً نحو ضرب و
یجوز ان یکون مقدراً نحو رمی واذا اتصل بالفعل الماضی ضمیر مرفوع متحرک فہو مبنی علی السکون نحو ضربت اذ
ضمیر الفاعل بمنزلۃ جزء الفعل فان لم یکن آخر الفعل ساکناً یلزم اجتماع اربع حرکات متوالیۃ فیما ہو بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ
وہذا لیس بجائز واذا اتصل بہ واو الضمیر یکون ذلک الماضی مبنیاً علی الضم لمناسبتہا لفظاً نحو ضربوا او تقدیراً نحو رموا
المضارع ما ای فعل اشبہ الاسم باحد حروف نایت وذلک لان المضارع ماخوذ من الماضی بزیادۃ
حرف واحد من حروف نایت وانما یکون مشابہاً لہ لوقوعہ مشترکاً بین زمانی الحال والاستقبال فان یضرب
مثلاً علی المذہب الاصح مشترک بین الحال والاستقبال بالاشتراک اللفظی کما ان الرجل مشترک بین زید وعمرو
بالاشتراک المعنوی وتخصیصہ ای تخصیص الفعل المضارع کیضرب مثلاً بالاستقبال علی التعیین بالسین
وسوف کما ان الرجل تخصیص بالشخص المعین بلام العہد وایضاً المضارع مشابہ لاسم الفاعل فی عدد الحروف
والحرکات والوقوع موقع الاسم کما تقول زید یضرب مقام ضارب ولہذہ المشابہۃ یقال لہ المضارع ای المشابہ
وبتبعیتہ جعلوہ معرباً کما تعلم والہمزۃ من حروف نایت للمتکلم مفرداً سواء کان مذکراً او مؤنثاً لموافقتہا
لہمزۃ انا والنون لہ ای للمتکلم مع غیرہ سواء کان مثنی او مجموعاً مذکراً او مؤنثاً لیوافق نون نحن والتاء
للمخاطب مطلقاً لیوافق تاء انت وایضاً التاء للمؤنث والمؤنثین غیبۃ وکان الظاہر ان یکون الیاء مقام التاء فی الغائبۃ والغائبتین
ایضاً کما فی الغائب المذکر مطلقاً جمع الغائب المؤنث لکنہم جعلوا الغائبۃ والغائبتین ملحقۃ بالمخاطب اورد التاء مقام الیاء لخفتہا لکون
ما ہو اخف اکثر استعمالاً والیاء للغائب غیرہما ای غیر القسمین المذکورین وہو الغائب المذکر مطلقاً وجمع المؤنث الغائب وحروف
المضارعۃ مضمومۃ فی الرباعی یعنی ان حرکۃ حروف المضارعۃ الضمۃ فی المضارع الذی یکون ماضیہ علی اربعۃ
احرف وانما اختار والضمۃ لئلا یلزم الالتباس فی مثل اضرب یضرب اذ لو قیل یضرب کما فی الثلاثی المجرد
یلزم الالتباس وقاسوا باقی الابواب علی باب الافعال فجعلوا احروف المضارعۃ مضمومۃ فی جمیعہا لکون الماضی
علی اربعۃ احرف ومفتوحۃ فیما سواہ ای فیما سوی الرباعی للخفۃ ولا یعرب من الفعل غیرہ ای غیر الفعل المضارع
وہو معرب لمشابہتہ الاسم کما ذکر وانما یعرب المضارع اذا لم یتصل بہ نون التاکید ثقیلۃ کانت او خفیفۃ
اذ لو اتصلت بہ نون التاکید یصیر مبنیاً اذ نون التاکید لشدۃ الاتصال بمنزلۃ جزء الکلمۃ فلا یجوز الاعراب قبلہا
والا یلزم الاعراب فی وسط الکلمۃ ولا علیہا والا یلزم ان یکون اعراب کلمۃ علی کلمۃ اخری حقیقۃ و لا نون جمع المؤنث
یعنی اذا کان نون جمع المونث متصلۃ بالفعل المضارع یصیر مبنیاً نحو یضربن وتضربن لاقتضائہا کون ما قبلہا
ساکناً واعرابہ ای اعراب الفعل المضارع رفع ونصب ویشترکان فی الاسم والفعل المضارع وجزم وہو

فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء فالصحيح اى الفعل المضارع الصحيح وهو ما لا يكون حرف الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع وهى اربعة صيغ يضرب وتضرب فى موضعين واضرب ونضرب للمتكلم يعنى
ان ذلك الضمير لا يكون فى المضارع الا التثنية المذكر والمؤنث مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر والمؤنث مثل
يضربون وتضربون ويضربن وتضربن والمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضمة والفتحة فى حالتى الرفع
والنصب والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمتصل به اى المضارع المتصل
ذلك اى الضمير البارز المرفوع وهى خمس صيغ يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين اعرابه بالنون
اى ثبوت النون فى حالة الرفع وحذفها فى حالتى الجزم والنصب لان النون قائمة مقام الحركة والنصب ههنا تابع
للجزم كما انه فى الاسم تابع للجر والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا يعنى ان الفعل المضارع
الذى يكون آخره حرف علة ان كان ذلك الحرف واوا او ياء نحو يدعو ويرمى يكون رفعه بالضمة التقديرية لان
الضمة ثقيلة على الواو والياء فتقول يدعو ويرمى بسكون الواو والياء ونصبه بالفتحة اللفظية نحو لن يدعو
ولن يرمى لان الفتحة خفيفة عليهما والحذف يعنى جزمه يكون بحذف الواو والياء نحو لم يدع ولم يرم لان
الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة والمعتل بالالف بالضمة فى حالة الرفع والفتحة فى حالة
النصب تقديرا يعنى يكون رفعه ونصبه تقديريين اذ الالف ليست بقابلة للحركة والحذف يعنى يكون جزمه بحذف
الالف واعلم ان الفعل المضارع يرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد فعامل الرفع فيه معنوى
وهو التجرد عن عامل النصب والجزم او وقوعه موقع الاسم كزيد يضرب مقام زيد ضارب والظاهر ان عامل رفعه معنوى
وفيه قيدان احدهما عدمى وهو التجرد عن الناصب والجازم والآخر وجودى وهو وقوعه موقع الاسم كما ان فى
العامل المعنوى للمبتدا او الخبر قيدين احدهما عدمى وهو التجرد عن العوامل القياسية والثانى وجودى وهو قصد الاسناد
فالمناسب ان يعتبر فى رفع الفعل وقوعه موقع الاسم ايضا وينتصب المضارع بان ولن واذن وكى
وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحود والفاء والواو واو وستعلم تفصيلها انشاء الله تعالى
فان الناصبة الملفوظة مثل اريد ان تحسن الى والنصب فيه بالفتحة وان تصوموا خير لكم والنصب فيه
بحذف النون وان التى تقع بعد العلم هى المخففة من المثقلة وليست هذه اى الناصبة لان ان
المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسب العلم نحو علمت ان سيقوم و
ان لا يقوم انما زاد السين وكلمة لا فى اول المضارع لما يجئ من ان ان المخففة من المثقلة لا تدخل على المضارع
الا اذا كان فى اول المضارع السين او سوف او حرف النفى وان التى تقع بعد الظن ففيها وجهان
فيجوز ان تكون مخففة ويجوز ان تكون ناصبة واذا وقعت بعد الفعل الذى ليس بمعنى العلم والظن فهى ناصبة

ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل بطريق التاكيد فهى ابلغ من لا واصلها عند البعض
لا قلبت الالف نونا وقال بعضهم اصلها لا ان فخفف بحذف الف لا وهمزة ان واذن تنصب الفعل المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها او على تقدير كون ما بعدها معتمدا على ما قبلها
لا تقدر على العمل فيما اعتمد على ما قبلها لانه مقدم عليها حكما كقولك انا اذن اكرمك فى جواب من قال انا آتيك
وكان الفعل مستقبلا اى بمعنى الاستقبال لا الحال مثل اذن تدخل الجنة وانما اعتبر هذا الشرط
اذ حاصل معناها الجواب والجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال واذا وقعت كلمة اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جائزان الرفع بناء على ان ما بعدها قد اعتمد على ما قبلها بواسطة الواو او الفاء فلا تعمل والنصب لان
المعطوف مستقل بنفسه لكونه جملة كقوله تعالى واذن لا يلبثون ومثل فاذن اكرمك وكى علم ان كى حرف تنصب
الفعل المضارع مثل ان ولن عند البصريين وعند الكوفيين كى حرف جر وان مقدرة بعدها والفعل المضارع
منصوب بان المقدرة والمذهب الاول اصح لدخول اللام عليها كما فى قوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج
فلا يكون حرف جر مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية على المذهبين اذ الاسلام سبب دخول الجنة نسخة بالنظر
وكلمة حتى تنصب الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان الفعل الواقع بعدها مستقبلا او مترقبا بالنسبة الى ما
قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمان التكلم كما تقول اسير حتى ادخل البلد او لم يكن كما تقول سرت امس حتى
ادخل البلد فالدخول فى البلد وان لم يكن واقعا لكنه مترقب بالنسبة الى السير وان لم يكن مترقبا بالنسبة الى زمان
التكلم وحتى هذه بمعنى كى يعنى بمعنى السببية غالبا او بمعنى الى يعنى بمعنى انتهاء الغاية مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت بالفعل الواقع
بعدها زمان الحال تحقيقا او حكاية كانت حتى حرف ابتداء لا حرف جر ويقال لها الابتدائية والاستئنافية
فيرفع ما بعد حتى ويكون كلاما مستقلا وتجب السببية لئلا ينقطع الارتباط اللفظى والمعنوى بالكلية مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه فى الزمان الحاضر هذا مثال لما اريد الحال تحقيقا ومثل سرت امس حتى ادخل
البلد مثال لارادة الحال حكاية فان ادخل حكاية الحال الماضية كانك فى زمان دخول البلد بينات هذه العبارة والان تحكيها
على ما كنت بينات وكان فى تلك العبارة ما بعد حتى مرفوعا فالحقيقة على ما كان عليه وحكمه ففى الحكاية ايضا يكون ما بعدها
مرفوعا واذا كان المراد زمان الحال تحقيقا او حكاية فلا يمكن تقدير ان لانها علم الاستقبال ومن ههنا اى من اجل
كون حتى ابتدائية عند ارادة الحال تحقيقا او حكاية امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها فى كان الناقصة
او بمعنى كان الناقصة بلا خبر لكون ما بعد حتى جملة مستقلة ومن اجل ان ما قبل حتى الاستئنافية يجب ان يكون سببا لما
بعدها امتنع اسرت حتى تدخلها بالرفع اذ الدخول سبب مقطوع بوجوده مع كون السبب مشكوكا لوجود حرف الاستفهام

فيلزم وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها اذ المعنى ثبت
سيري فانا ادخل الآن وجاز ان تقول أيهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق وانما الشك
في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون سبب السير متحقق الحصول ولام كي حرف جر للتعليل فاذا دخلت على الفعل المضارع
فلا بد من تقدير ان لئلا يلزم دخول حرف الجر على الفعل مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود هي لام تاكيد
بعد النفي لكان اي لتاكيد النفي الداخل على كان وهي ايضا حرف جر ولذا يقدر بعدها ان مثل قوله تعالى و
ما كان الله ليعذبهم وانت فيهم والفاء اي تقدير ان الناصبة للفعل المضارع بعد الفاء مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبل الفاء لما بعدها والثاني ان يكون قبلها احد الاشياء الستة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني او استفهام نحو هل تاتيني فاكرمك اي هل يكون منك اتيان فاكرام مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحدث مني او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني او عرض
نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود ويدل
عليها الفاء وما بعد الفاء بتاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم مما قبل الفاء وتقدير ان الناصبة للفعل المضارع
بعد الواو بشرطين احدهما قصد معنى الجمعية والثاني ان يكون قبلها مثل ذلك اي واحد من الاشياء
الستة المذكورة وامثلة الواو امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو مثلا تقول زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس وينتصب الفعل
المضارع بعد او بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان يعني ينتصب الفعل المضارع بعد او بتقدير ان بشرط ان
تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان فيكون حرف جر فوجب تقدير ان ليكون حرف الجر داخلا على الاسم
كما تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي لالزمنك الى ان تعطيني وقال بعضهم او ههنا بمعنى حتى وذهب بعضهم الى انها
بمعنى الا اي لالزمنك حتى تعطيني او الا ان تعطيني حقي اي في كل وقت من الاوقات الا وقت اعطائك حقي وتقدير
ان بعد العاطفة اي بعد حرف العطف ويكون المضارع منصوبا به اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم
عطف الفعل على الاسم كما قال الشاعر ؎ للبس عباءة وتقر عيني ۞ احب الي من لبس الشفوف ۞ اي وان
تقر فلا بد ههنا من تقدير ان ليكون الفعل بتقدير المصدر وليصير الاسم معطوفا على اسم ويجوز اظهار ان مع لام
كي كما يجوز اضمارها اذا لم تجتمع مع لا النافية كما تقول جئتك لتكرمني ولان تكرمني ومع الحروف العاطفة كما تقول
للبس عباءة وتقر عيني وان تقر عيني ولام الجحود فلا تظهر بعدها ان لانها لا تدخل على الاسم الصريح ويجب اظهارها مع لا
النافية في دخول اللام اي لام كي كقوله تعالى لئلا يعلم ولا يجوز اظهارها فيما عدا لام كي والحروف

العاطفة ويجزم الفعل المضارع بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما
ومهما يجزمان المضارع مع ما لابد ونهما واين ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما اولا وبما ومن واي وانى واما
انجزام الفعل المضارع مع كيفما واذا سواء كان مع ما او بدونها فشاذ اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال كما تقول كيفما تقرأ
اقرأ معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت اقرأ انا ايضا وهذا متعذر جدا اذ رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب امر مشكل
جدا واما مع اذا فلان الشرط تقتضي الابهام والعموم وكلمة اذا للتعيين والخصوص فلا يناسب المجازاة وان وقع في
الاستعمال كما قال الشاعر ؎ واذا تصبك خصاصة فتجمل ؛ وبان مقدرة كما سيعلم فلم تقلب المضارع
ماضيا ونفيه يعني لم يجزم الفعل المضارع بحذف الحركة او النون او حرف العلة وتقلب المضارع الى الماضي
وتجعله منفيا ولما مثلها وتختص بالاستغراق اي استغراق النفي الى زمان التكلم كما تقول ندم زيد ولما ينفعه الندم
اي معناه استمرار انتفاع الندم الى وقت التكلم وهذا الاستغراق لا يفهم من لم ينفعه الندم وجواز حذف الفعل
اي تختص لما بجواز حذف الفعل المنفي بها كما تقول عند ذكر ركوب الامير جئت ولما اي ولما يركب ولا يجوز ان تقول
جئت ولم وايضا يستعمل لما في المتوقع بخلاف لم ولما هذه غير التي بمعنى الحين في مثل قولك لما جاءني زيد ولام الامر
المطلوب بها الفعل نحو ليضرب زيد ولا النهي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل نحو لا يضرب زيد
وكلم المجازاة وهي ان والاسماء المتضمنة لمعناها تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني
اي لدلالتها على كون الفعل الاول سببا والثاني مسببا كما تقول ان تضربني اضربك ويسميان شرطا وجزاء
فالاول يسمى شرطا والثاني جزاء ويسميان ملزوما ولازما ايضا فان كانا مضارعين قابلين للجزم ويكون الجزم
موجودا مع عدم المانع او يكون الفعل الاول مضارعا والثاني ماضيا فالجزم متعين في الاول لان الجازم متصل
به مع كونه قابلا للجزم وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جائزان في الثاني احدهما الجزم لكونه
قابلا له مع عدم المانع وهو البناء ووجود المقتضي اعني عامل الجزم وهذا كثير في الاستعمال والثاني رفعه اذ اداة الشرط
لما لم تعمل في الاول لمانع البناء ضعفت عن العمل في الثاني فلا تعمل فيه ايضا وهذا قليل في الاستعمال لكنه
ورد كما قال الشاعر ؎ وان اتاه خليل يوم مسغبة ؛ يقول لا غائب مالي ولا حرم ؛ وان كان كل منهما ماضيا فلا اثر لها
اذ لا عمل حرف الشرط في واحد منهما المانع ولذا لم يذكره المص واعلم ان الشرط لا يكون الا جملة فعلية خبرية واما الجزاء فقد يكون
جملة فعلية بجميع اقسامها وقد يكون جملة اسمية والجزاء باعتبار دخول الفاء ينقسم الى ثلثة اقسام احدها ما لا يجوز فيه الفاء
ثانيها ما يجوز فيه وثالثها ما يجب فيه الفاء وقد بين هذه الاقسام الثلثة بقوله واذا كان الجزاء فعلا ماضيا بغير قد
لفظا كما تقول ان ضربتني ضربتك او معنى نحو ان ضربتني لم اضربك لم يجز الفاء في الجزاء فان كلمة الشرط
قد جعل الجزاء بمعنى المستقبل فمع هذا التاثير لا احتياج الى الرابطة بل يكون الرابط لغوا وان كان الجزاء مضارعا

مثبتا او منفيا فالوجهان اما جواز ترك الفاء في المضارع المثبت فلانه يحتمل الحال والاستقبال وخلصت للاستقبال
بتاثير حرف الشرط ولا احتياج الى الفاء لوجود التاثير واما جواز دخولها فلان الاستقبال احد معنييه فهو مستعمل في معناه فلم
يؤثر فيه حرف الشرط فالمناسب ان تربط بالفاء وقال بعضهم ان كان المضارع المثبت خبر مبتدء محذوف فلابد من الفاء
والا فلا احتياج اليها في المضارع المنفي ان جعل لا لنفي الاستقبال فلا يكون لحرف الشرط تاثير في الجزاء ويحتاج الى
الفاء وان جعل للنفي المطلق يكون لحرف الشرط تاثير في الجزاء لقطع احتمال زمان الحال فلا يحتاج الى الفاء والا اى
وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين سواء كان ماضيا بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وكقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او مضارعا منفيا بما او لم او لن فالفاء اى فيجب الفاء في جميع هذه المواضع اذ
لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجئ اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع
الفاء لقرب معناها من معنى الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وانما
قيد الجملة بالاسمية فان اذا الفجائية انما تدخل على الجملة الاسمية الا نادرا وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد السببية يعني ان ان التي تجزم بها المضارع انما تقدر بعد الاشياء الخمسة المذكورة
فان الاشياء المذكورة تدل على الطلب وطلب المطلوب غالبا انما يكون لفائدة مترتبة عليه بحيث يكون ذلك
المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان الفعل المضارع المذكور بعد هذه الاشياء صالحا لان يكون سببا لما تقدم
وقصد المتكلم معنى السببية اى سببية ذلك الفعل المطلوب بتلك الاشياء لتلك الفائدة التي هي مضمون الفعل
المضارع الواقع بعدها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل الفعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل
الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة ولا تشتم يكن خيرا لك اى ان لا تشتم وابن بيتك ازرك اى ان تعرفني بيتك وليت
زيدا عندنا يحدثنا اى ان يكن عندنا والا تنزل بنا تصب خيرا اى ان تنزل و لا خلاف في مثل لا تكفر تدخل الجنة
اذ معناه ان لا تكفر فالنهي قرينة للشرط المنفي كما في لا تشتم يكن خيرا لك وامتنع لا تكفر تدخل النار ولا تدن
من الاسد ياكلك عند جمهور النحاة خلافا للكسائي فانه يقول بجوازه اذ معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
وان تدن من الاسد ياكلك فالنهي في هذا المقام قرينة للشرط المثبت بحسب العرف وانما امتنع عند الجمهور لان
التقدير ان لا تكفر فان النهي قرينة للشرط المنفي فيكون تقدير الكلام ان لا تكفر تدخل النار وان لم تدن من الاسد
ياكلك وهذا ظاهر الفساد واعلم ان الامر يطلق على الامر الحاضر مطلقا معلوما كان او مجهولا وعلى الامر الغائب كـ
ويقال للامر الحاضر المعلوم الامر بالصيغة وللبواقي الامر بالحرف وهي اللام واذا اطلق لفظ الامر تبادر منه الامر الحاضر
مثال المعلوم ولذا قال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فقوله صيغة

يطلب بها الفعل متناول للاوامر الاربعة وخرج بقوله من الفاعل المخاطب الامر الغائب مطلقا والامر الحاضر
المجهول وبقوله بحذف حرف المضارعة امر المخاطب باللام كما ورد في القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا فالقياس
على تقدير الخطاب ان يقال فافرحوا وحكم آخره اى حكم آخر امر المخاطب حكم آخر المجزوم في حذف الحركة
وحرف العلة والنون فيقال اضرب واغز وارم واخش واضربا واغزوا لكنه ليس مجزوما فانه مبني الاصل كالماضي
والمشابهة التي بسببها جعل الفعل المضارع معربا اعني حرف المضارعة ليس بباق فيه لكنه لما شارك الاقسام
الثلثة المجزومة في معنى الامر وطلب الفعل صار حكم آخره حكم المجزوم وعند الكوفيين مجزوم بلام مقدرة والاقرب
الى الصواب ما ذهب اليه البصريون من انه موقوف وليس بمجزوم فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة
ساكن وليس المضارع برباعي يعني لم يكن من باب الافعال زدت همزة وصل ليتوصل بها الى التلفظ بالساكن
حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة وان كان حقها ان تكون مكسورة لانها في
الاصل الساكن اذا حرك حرك بالكسر لكن الانتقال من الكسرة الى الضمة ثقيل فصارت الهمزة مضمومة للاتباع والهمزة
مكسورة على اصلها فيما سواه اى سوى الساكن يكون بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة نحو اقتل واضرب و
اعلم وان كان بعد حذف حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل الباقي امرا فتقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
وفي تدحرج دحرج ولما كان هذا القسم ظاهرا لم يذكره المصنف وان كان رباعيا اى يكون من باب الافعال
نحو اكرم فمفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل وانما حذفت في المضارع لزوم اجتماع همزتين في
المتكلم وحذفت في البواقي طردا للباب ولما لم يكن موجب حذفها موجودة في الامر لا جرم عادت الى اصلها فعل ما لم يسم
فاعله اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله هو ما اى فعل حذف فاعله واقيم المفعول مقامه فان كان الفعل
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا مثل ضرب ودحرج ولم يكتف بكسرة ما قبل الآخر للزوم
الالتباس بين المعلوم والمجهول في مثل علم ولا بضم الاول اذ لو قيل في مثل اكرم اكرم لالتبس بالمجهول المضارع
وهو اكرم وهذا حكم الماضي الذي لا يكون اوله همزة وصل ولا تاء فان كان اوله همزة وصل مثل استخرج فحكمه ان
يضم الثالث مع همزة الوصل اذ لو لم يضم الثالث وهمزة الوصل تسقط في الدرج لالتبس صيغة الماضي المجهول
بامر المخاطب في مثل استخرج وكذا الحال في اخواته مثل انطلق وافتعل وغيرهما وان كان اوله تاء فحكمه ان يضم
الحرف الثاني مع التاء نحو تضورب وتصرف وتدحرج خوف اللبس اذ لو لم يكن الحرف الثاني منها مضموما
ويقال في تضورب تضارب التبس بالمعلوم المضارع من باب فاعل ولو قيل في تصرف تصرف لالتبس بالمعلوم
المضارع من باب فعل ولو قيل في تدحرج تدحرج لالتبس بالمعلوم المضارع من باب دحرج ومعتل العين
من الثلاثي المجرد اذا بني للمفعول الافصح فيه قيل وبيع اذ اصل قيل قول نقلت كسرة الواو لثقلها الى

ماقبلها بعد حذف حركته فانقلبت الواو ياء اذ اصل بيع بيع نقلت كسرة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركته فصار بيع
وجاء الاشمام وهو ان يهيأ بالتلفظ بالضم بضم الشفتين من غير ان يتلفظ بها للاشعار بان فاء الكلمة في الاصل
مضمومة ثم يتلفظ بالكسرة واذا كان الاشمام عبارة عما ذكر فلا يدركه الا البصير دون الاعمى بخلاف الروم فانه اختلاس
الحركة واخفاؤها بحيث تسمع ومن ثمه قيل قد يدرك الروم البصير وغيره لا يدرك الاشمام غير البصير والواو اي
قول وبوع باسكان الواو اذ الكسرة ثقيلة عليها وهذا ضعيف ومثله اي مثل معتل العين من الثلاثي المجرد
باب اختير وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال ففي كل واحد منهما ثلثة اوجه
الافصح وهو اختير وانقيد والفصيح وهو ان يضم الشفتان بعد ضمة الهمزة ثم يتلفظ بكسرة التاء والقاف والضعيف
وهو ان يقال اختور وانقود وبالجملة يتروقيد في اختير وانقيد مثل قيل وبيع في اللغات الثلثة المذكورة بلا
تفاوت دون استخير واقيم يعني لا يجوز الاوجه الثلثة فيهما بل ليس فيهما الا وجه واحد اذ اصل استخير استخير
نقلت حركة الياء الى ماقبلها واصل اقيم اقوم نقلت كسرة الواو الى ماقبلها لثقلها على الواو فانقلبت الواو ياء
فما قبل حرف العلة ساكن فيهما ولذا لا يجوز فيهما اللغات الثلثة المذكورة وان كان الفعل مضارعا ضم
اوله اعني حرف المضارعة ان لم يكن مضموما وفتح ماقبل اخره ان لم يكن مفتوحا كما تقول ينصر ويضرب
ويعلم ولم يكتفوا بالضم الاول لئلا يلزم في مثل تكرم وتدحرج وتضارب التباس المعلوم
بالمجهول ولا بفتح ماقبل الاخر لئلا يلزم التباس المعلوم بالمجهول في مثل يعلم ومعتل العين من المضارع
ينقلب فيه العين الفا في بناء المجهول فيقال في يقول ويبيع يقال ويباع اذ اصلهما يقول ويبيع
نقلت حركة الواو والياء الى ماقبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ماقبلهما فانقلبتا الفا وكذا الحال
في يختار وينقاد ويقام ويستجار واعلم ان الفعل المجهول انما بني من المتعدي وهذا ظاهر وقد يبنى من اللازم
ايضا اذا اسند الى سائر المفاعيل سوى المفعول به والمتعدي ما اي فعل يتوقف فهمه على متعلق
كضرب فانه يتعلق بمضروب بحيث لا يمكن فهم الضرب بلا مضروب ويقال لذلك المتعلق المفعول به واما
فهم الضرب بلا فهم الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فيمكن قطعا وغير المتعدي بخلافه
يعني لا يتوقف فهمه على فهم متعلق غير الفاعل نحو قعد اذ ليس له متعلق يتوقف فهمه على فهمه وان كان له
تعلق بزمان ومكان وغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز فان قلت كل فعل
لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهم الفاعل فينبغي ان يكون متعديا لازما قلت فهم معنى الفعل وان توقف
على فهم الفاعل لكن نسبة الفعل الى الفاعل ليس بالتعلق بل بطريق القيام به والصدور عنه فيقال الفعل
صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال انه متعلق به اذ التعلق عبارة عن نسبة الفعل الى غير الفاعل

التعدي وغير التعدي فالتعدي

والحاصل ان فہم معنى الفعل ان توقف على غير الفاعل يقال له الفعل المتعدی ويقال لذلک الغير المفعول به وان
توقف فہمه على فہم الفاعل فقط يقال له اللازم وغير المتعدی ثم انه يمكن جعل الفعل اللازم متعديا بہمزة الافعال نحو
اذہبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحته او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذہبت به والمتعدی على ثلثة اقسام الاول ما يكون تعديته الى مفعول واحد كضرب ونصر وطلب
وہذا كثير فى الكلام و الثانى ما يتعدى الى اثنين وہذا على نحوين احدہما ما يكون مفعوله الثانى غير الاول
بحسب الذات ولا يكون بينہما ارتباط قبل تعلق الفعل بہما كاعطى ويجوز فى ہذا القسم حذف كل واحد من
مفعوليه نسيا منسيا كما تقول اعطيت زيدا من غير ذكر المعطى او اعطيت درہما من غير ذكر المعطى له وثانيہما ما يكون
مفعوله الثانى عين الاول بحسب الذات نحو علمه وغيره من افعال القلوب اذ مفعولہا الثانى عين المفعول
الاول ومسند اليه فاحد المفعولين مسند اليه والآخر مسند قبل دخول الفعل عليہما نحو علمت زيدا قائما وفى ہذا القسم
لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد وجعل مفعول الآخر محذوفا نسيا منسيا والا يلزم اما وجود المسند اليه بدون المسند او
وجود المسند بدون المسند اليه وہذا باطل لكن حذف احد المفعولين بان يكون الآخر مقصودا ومرادا عند قيام القرينة
جائز وان كان قليلا فى الاستعمال واما حذف المفعولين معا وجعلہما نسيا منسيا فجائز فى القسمين و الثالث ما يتعدى
الى ثلثة كاعلم وارى فزاد فيہما مفعول آخر بواسطة ہمزة الافعال ويقال له المفعول الاول واما الافعال
الاخر وہو نبا وانبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتہا اليہا
من جہة اشتمالہا على معنى الاعلام وہذه الافعال مفعولہا الاول كمفعول اعطيت فيجوز حذفه نسيا منسيا
كما فى باب اعطيت والثانى والثالث كمفعولى علمت فلا يجوز حذف احدہما ويجوز حذفہما معا افعال القلوب
اى الافعال التى تحدث وتصدر من القلب لا من الجوارح والاعضاء الظاہرة سبعة وہى ظننت وحسبت
وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اعلم ان الثلثة الاخيرة بمعنى العلم والثلثة الاول بمعنى الظن
واما زعمت فقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الظن فمعناه الاعتقاد مطلقا سواء كان قطعيا او ظنيا تدخل
ہذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما ہى اى الجملة ناشية عنه اى عن العلم او الظن مثلا اذا
قلت زيد قائم يحتمل ان يكون منشأ ہذه الجملة ہو العلم وان يكون منشأها ہو الظن فاذا قلت علمت زيدا
قائما علم ان منشأها ہو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما علم ان منشأها ہو الظن فتنصب ہذه الافعال
الجزئين من الكلام اعنى المبتدأ والخبر بالمفعولية ومن خصائصہا اى من خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدہما ذكر الآخر يعنى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليہا بمعنى ان يذكر احد المفعولين ويحذف
الآخر نسيا منسيا للزوم تحقق المسند اليه بلا مسند او المسند بلا مسند اليه لكن الحذف عند قيام القرينة جائز وان كان

قليلا كما عرفت واما حذف المفعولين معاً فجائز بخلاف باب اعطيت اذ يجوز فيه حذف كلا مفعوليه وحذف احد
مفعوليه ايضاً نسياً منسياً ومنها اي من خصائصها جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت هذه الافعال
بين مفعوليها او تاخرت عنهما لاستقلال الجزئين كليهما تاماً على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبراً مثل زيد
علمت قائم وزيد قائم علمت فعلى التقديرين يجوز الاعمال والابطال للعمل ايضاً بحسب اللفظ والمعنى وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف مع كون المبتدأ والخبر باقيين على حالهما كانك قلت زيد في علمي قائم وزيد
قائم في علمي ولا يجوز الالغاء في الافعال الاخر ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق ومعنى التعليق
ابطال العمل بطريق الوجوب بحسب اللفظ دون المعنى وانما تعلق قبل الاستفهام وقبل حرف النفي نحو علمت
ما زيد قائم وقبل اللام اي لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال
التعليق بالاستفهام وانما يبطل عملها لفظاً بطريق الوجوب قبل هذه الثلثة لئلا يبطل صدارة كل واحد منهما وانما
يبقى عملها بحسب المعنى فان الجزئين في موضع النصب على المفعولية كانك قلت علمت احدهما بعينه عندك
وعلمت زيداً غير قائم وعلمت زيداً قائماً والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين الاول ان الالغاء جائز
وليس بواجب بخلاف التعليق والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى معاً بخلاف التعليق فانه ابطال
العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي خصائص افعال القلوب انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشئ واحد مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا وزيد علمه منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يجوز ان يقال ضربتني وضربتك وزيد ضربه اذا كان الفاعل ضميراً مستتراً راجعاً الى زيد وضمير المفعول ايضاً
راجعاً اليه وانما لم يجز ذلك في سائر الافعال لان الغالب في افعال الجوارح تعلقها بغير الفاعل ضرورة ان
الغالب في ضرب زيد تعلق الضرب بغير زيد لا بنفسه فاذا قلت ضربتني يفهم منه السامع ضرب المخاطب للمتكلم
لا ضرب المتكلم نفسه لغلبة تعلق افعال الجوارح بغير الفاعل فلا يتنبه على ضمة التاء لكونها خلاف الغالب او
لغفلته عن حركة التاء فيفهم كون التاء مفتوحة ليكون الكلام على سنة الغالب او لتخيله سهو المتكلم في التلفظ
بالضمة مقام الفتحة فاذا قصد في افعال الجوارح بيان ما هو خلاف المعتاد يعني تعلق الفعل بالفاعل ابدل الضمير
الثاني بلفظ النفس ويقال ضربت نفسي وضربت نفسك وزيد ضرب نفسه ليعلم السامع من سماع اللفظ انه خلاف
المعتاد والا لم يفهم لفظ النفس وانما جاز ذلك في افعال القلوب فان معناها العلم او الظن وتعلق علم شخص وظنه بنفسه
وصفاته اولى واغلب ففي علمتني منطلقا لا يذهب فهم السامع الى خلاف المقصود مع ان علمتني اخصر من علمت نفسي
فيجوز بلا تكلف ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معنى آخر يتعدى ذلك البعض به اي بذلك المعنى
الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت متعد الى مفعول واحد وعلمت بمعنى عرفت متعد الى مفعول

واحد والتفصیل ان العلم علی قسمین احدہما العلم بنفس الشیٔ والثانی العلم بالشیٔ مع الحکم علیہ والعلم بالمعنی الثانی
کثیر فی الاستعمال فیتعلق بالنسبة المتحققة بین شیئین ویکون ذلک الشیئان مفعولا لہ وقد یستعمل بالمعنی الاول وح
یتعدی الی مفعول واحد فیکون بمعنی المعرفة ویجوز استعمال عرفت فی المعنی الثانی ایضا وح یکون متعدیا الی مفعولین
مثل علمت لکن المشہور فی عرفت المعنی الاول والغالب فی علمت المعنی الثانی ورایت بمعنی ابصرت اعلم ان
رایت اذا کان بمعنی الرویة البصریة فہو متعد الی مفعول واحد واذا کان بمعنی الرویة القلبیة فہو متعد الی مفعولین فان
الرویة القلبیة عبارة عن العلم ووجدت بمعنی اصبت وصادفت متعد الی مفعول واحد نحو وجدت الضالة ای
اصبتہا وصادفتہا واذا کان بمعنی وجدان الشی علی صفة فہو متعد الی مفعولین نحو وجدت زیدا عالما فالوجدان علی قسمین
احدہما وجدان الشی علی صفة والثانی وجدان نفس الشیٔ والاول متعد الی مفعولین والثانی الی مفعول واحد

الافعال الناقصة ما وضع لتقریر الفاعل علی صفة والافعال التامة ما وضع لصفة مع تقریر الفاعل علی صفة
لا المجموع المرکب من الصفة وتقریر الفاعل فلا تدخل الافعال الناقصة فی الافعال التامة وتفصیل الکلام فی ہذا
المقام ان الفعل التام مثل ضرب یدل علی المعنی المعین الصالح لان یکون مسندا الی الغیر وعلی نسبة ذلک المعنی الی فاعل
ما وعلی زمان تلک النسبة فمدلول ضرب مثلا مشتمل علی ثلثة اشیاء والفعل الناقص مثل کان لا تدل علی معنی صالح
للاسناد الی الغیر بل انما تدل علی مجرد النسبة مع زمانہا فمعناہ ناقص من الفعل التام بجزء واحد ولذا لا یکون الفعل
الناقص مع فاعلہ کلاما تاما بل یحتاج الی امر آخر یصلح للاسناد فکان مثلا اذا کان معناہا ثبوت الشی فی نفسہ تکون تامة
وتکون مع فاعلہا کلاما تاما نحو ان کان ذو عسرة فنظرة الی میسرة واذا کان المراد بہا کون فاعلہا علی صفة خارجة عن
معناہا تکون ناقصة نحو کان زید قائما اذ لیس المراد بہا وجود زید فی نفسہ بل کونہ علی صفة القیام فما لم یذکر القیام
لا یکون کلاما تاما واعلم ان سیبویہ لم یذکر من الافعال الناقصة الا کان وصار وما دام ولیس وقال کل فعل یکون علی
نسق ہذہ الافعال یکون ناقصا محتاجا الی الخبر والمصنف اورد منہا سبعة عشر فعلا وقال وہی کان وصار واصبح

وامسی واضحی وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفک ومافتی ومابرح
ومادام ولیس وقد جاء فی ما جاءت حاجتک ناقصة فان کان ما نافیة فضمیر جاءت راجع
الی المؤنث المذکور فیما تقدم وحاجتک خبرہا یعنی لم تکن ہذہ علی قدر حاجتک وان کانت استفہامیة
فالمعنی ایة حاجة جاءت حاجتک فضمیر جاءت راجع الی معنی ما وہو مؤنث وحاجتک خبرہا وقعدت کانہا
حربة فی قول الاعرابی حدد شفرتہ حتی قعدت کانہا حربة والظاہر ان کون قعد من الافعال الناقصة
لا یتجاوز ہذا المثال بخلاف جاء فانہ قد جاء بمعنی الفعل الناقص فی غیر المثال المذکور ایضا نحو کلت البر
فجاء قفیزین وتدخل الافعال الناقصة علی الجملة الاسمیة لاعطاء الخبر حکم معناہا

فان صار مثلا معناها الانتقال فاذا دخلت على الجملة الاسمية نحو زيد غني اعطى الخبر الذي هو غني حكم معناها وهو الانتقال اليه نحو صار زيد غنيا وعلى هذا القياس سائر الافعال الناقصة فلفظ الحكم ليس بمستدرك وليس اضافته الى المعنى اضافة بيانية والله اعلم فترفع الجزء الاول على انه فاعل لها على التحقيق وتنصب الثاني على انه خبر لها وشبه بالمفعول به مثل كان زيد قائما وكان تكون ناقصة لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا دائما كان ذلك الثبوت كقوله تعالى وكان الله عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد قائما ويقال لها الناقصة المطلقة وقد يكون كان بمعنى صار فتدل على الانتقال كدلالة صار عليه كما قال الشاعر كانت فراخا بيوضها اي صارت بيوضها فراخا وقد يكون فيها ضمير الشان نحو كان زيد عالم اي كان الشان زيد عالم وتكون كان تامة بمعنى ثبت وحصل فتكون مع فاعلها كلاما تاما كما تقول كانت الكائنة اي حصلت الحاصلة وتكون كان زائدة بحسب اللفظ والمعنى كقول الشاعر جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب او بحسب اللفظ نحو ما كان احسن زيدا اي ما احسن زيدا فكان زائدة بحسب اللفظ ولكن بحسب المعنى تدل على التعجب من حسن زيد في الزمان الماضي لا من حسنه في زمان الحال وكلمة صار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الماء حجرا واصبح وامسى واضحى قد تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها فاصبح مثلا لاقتران مضمون الجملة بوقت الصباح نحو اصبح زيد غنيا اي صار زيد غنيا وقت الصباح وقد تكون هذه الافعال بمعنى صار يعني الانتقال من حال الى حال بلا ملاحظة وقت الصباح مثلا نحو اصبح زيد فقيرا واصبح على هذين المعنيين فعل ناقص محتاج الى الخبر وقد تكون تامة فيكون اصبح مثلا بمعنى الدخول في وقت الصباح نحو اصبحنا واصبح بهذا المعنى فعل تام ليس يحتاج الى الخبر وعلى هذا القياس حال امسى واضحى وظل وبات لاقتران معنى مضمون الجملة بوقتيهما نحو ظل زيد سائرا اي ثبت له السير في جميع نهاره وبات زيد مصليا اي ثبت له الصلوة في ليله وبمعنى صار يعني بمعنى الانتقال بلا ملاحظة وقتيهما ظل وجهه مسودا اي صار وبات وجهه مسودا اي صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله يعني ان هذه الاربعة من الافعال الناقصة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها من وقت يمكن ان يكون فاعلها قابلا لخبرها فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان كونه قابلا وصالحا للامارة والحكومة ويلزمها النفي لتدل على استمرار خبرها لفاعلها لانها بمعنى النفي واذا دخلت عليها ما النافية صار معناها نفي النفي وهو راجع الى الاثبات الاستمراري سماعا وحرف النفي لازمة لهذه الافعال اما لفظا او تقديرا اذ استفادة معنى الاستمرار موقوف على دخول حرف النفي عليها فيجب ان يكون حرف النفي مذكورا اما لفظا نحو ما زال زيد عالما او تقديرا كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها

لفاعلها نحو اجلس ما دام زيد جالساً اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فلفظة ما مصدرية والفعل بعدها فى تاويل
المصدر اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على حذف المضاف ومن ثمه اى من اجل
ان معنى ما دام التوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى كلام تام قبله لانه ح ظرف والظرف فضلة فى
الكلام وليس بمستقل فى الافادة ولفظ ليس لنفى مضمون الجملة حالاً اى فى زمان الحال فمعنى ليس
زيد قائماً فى زمان الحال ولو قيد به يكون تاكيداً وقيل ليس لنفى الجملة مطلقاً غير مقيد بكون الزمان حالا ويجوز
تقديم اخبارها كلها على اسمائها بلا خلاف لانها افعال والفعل عامل قوى يتصرف فى معموله سواء كان المرفوع
مقدما على المنصوب او بالعكس وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها انفسها على
ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها بالاتفاق وهو من كان الى راح بالترتيب المذكور فى الكتاب
اذ الفعل عامل قوى يجوز تقديم معموله عليه ولا مانع يمنع عنه وقسم لا يجوز فيه تقديم الخبر عليه وهو ما فى اوله
ما سواء كانت نافية او مصدرية اما النافية فلان النفى يقتضى صدر الكلام ويمتنع تقديم ما فى حيزه عليه والمصدرية
فلان ما المصدرية كان وان المفتوحة من الحروف الموصولة فهى مع ما بعدها بمنزلة شئ واحد فكما فى الموصولات
الاسمية لا يجوز تقديم ما فى حيز الصلة على الموصول كذا لا يجوز تقديم ما فى حيز هذه الحروف عليها خلافاً لابن كيسان
فى غير ما دام فانه جوز فى غير ما دام من الافعال الاربعة تقديم خبرها عليها بناءً على ان كلمة ما وان كانت حرف
نفى لكن اذا دخلت على الفعل الذى معناه النفى افاد نفى النفى وهو راجع الى الثبوت المستمر فصار هذه الافعال
بمنزلة كان فيجوز تقديم خبرها عليها والمعتبر مذهب الجمهور اذ استمرار الثبوت فرع لنفى النفى فلا بد من ملاحظة الاصل
وقسم مختلف فيه وهو ليس فذهب جمع من النحاة الى انه لا يجوز تقديم خبره عليه اذ معناه النفى وله
صدر الكلام فلا يجوز تقديم معمول النفى عليه وذهب جمع الى جواز التقديم نظرا الى ان عمل ليس للفعلية لا للنفى
كما سبق ومما يدل على جواز التقديم قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفاً عنهم اذ معمول الخبر مقدم عليه واذا
جاز تقديم معمول خبره عليه فيجوز تقديم خبره عليه بالطريق الاولى اذ حيثما يقع المعمول يصح وقوع العامل افعال
المقاربة ما وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل وهذه الافعال كالافعال الناقصة فى الاحتياج
الى الاسم والخبر وتمتاز عنها بان خبرها لا يكون الا فعلا مع ان او بدونها رجاءً او حصولا او اخذا فيه اى لدنو رجاء
الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ اى الشروع فيه فالاول عسى وهو غير متصرف يعنى لا ياتى منه صيغة المضارع
والامر واسم الفاعل ولا يجئ منه الا الصيغ للماضى نحو عسيت آه واستعماله على وجهين احدهما ان يكون فاعله اسماً
محضاً وخبره فعلاً مضارعاً مع ان لان الرجاء متعلق بالمستقبل وان علامة للاستقبال كما تقول عسى زيد ان
يخرج والثانى ان يكون فاعله ان مع الفعل المضارع نحو عسى ان يخرج زيد وعسى فى هذا الاستعمال

فعل تام لکونه مع الفاعل کلاما تاما وزید فی هذا الترکیب فاعل یخرج وفی الاستعمال الاول فعل ناقص محتاج
الی الاسم والخبر واذ قد وقع فی خبره الفعل مع ان فهو ما دل بالمصدر فیحتاج الی المضاف ای عسی زید
ذا خروج او یقال المصدر فی معنی اسم الفاعل ای عسی زید خارجا وقال بعض النحاة عسی فی الاستعمال الاول
بمعنی قارب ای قارب زید ان الخروج وفی الاستعمال الثانی بمعنی قرب ای قرب خروج زید وهو یوهم کون
ان یخرج مفعولا لعسی لا خبرا له وبالجملة عسی فی جمیع الاستعمالات وعلی جمیع التقادیر بمعنی انشاء الرجاء لا الخبر
عن الرجاء وقد یحذف ان تشبیها لها بکاد والثانی ای ما یدل علی قرب حصول الخبر کاد وخبره فعل مضارع
بدون ان تقول کاد زید یجیئ وقد تدخل ان فی خبر کاد تشبیها له بعسی کما یحذف ان من خبر عسی تشبیها
له بکاد نحو عسی زید یخرج وکاد بمعنی الخبر لا الانشاء وهو فعل متصرف یستعمل منه صیغة المضارع وغیره واذا دخل
النفی علی کاد وسائر متصرفاته فهو کالافعال ای کسائر الافعال فی ان المقصود منه نفی معنی کاد کما ان الحال
فی سائر متصرفاته کما تقول ما کاد زید یخرج ولم یکد زید یخرج علی المذهب الاصح وقیل یکون کاد ومتصرفاته
للاثبات مطلقا بعد دخول النفی وقیل یکون النفی فی الماضی نحو ما کاد للاثبات وفی المستقبل نحو لم یکد للنفی
کالافعال تمسکا بقوله تعالی وما کادوا یفعلون اذ لو کان ما کادوا للنفی لکان مناقضا لقوله تعالی فذبحوها
وهذا الدلیل دال علی الجزء الاول من المذهب الثانی وعلی تمام مذهب من ذهب الی انه فی الماضی للاثبات
اذ لا احتیاج له الی اثبات انه فی المستقبل للنفی لکفایة القیاس علی سائر الافعال والجواب عن هذا التمسک ان
قوله تعالی وما کادوا یفعلون للنفی ولیس مناقضا لقوله تعالی فذبحوها اذ معنی الکلام ما کادوا یذبحون قبل ذبحهم
وما قاربوا منه للتعنتات التی صدرت منهم وبقول ذی الرمة اذا غیر الهجر المحبین لم یکد رسیس
الهوی من حب میة یبرح اعلم ان المتمسک علی الجزء الثانی من المذهب الثانی ان بعض الفصحاء
والبلغاء قد خطی ذا الرمة فلو لم یکن لم یکد لاثبات البراح ورسیس الهوی لم یکن لذلک التخطیة وجه والجواب
ان هذه التخطیة لیس بصواب ولعل المخطی توهم ان حال کاد ومتصرفاته لیس کحال سائر الافعال وبناء علی هذا
التوهم الباطل قد زعم قول ذی الرمة خطاء مع انه صواب وینبغی ان یستدل اصحاب مذهب التفصیل علی
الجزء الثانی من مذهبهم بقول ذی الرمة فان المقصود ههنا النفی بطریق المبالغة یعنی رسیس الهوی من حب
میة لیس قریبا من الزوال ایضا فضلا عن الزوال ولا شک ان نفی القرب من الزوال ابلغ من نفی الزوال
ومن هذا القبیل قوله تعالی لم یکد یراها یعنی لم یقرب من الرؤیة فضلا عن الرؤیة والثالث یعنی ما یدل علی دنو
الشروع فی الخبر جعل وطفق وکرب واخذ وهی مثل کاد فی کون خبرها فعلا مضارعا بغیر ان نحو جعل
یفعل کذا وطفق یفعل کذا الی آخره واوشک وهی مثل عسی وکاد فی الاستعمال فتارة یستعمل مع

ان كعسى وتارة بدون ان مثل كاد ومثل اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج افعال التعجب ما وضع لانشاء
التعجب فقد وقع فى هذه النسخة صيغة الجمع وفى بعض النسخ بصيغة التثنية وكلاهما صحيحان اذ لو نظر الى نوعى الصيغة
فالمناسب التثنية ولو نظر الى موادها فالمناسب الجمع لان الافعال التى على صيغة ما افعله وافعل به غير محصورة نحو ما
احسن زيدا او ما اكرم زيدا وما اعلم زيدا الى غير ذلك وكذا احسن بزيد واكرم بزيد واعلم بزيد واخبر بزيد وغيرها و
خرج بقوله ما وضع لانشاء التعجب مثل عجبت لانه للاخبار عن التعجب لا لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله له
وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل
التفضيل يعنى من الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب فان التعجب مناسب للزيادة اذ لا يتعجب من الشئ
الا اذا زاد على غيره فى الصفة ويتوصل فى الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه وما اكثر
حمرته واكثر بحمرته وما اقبح عوره واقبح بعوره ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم ولا تأخير ولا فصل
فانهما بواسطة معنى الانشاء تتشابهان بالحرف ولا تيصرف فى الحرف فلا يتصرف فيهما ايضا فلا يجوز ان يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وما احسن اليوم زيدا ما احسن اليوم بزيد واجاز المازنى الفصل بالظرف نحو ما احسن
بالرجل ان يصدق وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر يعنى ان كلمة ما فى ما احسن زيدا بمعنى
شئ فى محل الرفع على انها مبتدأ وما بعدها اعنى احسن مع الضمير المستتر الراجع الى ما مع المفعول فى محل الرفع
بانه خبر للمبتدأ وهذا التركيب على هذا التقدير من قبيل شر اهر ذا ناب وما موصولة والجملة الواقعة بعدها صلة لها والمجموع
الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانها مبتدأ عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا شئ عظيم
او ما استفهامية عند بعضهم فى محل الرفع بانها مبتدأ والجملة التى بعدها خبر لها وهذه الوجوه الثلثة بحسب
اصل التركيب لا باعتبار المعنى المراد اعنى انشاء التعجب اى باعتبار معنى التعجب اجزاء هذه العبارة لا تقتضى الاعراب
وبه فاعل عند سيبويه والباء زائدة فلا ضمير فى افعل يعنى ان زيدا فى احسن بزيد فاعل احسن عند
سيبويه ومعناه الماضى وان كان صورته الامر من افعل بمعنى صار ذا فعل فمعنى احسن زيد صار زيد ذا حسن غير
صيغة الماضى الى الامر مع بقاء معنى الماضى وكلمة الباء زائدة فى الفاعل كما فى كفى بالله شهيدا ومفعول عند
الاخفش والباء للتعدية يعنى عند الاخفش احسن امر معناه لا بمعنى الخبر والباء للتعدية ان كان احسن ماخوذا
من احسن اللازم بمعنى صار ذا حسن او زائدة فى المفعول ان كان ماخوذا من احسن المتعدى بنفسه كما فى لا تلقوا
بايديكم الى التهلكة ففيه ضمير هو فاعله وعلى التقديرين احسن امر لكل مخاطب بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله
كذلك بان تصف زيدا بالحسن كانه قيل صف زيدا بالحسن ونقل الامر من هذا المعنى الى انشاء التعجب لكونه مناسبا
له فعلى مذهب سيبويه ليس فى احسن ضمير لكون فاعله مذكورا وعلى مذهب الاخفش فيه ضمير مستتر راجع الى كل احد ممن يصلح

للخطاب افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمثل مدحت وذممت وكرم ولؤم وغيرها لكونها
اخبارا عن المدح خارجة عنها فمنها نعم وهو اصل في افعال المدح وبئس وهو اصل في افعال الذم وشرطهما
اى شرط افعال المدح والذم ان يكون الفاعل اما معرفا باللام نحو نعم الرجل وبئس الرجل او مضافا الى المعرف
بها نحو نعم صاحب القوم وبئس صاحب القوم او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا وبئس رجلا او مميزا بما
بمعنى شئ مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي اى الصدقات وبعد ذلك اى بعد ذكر الفاعل باحد الوجوه الثلثة يذكر
المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وهو اى المخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله
خبره والالف واللام في مثل نعم الرجل زيد قائم مقام الضمير او المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف
مثل نعم الرجل زيد فانك اذا قلت نعم الرجل كان سائلا يقول من هو فقلت في الجواب زيد بتقدير هو زيد وهذا
المذهب اصح واولى كما ذكر في الكتب المبسوطة وشرطه اى شرط المخصوص بالمدح والذم مطابقة الفاعل
في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه بحسب المعنى عبارة عن الفاعل نحو نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المرأة هند ونعم المرأتان الهندان ونعم النسوة الهندات وعلى هذا القياس
حال بئس وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع كون
الفاعل مفردا متأول بتاويلين احدهما ان تقدير الكلام بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فحذف المضاف
من المخصوص اعنى الذين والثاني ان الذين كذبوا صفة للقوم ومن تتمة الفاعل والمخصوص محذوف اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل قوله تعالى بعد ذكر ايوب عليه السلام
نعم العبد اى نعم العبد هو ايوب وفنعم الماهدون وساء من السوء بفتح السين في افادة الذم مثل
بئس وفاعله المعرف باللام او مضاف الى المعرف باللام او ضمير مبهم مميز نكرة كما علم وفي قوله تعالى ساء
مثلا القوم الذين كذبوا فاعل ساء ضمير مبهم ومثلا مميزه والمخصوص بالذم القوم بتقدير المضاف اى ساء مثلا
مثل القوم الذين كذبوا او الا ساء ماخوذ من المساءة والسوء بضم السين بمعنى الحزن فيستعمل في الجزئية وليس من
افعال الذم يقال ساءني يسوءني ومنها من جملة افعال المدح حبذا وهو مركب من حب ومن ذا من
حب الشي اذا صار حبيبا او حب الشي بالضم اذا صار محبوبا وفاعل حب لفظ ذا على تقدير ان يكون حب لازما و
اما على تقدير كونه متعديا فذا قائم مقام الفاعل فهو في حكم الفاعل ولذا لم يفرق المص وقال وفاعله ذا ولا
يتغير ذا من حاله بل يكون دائما على صيغة المفرد المذكر لكونه اشارة الى المشار اليه المبهم كما ان ضمير نعم لا يتغير عن حاله
لكونه راجعا الى مبهم فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات
بعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم والفرق بين ذا في حبذا وضمير نعم ان ذكر تمييز ضمير نعم واجب

ولو لم يذكر لم يعلم تحقق الضمير فيه ولا يجب في ذا ولا يجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز منكر نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا ومنشأ هذا الفرق ان ذا كلمة ظاهرة والتبس على امر مبهم والضمير امر مستتر لا يفهم بدون التمييز
فليس لهذا اللفظ الظاهر احتياج الى التمييز بمثابة احتياج الضمير المبهم المستتر اليه فتمييز الضمير واجب وتمييز ذا جائز
او حال على وفق مخصوصه نحو حبذا زيد راكبا وحبذا راكبا زيد ولما فرغ من بيان الاسم والفعل شرع في بيان
الحرف واحكامه فقال الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثمه احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام
سواء كان عمدة او فضلة الى اسم نحو من البصرة او فعل نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء فعل او معناه
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او في تاويل الاسم نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها ويقال لتلك الحروف حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر معنى
الفعل الى ما بعدها او لان اثرها الجر وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وباءه
وتاءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء سواء كان الابتداء
من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو ولله الامر من قبل ومن بعد وعلامته صحة ايراد الانتهاء في مقابلته نحو
سرت من البصرة الى الكوفة والتبيين نحو فاجتنبوا من الاوثان اذ لو قيل اجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام
المعنى والتبعيض نحو اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع لفظ البعض مكانه فانه لو قيل اخذت بعض الدراهم
لاستقام المعنى وزائدة وعلامتها انها لو حذفت لم يختل المعنى نحو ما جاءني من احد وزيادة من انما يكون في غير
الكلام الموجب يعني في النفي والنهي والاستفهام ولا تكون زائدة في الكلام الموجب عند البصريين خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الكلام الموجب ايضا وتمسكوا بقول بعض الاعراب قد كان
من مطر وقد كان مطر والجواب ان قولهم وقد كان من مطر وشبهه متاول بان لفظ من فيه وارد على الحكاية كان قائلا
قال هل كان من مطر فقال في جوابه قد كان من مطر وقد يستدل بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي يغفر لكم
ذنوبكم كقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا والجواب ان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح
عليه السلام وان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ومغفرة جميع الذنوب من امة محمد
صلى الله عليه وسلم لا يستلزم مغفرة جميع الذنوب من امة نوح عليه السلام والى للانتهاء اي انتهاء الغاية
تقول سرت من البصرة الى الكوفة وبمعنى مع قليلا نحو من انصاري الى الله اي مع الله ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا كما ان الى
بمعنى انتهاء الغاية كثير في الاستعمال واعلم ان كلمة الى تستعمل في المظهر والمضمر كليهما نحو الى زيد والى وإليك واليه
وكلمة حتى تختص بالظاهر نحو نمت البارحة حتى الصباح خلافا للمبرد فانه جوز دخول حتى على المضمر نحو حتاه

في اشعار العرب وعند غيره هو شاذ لا يقاس عليه وفي للظرفية حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ويكون في بمعنى على قليلا نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اما حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اي بموضع يقرب من موضع زيد وللاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو خلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر والمقابلة نحو اشتريت هذا بذاك والتعدية نحو ذهبت بزيد اي اذهبته والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر لكن يزاد في خبر الاستفهام هل والنفي قياسا نحو هل زيد بقائم وما زيد بقائم وليس زيد بقائم وفي غيره سماعا سواء كانت زائدة في المرفوع نحو كفى بالله شهيدا او بحسبك زيد او في المنصوب نحو لا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم والقى بيده واللام للاختصاص بلا ملكية نحو الجل للفرس وبملكية نحو المال لزيد والتعليل نحو ضربته للتاديب وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى عن مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فاللام في للذين بمعنى عن اي قال الكافرون لاجل المومنين وفي شانهم لو كان ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ما سبقنا اليه هؤلاء ولو كانت صلة للقول كما في قولك قلت لزيد لا تفعل كذا لقال تعالى ما سبقتمونا ورب للتقليل اعلم ان كلمة رب لانشاء التقليل فهي مقابلة لكم الخبرية لانها لانشاء التكثير وان كان ما بعد كل منهما خبرا لكن رب تستعمل في انشاء التكثير غالبا وكم الخبرية لا تستعمل في انشاء التقليل ولها اي لكلمة رب صدر الكلام اذ معناها الانشاء كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام من هذه الجهة وهي مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بالنكرة فلانها غير محتاجة الى التعريف واما وصفها فلانها لتقليل نوع من جنس وليفهم من وصف النكرة تخصيصها فيصير نوعا من جنس وقوله على الاصح اشارة الى ان بعضهم جوز دخولها على النكرة الغير الموصوفة ايضا لكن القول الاول اصح وفعلها اي الفعل الذي تعلق به كلمة رب ماض فانها لتقليل المحقق المقطوع وهذا غير متصور الا في الماضي محذوف غالبا او يعلم الفعل بالقرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل كلمة رب على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة كضمير باب نعم والضمير الذي يدخل عليه كلمة رب مفرد مذكر دائما لكونه راجعا الى المبهم الموجود في الذهن نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نسوة كما ان الضمير الذي هو فاعل نعم مفرد دائما خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز فانهم قالوا لابد من مطابقة الضمير لمميزه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وقول البصريين اصح وتلحقها اي كلمة رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل رب على الجمل سواء كانت لتقليل النسبة التي في الجملة او لتكثيرها نحو ربما قام زيد ولا يجوز ان يقال ربما يقوم زيد لما علم من انها اما لتقليل المقطوع المحقق او لتكثيره فيختص بالماضي وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا المعنى ربما ود اذ لا احتمال للكذب في اخبار الله تعالى بل صدقها المحقق كصدق الماضي

و واوها ای واو رب فی حکمها تدخل علی نکرة موصوفة نحو قول الشاعر وبلدة لیس بها انیس وعلم
ان الاصل فی القسم الباء وهی تذکر مع فعل القسم نحو اقسم بالله وهذه الباء باء الالصاق لانها الصقت معنی
القسم باسم الله تعالی فالقسم عند التحقیق جملة ویقال لها الجملة القسمیة والله مقسم به والاکثر فی الاستعمال حذف
فعل القسم والاکتفاء بالله لافعلن کذا فالباء التی هی صلة القسم قد تکون مع الفعل وقد تکون بدون الفعل وکما
تدخل علی الاسم الظاهر تدخل علی المضمر ایضا نحو بک لافعلن کذا وتستعمل فی قسم السؤال نحو بالله اخبرنی اولا تخبرنی
والواو فی القسم فرع عن الباء ولا تستعمل مع الفعل ولا تدخل علی الضمیر ولا تستعمل ایضا فی قسم السؤال کما قال والواو
القسم انما تکون عند حذف الفعل لغیر السؤال مختصة بالظاهر فلا یقال والله اخبرنی اولا
تخبرنی ولا وک لافعلن کذا والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالی نحو تالله لاکیدن لکن الاخفش
روی ترب الکعبة ایضا والباء اعم منهما فی الجمیع کما عرفت ویتلقی القسم ای یجاب باللام و
ان وحرف النفی یعنی لابد فی القسم من الجواب ویقال له المقسم علیه وهو ایضا یکون جملة وتکون فی
صدرها ان او لام الابتداء فی صورة الاثبات وحرف النفی فی صورة النفی اما اعتبار حرف النفی فی صورة
النفی فظاهر لکون النفی مقصودا واما اعتبار ان ولام الابتداء فلدلالتهما علی التاکید الذی لاجله جاء القسم
فتدلان علی ان مدخولهما جواب القسم وقد یحذف جوابه اذا اعترض ای توسط القسم بین اجزاء الجملة الدالة
علی جواب القسم او تقدم ما یدل علیه ای علی جواب القسم نحو زید والله قائم او زید قائم والله والمذکور
وان کان جواب القسم بحسب المعنی لکن لا یقال له الجواب بل الدال علی الجواب ولذا لا یجب فیه علامة جواب القسم
وعن للمجاوزة نحو رمیت السهم عن القوس وعلی للاستعلاء نحو زید علی السطح وقد یکونان ای عن وعلی
اسمین بدخول من یعنی اذا دخل علیهما من یصیران اسمین فیکون عن بمعنی الجانب نحو جلست من عن
یمینه ای من جانب یمینه وعلی بمعنی الفوق نحو عدت من علیه ای من فوقه فان الحرف انما یدخل علی الاسم
لا علی الحرف والکاف للتشبیه نحو زید کالاسد وزائدة نحو لیس کمثله شیء ای لیس مثله شیء وقد
تکون اسما نحو یضحکن عن کالبرد المنهم ای عن مثل البرد وتختص بالظاهر فلا یقال که ومذ ومنذ
اذا کانا اسمین فهما من قبیل الظروف المبنیة فقد تکونان بمعنی ابتداء المدة وقد تکونان بمعنی جمیع المدة
وهما فی هذا المقام من حروف الجر للزمان للابتداء فی الماضی یعنی اذا ارید بهما الزمان الماضی فمعناهما ابتداء
زمان الفعل نحو ما رأیته مذ سنة کذا ومنذ یوم الجمعة یعنی ابتداء عدم رؤیتی له العام الماضی او الجمعة الماضیة والظرفیة
فی الحاضر مثل ما رأیته مذ یومنا ومنذ شهرنا وحاشا وخلا وعدا قد تکون افعالا کما علم فی مبحث
الاستثناء وقد تکون حروف جر فتجعل ما بعدها مجرورا وهی للاستثناء علی هذا التقدیر ایضا کما تقول جاء القوم

خلا زيد وعدا زيد وتمتني القوم حاشا زيد الحروف المشبهة بالفعل لفظاً ومعنى اما لفظاً فلكونها على ثلثة احرف او ازيد كالفعل ولكون اواخرها مفتوحة كآخر الفعل الماضي ولان المفتوحة مشابهة زائدة بالفعل لفظاً واما معنى فلان معانيها معاني الافعال كما هو المشهور وايضاً هذه الحروف مشابهة للفعل في دخولها على الاسماء ولما كانت هذه الحروف مشابهة للفعل لفظاً ومعنى جعلوا عملها عمل الافعال وعملها على نحوين اصلي وهو تقديم المرفوع على المنصوب وفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع وهذه الحروف انما تعمل بمشابهة الافعال فتكون فروعاً لها في العمل وعملها الفرعي تقديم المنصوب على المرفوع فيكون منصوبها مقدماً على المرفوع وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل ولها اي لهذه الحروف صدر الكلام لانها دالة على نوع من انواع الكلام فيجب ان تورد في صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقي الحروف يعني يجب ان لا يكون لها صدر الكلام لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعليق بشيء آخر حتى يكون كلاماً تاماً فلو ذكرت في صدر الكلام لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة ومن ثمه اذا وقعت مع اسمها وخبرها مبتدأ يجب تاخيرها عن الخبر نحو عندي انك قائم كما سبق وتلحقها ما الكافة المانعة اياها من العمل ولذا يقال لها الكافة فتلغى على الافصح نحو انما زيد قائم وتدخل ح اي حين اذ تلحقها ما على الافعال ايضاً نحو انما قام زيد وانما يقوم زيد وقد تلحقها التخفيف بحذف التشديد وذلك بحذف الحرف الاخير المتحرك فيبطل عملها في اللغة الفصيحة لزوال بعض من المشابهة اللفظية بالتخفيف وجاز اعمالها ايضاً في بعض اللغات فان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تزيد على معنى الجملة التاكيد والتحقيق مثلاً زيد قائم كلام تام فاذا دخل عليه ان زيد تاكيد ذلك الكلام التام وتحقيقه وان المفتوحة تغير معنى الجملة اذ هي مع جملتها اي مع الجملة الداخلة هي عليها في حكم المفرد فيحتاج الى امر آخر ليكون كلاماً تاماً فلا يبقى للجملة استقلال مع ان المفتوحة ومن ثمه اي من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تجعل الجملة في تاويل المفرد وجب الكسرة في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع جملة مستقلة نحو ان زيداً قائم وبعد القول لان مقول القول لا يكون الا جملة مستقلة نحو قلت ان زيداً قائم وبعد الموصول فان الصلة لا تكون الا جملة نحو جاء في الذي ان اباه عالم وفتحت ان فاعلة اي حال كونها في مقام الفاعل نحو بلغني انك عالم ومفعولة اي حال كونها في مقام المفعول نحو كرهت ان زيداً فاسق ومبتدأ اي حال كونها في مقام المبتدأ نحو عندي انك قائم وحال كونها مضافاً اليها نحو اعجبني اشتهار انك فاضل وقالوا لولا انك لانه مبتدأ يعني يكون الهمزة مفتوحة بعد لولا الامتناعية اذ ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف الخبر فهي مع اسمها وخبرها في موضع المبتدأ والمبتدأ لابد وان يكون مفرداً او لو انك لانه فاعل

يعني يكون الهمزة مفتوحة بعد لولان لو حرف شرط فيقتضي الفعل وما بعد لو فاعل لفعل محذوف فلابد ان يكون
مفردا كقوله تعالى ولو انهم صبروا اي لو ثبت انهم صبروا اے لو ثبت صبرهم فان جاز في موضع التقدير ان
اي تقدير الجملة وتقدير المفرد جاز في ذلك الموضع الامران الكسر والفتح مثل من يكرمني فاني اكرمه فان
جعلته جملة اسمية جزائية فيجب الكسر بتاويل فانا اكرمه وان جعلته خبر المبتدأ المحذوف ويكون المعنى من يكرمني
فجزاءه اني اكرمه فيجب الفتح لان خبر المبتدأ مفردا وكذا الحال في قول الشاعر ؎ وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه فان كان التقدير اذا هو عبد القفا فتكون جملة اسمية داخلة بعد اذا
الفجائية فيجوز الكسر وان كان مع ما في خبرها في تاويل المفرد بان يكون مبتدأ محذوف الخبر اي فاذا عبوديته
القفا واللهازم حاصلة فتكون مفتوحة لانها مع ما في خبرها وقعت في موضع المبتدأ والمبتدأ مفرد ولذلك اي
لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع نحو ان زيدا
قائم وعمرو يعني يجوز العطف على اسم ان المكسورة بالرفع لانها لا تغير معنى الجملة فاسمها في الاصل مرفوع بالابتداء
وهي كالعدم او فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
نحو ان زيدا قائم وعمرو او كانت مكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فانها وان كانت ههنا مفتوحة لكونها واقعة
في مقام المفعول وهو مفرد ولكنها مكسورة حكما لانها مع معمولها قائمة مقام مفعولين وهما جملة بحسب المعنى لكون احدهما
مسندا اليه والآخر مسندا فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها مقام الاسمين دون المفتوحة
يعني لا يجوز العطف على محل اسم ان المفتوحة لانها لما غيرت معنى الجملة لا يمكن فرض عدمها ويشترط في العطف
على محل اسم ان المكسورة مضي الخبر قبل المعطوف لفظا كما تقول ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا كما تقول ان
زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم وانما اشترط مضي الخبر لانه لو لم يذكر الخبر اولا لفظا او تقديرا لزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد كما في قولك ان زيدا وعمرو ذاهبان اذ لا ريب ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن جهة كونه خبرا عن ان يكون العامل فيه ان ومن جهة انه خبر عما عطف على محل اسم ان يكون
العامل فيه الابتداء فيلزم اجتماع ان والابتداء على رفع شيء واحد وهذا باطل خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى
ان ان انما تعمل في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على اسم ان قبل مضي الخبر فلا يجوز خلافا
للمبرد والكسائي فانهما ذهبا الى ان اسم ان اذا كان مبنيا يجوز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
في مثل انك وزيد ذاهبان اذ لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها ليست بعاملة في الخبر
فلا يلزم المحذور المذكور وهذا ضعيف اذ لا شك ان ان قد عملت في اسمها النصب نهاية الامر ان النصب

لم يظهر بواسطة البناء المانع من عملها في الخبر فتكون عاملة فيها ويلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمها كذلك اي مثل ان لانها ايضاً لا تغير معنى الجملة لان لكن للاستدراك والاستدراك
لا ينافي معنى الابتداء فيجوز اعتبار محل اسمها وعطف شيء عليه بالرفع ومعنى الاستدراك ابطال الوهم
الباطل الناشي من الكلام السابق فلا بد لها من الكلام السابق ليتصور الاستدراك كما تقول لم يخرج
زيد ولكن عمرواً خارج اما باقي الحروف المشبهة فلا يجوز العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي
فيها فلا يجوز اعتبار محل اسمها ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة دخلت اللام
اي لام الابتداء مع ان المكسورة دونها اي دون ان المفتوحة على الخبر او على الاسم اذا
فصل بينه اي بين اسم ان وبينها او دخلت على ما بينهما اي على الامر المتوسط بين الاسم
والخبر نحو ان زيداً لقائم وان في الدار لزيدا وان زيدا لطعامك آكل ولا يجوز ان زيدا آكل لطعامك لان حق لام
الابتداء ان تدخل على صدر الجملة لكن لما كان ان المكسورة واللام كلاهما لتاكيد النسبة والابتداء كره اجتماعهما
فاخروا اللام ومع هذا لا يجوز ان تتاخر عن جزئي الكلام اللذين هما عمدتان حتى تدخل على متعلق الخبر
المتاخر عنه وفي لكن ضعيف اي دخول اللام في لكن بالتفصيل الذي عرفت في ان ضعيف وان جاء
في قول الشاعر ع ولكنني من حبها لعميد + ووجه الفرق بينهما ان لكن يقتضي سبق الكلام فبطلت صدارتها
فلا يحسن اجتماع اللام المقتضية للصدارة معها بخلاف ان فانها لا تقتضي تقدم كلام وتخفف المكسورة
فيكون صورتها صورة ان النافية فيلزمها اللام لئلا يقع الاشتباه ويجوز الغاؤها عن العمل وعلى هذا
التقدير لا بد من اللام لئلا يقع الاشتباه بين معنى النفي والاثبات واما على تقدير اعمال المخففة المكسورة
فلا يلزمها طرداً للباب ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ يعني يجوز دخول ان بعد التخفيف
على الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان وعلمت واخواتهما كقوله تعالى وان كنت من
من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ولا يجوز دخولها على الافعال الاخر عند البصريين لان
حقها ان تدخل على الجملة الابتدائية ولما صارت مخففة ودخلت على الفعل فلا بد وان يكون ذلك الفعل
من دواخل المبتدأ والخبر ليبقى اصلها بقدر الامكان خلافاً للكوفيين في التعميم فانهم جوزوا
دخولها على سائر الافعال وتمسكوا بقول الشاعر ؎ بالله ربك ان قتلت لمسلماً ٭ وجبت عليك عقوبة المتعمد
وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فضمير الشان المقدر اسم لها والجملة المفسرة لضمير الشان
خبر لها فتدخل على الجمل الصالحة لكونها مفسرة له مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية وسواء
كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لم يكن والسبب في تقدير ضمير الشان ان مشابهة ان المفتوحة

بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة بها كما سبق واعمال المكسورة بعد التخفيف قد جاء فی سعة الكلام كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة لم يقع فی سعة الكلام فيلزم بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وهذا ليس
بجائز فقدر ضمير الشان ليكون ان المفتوحة بعد التخفيف عاملة فی المبتدأ والخبر بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملة وقد لا تكون عاملة وشذ اعمالها اى اعمال ان المفتوحة فی غيره اى فی غير ضمير الشان كما قال
الشاعر ؎ فلو انك فی يوم الرخاء سالتنی ٭ فراقك لم ابخل وانت صديق ٭ ويلزمها مع الفعل السين
او سوف او قد او حرف النفی يعنی ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل المتصرف يلزمها السين
او سوف او قد او حرف النفی اما لزوم واحد من الثلثة الاول فللفرق بين ان المفتوحة المخففة وان المصدرية لان
هذه الحروف الثلثة لا تجمع مع ان المصدرية ولا يحصل الفرق بين المخففة والمصدرية بمجرد حرف النفی لانها
تجتمع مع كل منهما فلابد من الفرق بوجه آخر كان يقال لو كان حرف النفی بمعنی الاستقبال لا تكون ان مصدرية
والا يلزم اجتماع حرفين كل منهما بمعنی الاستقبال فتكون مخففة او ينظر الى الفعل المضارع الذی بعد حرف النفی
فان كان منصوبا كانت مصدرية وان كان مرفوعا كانت مخففة وكان للتشبيه اى لانشاء التشبيه نحو كان
زيدا الاسد وتخفف كان فتلغى على الافصح كما فی قول الشاعر ع ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ٭
ويجوز الاعمال ايضا كما تقول كان ثدييه حقان لكنه ليس بافصح لكونها ادون من ان فی مشابهة الفعل ولكن
للاستدراك بالمعنی الذی سبق ويجب ان تتوسط لكن بين كلامين متغايرين معنی بحسب الاثبات
والنفی سواء كان متغايرين بحسب اللفظ ايضا كما تقول جاءنی زيد لكن عمرا لم يجیٔ ولم يجیٔ زيد ولكن عمرا جاء
او بحسب المعنی فقط كما تقول زيد حاضر ولكن عمرا غائب وتخفف لكن فتلغی عن العمل بالكلية لكونها اضعف
فی المشابهة بالفعل من كان ويجوز معها الواو العاطفة فی حال التخفيف ليظهر الفرق بين لكن المخففة ولكن
التی هی حرف عطف اذ لا يجوز دخول الواو عليها وليت للتمنی نحو ليت زيدا قائم واجاز الفراء كون كل من
معموليها منصوبا نحو ليت زيدا قائما لان ليت للتمنی فهی بمعنی اتمنی كانك قلت اتمنی زيدا كائنا علی حقيقة
القيام فكل من الجزئين مفعول لمعنی ليت واجاز الكسائی نصب الجزء الثانی بتقدير كان اى ليت زيدا كان
قائما وتمسكا بقول الشاعر ع يا ليت ايام الصبی رواجعا ٭ فالفراء يقول تقديره اتمنی ايام الصبی رواجعا
وقال الكسائی تقديره ليت ايام الصبی لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجی والفرق بين التمنی والترجی
ان التمنی يشمل الممكنات والمستحيلات والترجی لا يكون الا فی الممكنات وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء
فی قول الشاعر ع لعل ابی المغوار منك قريب ٭ الحروف العاطفة علی المذهب الاصح عشرة وهی الواو
والفاء وثم وحتی واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول يعنی الواو والفاء وثم وحتی

للجمع بين المعطوف والمعطوف اليه فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها اى لا ترتيب فيها بين
المعطوف والمعطوف عليه بل هى للجمع مطلقا بمعنى انها لا تدل على الترتيب ولا على المعية والفاء للترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى الدلالة على الترتيب لكن بمهلة وحتى مثلها فى الدلالة
على الترتيب بمهلة ومعطوفها اى معطوف حتى جزء من متبوعه اى متبوع معطوف حتى ليفيد
قوة مثل مات الناس حتى الانبياء او ضعفا نحو قدم الحاج حتى المشاة ولا يجب ذلك فى ثم واعلم ان
الفرق بين ثم وحتى من وجهين الاول ما ذكره المص وهو كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه سواء كان اقوى او اضعف
والثانى ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن لان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء
سائر الناس وكذا المناسب بحسب الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم وان كان فى بعض الاوقات
على عكس ذلك وبهذا يقال قدم الحاج حتى المشاة واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اى غير منفكة عنها فى الاستعمال لفظا او تقديرا وشرط ام المتصلة ان يليها احد
المستويين سواء كانا اسمين او فعلين او حرفين والاخر من المستويين يلى الهمزة بعد ثبوت احدهما
فى علم المتكلم بطلب التعيين من المخاطب يعنى يكون المقصود السوال من التعيين بعد العلم بثبوت احدهما
على التعيين كما تقول ازيد عندك ام عمرو وافى الدار زيد ام فى السوق واضربت زيدا ام اكرمته ومن ثم
اى من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر والهمزة لم يجز ارايت زيدا ام عمروا لان احد المستويين
ولى ام والاخر لم يلى الهمزة هذا هو مختار المص والمنقول عن سيبويه انه اذا كان احد المستويين يلى الهمزة والاخر
ام المتصلة فهو افصح واحسن وان لم يل احدهما ام والهمزة فهو جائز جوازا حسنا لكنه ليس باحسن فيجوز ارايت
زيدا ام عمرا وان لم يكن افصح واحسن ومن ثم وقع فى بعض النسخ المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد
المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بالضعف غير مناسب
على هذا التقدير وبالجملة كلام المص مضطرب فى هذا المقام والحق ما نقل عن سيبويه ومن ثمه اى من
اجل ان السوال بالهمزة وام لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد المستويين عند المتكلم كان جوابها
بالتعيين دون نعم او لا اذ لا يحصل المقصود بهما بخلاف او واما مع الهمزة كما تقول اجاءك زيد او
عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو اذ يجوز فى هذا الموضع الجواب بلا ونعم اذ المقصود ان احدهما لا على التعيين
جاءك اولا وام المنقطعة كبل والهمزة اى بمعنى بل والهمزة بمعنى الاضراب والاعراض عن الكلام السابق
والسوال عما ذكر بعد ام وام المنقطعة قد تكون مذكورة بعد الخبر مثل انها لابل ام شاة اى بل هى شاة

فهي اضراب عن الخبر السابق واستفهام عما ذكر لعبدها وقد تكون بعد الاستفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثاني **واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما** العاطفة كما تقول جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الكلام انه مبني على الشك **وتقدم اما في المعطوف عليه جائزة مع او** ولا يجب فيجوز ان تقول جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف والالم يقع قبل المعطوف عليه كسائر الحروف العاطفة وايضا الواو العاطفة تدخل على اما فلو كانت عاطفة لزم اجتماع عاطفين ويكون احدهما لغوا بالضرورة والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست حرف عطف بل للتنبيه على الشك في ابتداء الكلام والثانية حرف عطف وعن الثاني ان الواو العاطفة تعطف اما الثانية على اما الاولى واما الثانية تعطف مابعدها على مابعد اما الاولى **ولا وبل ولكن لاحدهما معينا** يعني ان هذه الحروف الثلثة لنسبة الحكم الى واحد من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فيكون الحكم ههنا للمعطوف عليه على التعيين لا للمعطوف كما تقول جاءني زيد لا عمرو فحكم المجي ثابت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم من المعطوف عليه الى المعطوف كما تقول جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في صورة الاثبات في حكم المسكوت عنه كانه لم يحكم عليه بشئ من الاثبات والنفي والاخبار عنه بالمجئ ليس بطريق القصد فلذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي كما في قولك ماجاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فقال بعضهم هي لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ماجاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كما كان في الاثبات فلم يكن الاخبار بنفي المجئ في المعطوف بالقصد فلذا صرف الى المعطوف وبقي المعطوف عليه مسكوتا عنه وبعضهم ذهب الى انها في صورة النفي تثبت الحكم المنفي من المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه اما في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد منفي عن حكم المجي او في حكم المسكوت عنه **ولكن لازمة للنفي** وغير مستعملة بدونه كما تقول ماجاءني زيد لكن جاءني عمرو فحكم المجئ منفي عن زيد وثابت لعمرو **وحروف التنبيه الا واما وها** فهذه الحروف الثلثة لتنبيه المخاطب تقع في صدر الجملة لئلا يغفل المخاطب عما يلقي اليه المتكلم نحو الا زيد قائم واما زيد قائم لكن كلمة ها تدخل من المفردات على اسماء الاشارات لئلا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعيين معناها الا بها **حروف النداء يا اعمها** فانها تستعمل لنداء القريب والبعيد **وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب** وقد سبق احوال المنادى في صدر الكتاب **حروف الايجاب** وانما سميت بها لانها لاثبات ما تقدم **وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها** اي محققة لمضمون الكلام

السابق فان کان ذلک الکلام اثباتاً فی صورة الخبر او فی صورة الاستفهام فهی مقررة ومحققة لذلک الاثبات کما یقال نعم فی جواب قام زید او اقام زید ای نعم قام زید وان کان نفیاً فی صورة الخبر او فی صورة الاستفهام فهی مقررة ومحققة لذلک النفی کما یقال نعم فی جواب ما قام زید او ما قام زید ای نعم ما قام زید بهذا المعنی نعم بحسب اصل اللغة ومن ثمه قیل لو کان نعم واقعاً مقام بلی فی جواب الست بربکم لکان کفراً اذ المعنی علی هذا التقدیر نعم لست بربنا لکن لو قال احد لزید الیس لی علیک الف درهم وقال زید فی الجواب نعم یکون بحسب العرف اقراراً ویکون نعم قائماً مقام بلی فی تقریر الاثبات بعد النفی وبلی مختصة بایجاب النفی ای بایجاب الکلام المنفی المتقدم فترفع النفی المتقدم وتجعله ایجاباً سواء کان ذلک النفی فی الخبر او فی الاستفهام کما تقول بلی فی جواب لم یقم زید او الم یقم زید ای بلی قام زید ولا یذکر بلی بعد الاثبات فی لغة العرب وای اثبات بعد الاستفهام ویلزمها القسم کما تقول فی جواب اقام زید ای والله واجل وجیر وانّ تصدیق بالخبر للمخبر[ت] ای تصدیق للمخبر لا للمستفهم کما تقول اجل وجیر فی جواب من قال قد اتاک زید وان فی هذا الباب قلیل الاستعمال وقد جاء فی کلام ابن الزبیر لمن قال لعن الله ناقة حملتنی الیک ان وراکبها فان لتقریر الدعاء حروف الزیادة وانما سمیت حروف الزیادة لانها تکون فی بعض المواضع زائدة لا انها لا تکون الا زائدة وزیادتها لنوع من التاکید فی الکلام وهی ان وان وما ومن والباء واللام فان بکسرة الهمزة وسکون النون تزاد مع ما النافیة ای بعد ما النافیة لتاکید النفی کقولک ما ان زید قائم وقلت زیادتها مع ما المصدریة نحو اجلس ما ان جلس القاضی ای مدة جلوسه وکذا قلت زیادتها مع لما کقولک لما ان قمت قمت وان بفتح الهمزة وسکون النون تزاد مع لما کثیر انحو فلما ان جاء البشیر ونظائره وکذا تزاد بین لو والقسم کثیراً نحو والله لو ان قمت قمت وقلت زیادتها مع الکاف ای بعد الکاف کما قال الشاعر کان ظبیة تعطو الی ناضر السلم ای کظبیة وما تزاد مع اذا ومتی وای واین وان حال کون هذه الکلمات شرطاً نحو اذا ما قمت قمت ومتی ما قمت قمت وایما جلست جلست وایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی واما تذهبن بک واذا کان کلمة ان شرطاً موکدا بما الزائدة یجب ان یکون فعل الشرط موکداً بنون التاکید نحو اما تذهبن بک واما تخافن ونظائرهما لان حرف الشرط التی هی وسیلة الی المقصود لما کانت موکدة فالشرط الذی هو المقصود اولی بالتاکید وکذا تزاد لفظ ما مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة ومما خطیئاتهم ای من خطایاهم وقلت زیادتها مع المضاف ای فیما بین المضاف والمضاف الیه نحو غضبت من غیر ما جرم ای من غیر جرم ولا تزاد مع الواو العاطفة الواقعة بعد النفی لتاکیده نحو ما جاء فی زید ولا عمرو وکذا تزاد لا بعد ان المصدریة نحو لئلا یعلم اهل الکتاب ای لیعلم وما منعک ان لا تسجد ای ان تسجد وقلت زیادة لا

قبل لا تقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة اى اقسم وما قال بعض النحاة لا هذه ليست زائدة والمعنى لا اعظم يوم القيمة بالاقسام لكونه معظما في نفسه وشذت زيادة لا مع المضاف اى فيما بين المضاف والمضاف اليه كقول الشاعر في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور جمع حائر من حار اذا هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها في حروف الجر ولم يذكر المصنف زيادة الكاف لقلتها حرفا التفسير اى وان اعلم انه قد يكون في الكلام ابهام فيحتاج الى التفسير وهذان الحرفان اعني اى وان من ادواته فان مختصة بما في معنى القول نحو كتبت اليه بان قم اى كتبت اليه شيئا هو قم وكقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم ولا يجوز تفسير القول الصريح بكلمة ان فلا يجوز ان تقول قلت ان قم بل ينبغي ان يقال قلت له قم و اى تقع تفسيرا لكل مبهم سواء كان قولا صريحا او لم يكن كما تقول قلت اى لفظت ورأيت غضنفرا اى اسدا وضربت في الارض اى سافرت حروف المصدر ثلثة احدها ما المصدرية نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وان المصدرية نحو اعجبني ان ضربت زيدا اى ضربك زيدا وثالثها ان المفتوحة المشددة فالاولان يعني ما وان للفعلية يعني انهما يختصان بالجملة الفعلية وتجعلانها في تاويل المصدر وان للاسمية فتجعل الجملة الاسمية في تاويل المفرد فان كان خبرها مشتقا يكون في تاويل مصدر خبرها المضاف الى الاسم نحو اعجبني انك قائم اى اعجبني قيامك وان كان في معنى المشتق تكون ماولا بما يشبه مصدر خبرها نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اعجبني اخوة زيد وان لم يكن مشتقا ولا في معنى المشتق تقدر الكون نحو اعجبني ان زيدا اى كونك زيدا حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي افادت التنديم على ما فات نحو هلا قمت واذا دخلت على المستقبل فمعناه التحضيض والترغيب نحو هلا تقوم لها اى لهذه الحروف صدر الكلام ويلزمها الفعل لان التحضيض والتنديم انما يكونان في الافعال سواء كان الفعل الداخل عليه هذه الحروف لفظا اى ملفوظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو هلا زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا ضربته حرف التوقع قد لانها انما تدخل على شئ يكون للمخاطب توقع الاخبار به وهي في الماضي للتقريب اى لتقريب الماضي من الحال كما تقول قد ضرب زيد يعني ضرب عنقريب وفي المضارع للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكون في المضارع للتحقيق ايضا نحو قد يعلم الله حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لدلالتهما على نوع من الكلام ويجوز ان تدخلا على الجملة الاسمية كما تقول ازيد قائم وعلى الجملة الفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد وكذلك هل كما عرفت لكن الهمزة تدخل على الجملة الاسمية مطلقا سواء كان خبرها فعلا نحو اقام زيدا او اسما نحو ازيد قائم او لا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يجوز هل زيد قام لان اصلها ان يكون بمعنى قد نحو قوله تعالى هل اتى

على الانسان حين من الدهر اي قد اتى وهي مع الهمزة كثيرة في الاستعمال ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فهي بالحقيقة متضمنة لمعنى الهمزة فكما لا يجوز اقد زيد قام لا يجوز هل زيد قام ايضا فان قلت فينبغي ان لا يجوز هل زيد قائم ايضا كما لا يجوز قد زيد قائم قلت كلمة هل ههنا محمولة على اختها اعني الهمزة بخلاف هل زيد قام فانه غير جائز اذا الفعل محبوبها فان رأت في خبرها فعلا اشتاقت الى معانقته ولا ترضى بان يكون بينها وبين محبوبها فاصلة وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة لكونها اصلا في الاستفهام اعم تصرفا من هل فالتصرف فيها بحسب الاستعمال اكثر من التصرف في هل فيجوز لك ان تقول ازيدا ضربت بتقديم المفعول على الفعل ولا يجوز ان تقول هل زيدا ضربت وكذا يجوز ان تقول اتضرب زيدا وهو اخوك لانكار ضرب الاخ ولا يجوز ان تقول لانكار ضرب الاخ هل تضرب زيدا وهو اخوك فان هل لا تستعمل للانكار وكذا يجوز ان تقول ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان تقول هل زيد عندك ام عمرو اذ ام المتصلة تكون مقارنة للهمزة ولا تكون مقارنة لهل وكذا يجوز ان تدخل الهمزة على الحروف العاطفة اعني ثم والفاء والواو كما في قوله تعالى اثم اذا ما وقع وافمن كان واو من كان ولا يجوز هذا في هل حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لدلالتها على نوع من انواع الكلام فان اصل في باب الشرطية لانها للاستقبال وان دخلت على الماضي ومعنى الشرط وهو التعليق بطريق التحقيق لا يتصور الا في الاستقبال كما تقول ان ضربتني ضربتك ولو عكسه لانها للماضي وان دخلت على المضارع فالتعليق فيه تقديري نحو لو يطيعكم اي لو اطاعكم والتعليق في الماضي يكون تقديريا لا تحقيقيا نحو لو ضربت ضربت وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي استجارك احد ونحو لو انتم تملكون لو اصله لو تملكون حذف الفعل لقصد الابهام وابدل فاعله الذي هو الضمير المتصل بالضمير المنفصل وهو انتم فصار لو انتم ثم فسر الفعل المحذوف فقيل لو انتم تملكون وانما فسر الفعل بعد ابهامه ليكون اوقع في ذهن السامع ومن ثمه اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل لو انك بالفتح اي بفتح الهمزة لانه فاعل يعني ان كلمة ان المفتوحة مع ما في خبرها فاعل للفعل المقدر بعد لو فحذف الفعل اعني ثبت اذ كلمة لو تقتضي مطلق الفعل وان دالة على التحقيق والثبوت فهما قرينتان على معنى ثبت واذا وجب وقوع الفعل بعد لو قيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل في موضع منطلق ليكون لفظ ذلك الفعل كالعوض من الفعل المحذوف فتقول لو انك انطلقت ولا تقول لو انك منطلق وهذا انما يتيسر اذا كان خبر ان اسما مشتقا ويذكر الفعل الذي بمعناه مقامه كما قيل في انطلقت وان كان خبرها جامدا ولا يكون له فعل بمعناه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل موضع الخبر كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اذ الاقلام ليس مشتقا حتى يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم

اول الکلام علی الشرط لزمه الماضی لفظا او معنی یعنی لو کان القسم فی اول الکلام متقدما علی الشرط
یجب ان یکون الشرط الواقع بعده ماضیا لفظا او معنی و کان الجواب الذی ذکر بعد کل منهما للقسم لفظا
و معنی و للشرط معنی فقط مثل واللہ ان اتیتنی او ان لم تاتنی لاکرمتک فالقسم فی ہذا المثال واقع فی صدر الکلام و
مقدم علی الشرط فالجواب بحسب اللفظ للقسم اذ الاہتمام بشانه اکثر فیورد علامات جوابه فیه و اذ کلمة الشرط
لم تعمل بحسب اللفظ فیما ہو جوابه بحسب المعنی التزم ان یکون الشرط ماضیا لئلا یعمل کلمة الشرط فی الشرط ایضا کما لم
یعمل فی الجزاء و ان توسط القسم بتقدیم الشرط او غیره ای غیر الشرط علیه ای علی القسم
جاز ان یعتبر القسم فیکون الجواب جوابا عنه و یلتزم فی الشرط المضی و یجوز ان یلغی القسم و لم یعتبر و
یجعل الجواب جزاء للشرط و یجری احکام الجزاء علیه فههنا اربع صور احدها الغاء القسم مع تقدیم الشرط و
الثانی الغاءه بتقدیم غیر الشرط و الثالث اعتبار القسم مع تقدیم الشرط و الرابع اعتباره بتقدیم غیر الشرط
فالاول مثل ان تاتینی واللہ لاتک فالجواب للشرط لانه اکمل من جهة التقدیم و مجموع الشرط و الجزاء ساد مسد
جواب القسم و الثانی مثل انا واللہ ان تاتنی اتک مع الاہتمام الذی کان للقسم حال صدارته لیس بباق
لتوسطه فالجواب للشرط و الشرط و الجزاء خبر للمبتدأ و المبتدأ مع الخبر ساد مسد جواب القسم و الثالث مثل
ان اتیتنی واللہ لاتیتک و الجواب للقسم و القسم مع جوابه جزاء للشرط و الرابع مثل انا واللہ ان اتیتنی
لاکرمتک فالجواب للقسم بحسب اللفظ و للشرط بحسب المعنی و المجموع مع جوابه خبر للمبتدأ و تقدیر القسم
فی صدر الکلام کاللفظ یعنی تقدیر القسم فی صدر الکلام کالتلفظ به ففی الشرط الواقع بعده المضی لازم لیکون
الجواب بحسب اللفظ و المعنی للقسم و بحسب المعنی للشرط مثل قوله تعالی لئن اخرجوا لا یخرجون ای واللہ لئن اخرجوا
فالشرط ماض و لا یخرجون جواب للقسم و ان کان جزاء للشرط لکان الجزم اولی و اللام فی لئن اخرجوا لام موطئة
للقسم و ہی لام تدخل علی الشرط بعد تقدیم القسم لفظا او معنی لیکون الجواب للقسم لا للشرط و ان اطعتموہم و اما للتفصیل
ای لتفصیل المجمل غالبا کما تقول جاءنی اخوتک اما زید فاکرمته و اما خالد فاعطیته و اما عمرو فاہنته و یجوز ان یکون
المجمل مقدرا فی الکلام و یکون معلوما للمخاطب بالقرائن فیذکر اما لتفصیل ذلک المجمل و انما قلنا غالبا اذ
اما الواقعة فی اوائل الخطب لیس لتفصیل المجمل بل للاستیناف و متی کانت اما لتفصیل المجمل وجب ان
یکون مکررا اما لفظا کما قیل او تقدیرا کقوله تعالی فاما الذین فی قلوبہم زیغ اذ ما تقابل اما المذکورة غیر مذکور لفظا
لکنه مقدر ای و اما الذین لیس فی قلوبہم زیغ فیتبعون المحکمات و یردون المتشابہات الی المحکم و الحکم بان ما
للشرط بواسطة لزوم الفاء فی جوابہا و اعلم ان اصل اما زید فمنطلق مہما یکن من شیء فزید منطلق فکلمة اما قائمة
مقام مہما و التزم حذف فعلہا ای فعل اما و ہو فعل الشرط اعنی یکون من شیء للاختصار و اذا اقیمت

اى بمقام مهما وحذف الفعل صارت العبارة هكذا اما فزيد منطلق فعلامة الجزاء لحقت لعلامة الشرط وهذا بعيد جدا
ولذا عوض بينهما اى بين اما وبين فائها جزء مما فى حيزها مطلقا يعنى ان جزءً مما فى حيز فاء الجزاء
يقدم للفصل بين علامتى الشرط والجزاء سواء كان الجزاء الفاصل مرفوعا او منصوبا سواء كان هناك مانع آخر
من تقديم غير فاء الجزاء اولم يكن مثلا اذا قلت اما زيد فمنطلق فزيد ان الذى كان مبتدأً وواقعا فى حيز الفاء
قدم عليها للفصل والتنبيه على ان زيدا استلزم للانطلاق كما ان الشرط مستلزم للجزاء يعنى ان زيد البتة منطلق و
هذه المبالغة وان كانت مستفادة من مهما يكن من شئ لكن لم يكن كون زيد بمنزلة الشرط معلوما ثمه فزيد مبتدأ
ومنطلق خبره وهذه الجملة جواب لاما وكذا اذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة كان فى حيز الفاء ومعمولا لمنطلق
وقدم الآن يكون فاصلا وبمنزلة الشرط فى استلزام الانطلاق لزيد ولنصبه منطلق وقيل هو اى الفاصل بينهما
وبين فائها معمول المحذوف مطلقا وليس جزاء مما فى حيز الجزاء سواء كان هناك مانع اخر غير الفاء اولم يكن
فتقدير اما زيد فمنطلق مهما يذكر زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه قائم مقام فاعل الفعل المحذوف وتقدير مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة منصوب على انه مفعول للفعل المحذوف
وقيل ان كان الفاصل بين اما وفائها جائز التقديم بان لم يكن هناك مانع آخر غير الفاء فمن الاول
اى الفاصل هناك جزء مما فى حيز الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم وكان هناك مانع آخر كما تقول
اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فمن الثانى اى فلا يجوز ان يكون الفاصل جزءً مما فى حيز الفاء اذ تخالف المانعين
اعنى الفاء وان الطالبة لصدر الكلام متعذر فح يوم الجمعة منصوب لفعل مقدر اى مهما تذكر يوم الجمعة كما كان
على المذهب الثانى حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع كما تقول فى جواب من قال فعلت كذا كلا اى
ارتدع وانزجر عن هذا القول وقد جاء كلا بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان ليطغى واختلف فيه اذا كان بمعنى
حقا فقال بعضهم انه حرف مبنى الاصل وقال بعضهم اسم مبنى لمشابهته بكلا الذى هو حرف تاء التانيث
الساكنة تلحق الفعل الماضى لتانيث المسند اليه اى لتدل على ان المسند اليه للفعل مؤنث سواءً
كان فاعلا نحو ضربت هند او قائما مقام الفاعل نحو ضربت هند وانما قيد تاء التانيث بالساكنة لان تاء
التانيث المتحركة تلحق الاسماء المشتقة نحو ضاربة ومضروبة وحسنة وندمانة والمراد بسكون التاء ان تكون ساكنة
فى الاصل وان كانت متحركة فى بعض المواضع نحو قامتا فان كان المسند اليه للفعل اسما ظاهرا وكان
تانيثه غير حقيقى فمخير اى فانت مخير فى الحاق التاء وعدمه نحو طلع الشمس وطلعت الشمس وهذا تذكير لما
سبق من التفصيل ليعلم ان المراد بالحاق علامة التانيث بالفعل الحاق التاء الساكنة واما الحاق
علامة التثنية والجمعين بالفعل للتنبيه على حال الفاعل فضعيف بخلاف الحاق علامة التانيث

على الوجه المذكور فيما تقدم فانه ليس بضعيف بل في بعض المواضع واجب وفي بعضها جائز فمثل قاما الرجلان وقاموا الرجال وقمن النساء ضعيف لان هذه العلامات في الاصل ضمائر ويستعمل بهذا النحو في الكلام كثيرا فاخراجها عن كونها ضمائر واستعمالها لمجرد علامة حال المسند اليه نحو اكلوني البراغيث ضعيف مع ان علامة التثنية والجمع ظاهرة جدا لان صيغة كل واحد من المثنى وجمع المذكر والمؤنث ممتاز عن الآخر وتاء التانيث الساكنة ليست بضمير اصلا بل هي علامة لحال المسند اليه فلا يلزم هناك اخراج الكلمة عن اصلها ليكون ضعيفا مع ان في بعض المواضع يشتبه حال تانيث المسند اليه وتذكيره ويظهر بتانيث الفعل كما في اسماء الاعلام التي تطلق على المذكر والمؤنث **ومن جملة الحروف التنوين وهي نون ساكنة تتبع حركة الآخر** اي آخر الكلمة **لا لتاكيد الفعل** انما قال نون ساكنة ليخرج النون المتحركة لانها ليست بتنوين والمراد بسكون النون كونها ساكنة في الاصل وان كانت متحركة لواسطة العارض نحو عادن الاولى وانما قال تتبع حركة الآخر اذ لو لم تكن النون الساكنة تابعة لحركة الآخر فلا يقال لها التنوين نحو نون من ومن وخرج بقوله لا لتاكيد الفعل نون التاكيد الخفيفة نحو اضربن **وهو للتمكن** وهو ما يدل على المكنة الاسم اي كون الاسم معربا ومنصرفا نحو زيد ورجل ويقال للاسم المعرب المتمكن لكونه قويا واصلا في الاسمية لان الاصل في الاسم الاعراب والمبني ليس اصلا في الاسمية واذا كان الاسم المعرب منصرفا يقال له الاسم المتمكن والامكن وان كان غير منصرف يقال له المتمكن الغير الامكن وتنوين التمكن مخصوص بالمتمكن الامكن **والتنكير** وهو الفارق بين المعرفة والنكرة كما تقول صه بلا تنوين اي اسكت السكوت الذي تعرفه وصه مع التنوين اي اسكت سكوتا ما وعلى هذا القياس مه ومه **والعوض** وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه كما في ساعتئذ وحينئذ ويومئذ وعامئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن المضاف اليه لا ذلك لئلا يبقى الكلمة ناقصة ومن هذا القبيل وكلا آتينا اي كلهم **والمقابلة** وهو ما يكون في آخر جمع المؤنث السالم لانه في مقابلة نون جمع المذكر السالم وعند بعضهم تنوينه تنوين التمكن واذا جعل علما لشخص يكون منصرفا لان هذه التاء ليست لمحض التانيث لانها مع الالف علامة الجمع مع التانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يجوز تقدير التاء الاخرى لان التاء الموجودة مانعة عن تقدير الاخرى وعند البعض تنوينه في حال العلمية تنوين المقابلة وهو غير منصرف للعلمية والتانيث **والترنم** وهو يكون في اواخر الابيات والمصاريع للترنم والتغني وهو على قسمين احدهما الترنم الغير الغالي وهو ما يكون عوضا عن حروف الاطلاق وهي الالف والواو والياء نحو ۵ اقلي اللوم عاذل والعتابن ۵ وقولي ان صبت لقد اصابن ۵ والثاني الترنم الغالي وهو ما لا يكون عوضا عن حروف الاطلاق نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر

لکثرة استعمال هذا التركيب في الكلام فيطلب فيه التخفيف نحو جاءني زيد بن عمرو وان لم يكن الموصوف بالابن علما او لم يكن الابن مضافا الى علم آخر فلا يسقط التنوين نحو زيد بن اخينا ومتى سقط التنوين من الموصوف يسقط الالف ايضا في التلفظ وفي الكتابة ليكون الكتابة ايضا حقيقة وفي كل موضع لا يسقط التنوين لا يسقط الالف ايضا وحكم الابنة فيما ذكر من سقوط التنوين في التلفظ والالف في الكتابة حكم الابن ومن جملة الحروف نون التاكيد وهي على قسمين خفيفة ساكنة وهي على اصلها اعني البناء لان اصل الحرف البناء واصل البناء السكون ومشددة متحركة لالتقاء الساكنين مفتوحة اي حركتها فتحة مع غير الالف لخفة الفتحة ومع الالف حركتها كسرة تشبيها بالنون الاعرابية التي في المضارع في كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف سواء كان الالف الذي قبل نون التاكيد الف التثنية او الف الفصل نحو اضربان واضربنان وتختص نون التاكيد بالفعل المستقبل في كل ما فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت اي نون التاكيد مع النفي تشبيها له بالنهي وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو زيد لا يقومن ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب القسم اذا كان الفعل المضارع مثبتا نحو بالله لافعلن كذا وتالله لاكيدن اذ التاكيد مع القسم مطلوب في الغاية وكثرت اي نون التاكيد في الاستعمال في الفعل المضارع الواقع شرطا على تقدير كون حرفه موكدا بما في مثل اما تفعلن واما تذهبن واما تخافن وقد سبقت الاشارة الى ان حرف الشرط مع كونه وسيلة توكيد فالشرط الذي هو المقصود اولى بالتاكيد وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم مثل تضربن ومع المخاطبة اي مع الياء التي هي ضمير المؤنث المخاطب مكسور نحو اضربن وهل تضربن وفيما عداه يعني في المفرد المذكر سواء كان مخاطبا او غائبا نحو تضربن وهل يضربن زيد وفي المفرد المؤنث الغائب نحو هل تضربن هند ولتضربن هند مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان يعني يكون في التثنية والجمع قبل نون التاكيد الف وليس الالف بقابل للحركة فيكون ما قبل الالف مفتوحا ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث نون التاكيد الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه جوز دخول الخفيفة في هذين الموضعين نحو اضربان واضربنان وضعف قوله ظاهر بقي الكلام في ان حذف الواو في مثل اضربن من جهة التقاء الساكنين على غير حده او من جهة ثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة فقال جمع انه من جهة التقاء الساكنين اذ شرط التقاء الساكنين على حده ان يكون كل واحد من الساكنين في كلمة واحدة والنون المشددة كلمة براسها وفي مثل اضربان لو حذف الالف لصارت النون مشددة مفتوحة فالتبس صورة التثنية بصورة المفرد ولا التباس في جمع المذكر وفي مثل اضربنان

الالف للفصل بين النونات فلو حذف يلزم اجتماع النونات وهو مكروه وقال بعضهم انما اشترط في التقاء
الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فاضربان واضربنان باقيان على اصلهما في حكم
اضربن التقاء الساكنين على حده وانما حذفت الواو للتثقل واعلم انه اذا اتصلت نون التاكيد بالفعل المعرب
يصير ذلك الفعل مبنيا وتسقط عنه الحركة الاعرابية والنون الاعرابية فنحو هل تضربن وهل تضربان وغيرهما مبني
على الفتح لسقوط النون الاعرابية وسبب بناءها ان النون وان كانت كلمة برأسها لكن لشدة الاتصال صارت
بمنزلة جزء الكلمة فلا يجوز ان يكون علامة الاعراب سابقة عليها والا يلزم الاعراب في وسط الكلمة ولا بعدها والا يلزم
ان يكون الاعراب جاريا على ما هو كلمة اخرى حقيقة وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع
المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا قال الشارح الرضي غرضه
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع
المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزو وارموا واخشوا والواحد المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
نحو اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزو الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا
امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما
ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجال وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي النون كالكلمة المتصلة ويعني
بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا كذا
في الرضي ومن ثم اي من اجل كون نون التاكيد مع الضمير البارز كالمنفصل ومع غيره كالمتصل قيل
هل ترين بفتح الياء لان النون مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة فيزول لا محالة سكون الآخر فيعود ما حذف
للسكون وتردن بضم الواو وترين بكسر الياء واغزون باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الآخر
واغزن واغزن بحذف الواو والياء والنون المخففة تحذف للساكن اي اذا لاقى المخففة ساكن بعدها
وتحذف المخففة ايضا في حال الوقف فيرد ما حذف لاجل المخففة اذا لم يكن ما قبل النون مفتوحا لزوال موجب الحذف
والمفتوح ما قبلها اي ما قبل النون تقلب الفا للوقف فيقال اضربا في اضربن قياسا على التنوين هذا
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين قد وقع الفراغ من تاليف هذا الكتاب في ذي الحجة سنة ست وثمانين بعد
الالف ومائتين من الهجرة المقدسة النبوية على هاجرها الف الف سلام وتحية فقط تمام شد

خاتمة الطبع

نحمد الله الذي عنايته كافية ونصلي على رسوله الذي هدايته وافية وعلى آله الذين آثارهم شافية وأوليائه الذين ضمائرهم صافية وبعد فقد انتسب طبع الشرح المستطاب المفيد لمعشر الطلاب بالفوائد الضيائية التي لاسقام الاوهام شافية المسمى بتسهيل الكافية للفاضل الاكمل والكامل الافضل الحبر العلام والنحرير الفهام قدوة الحكماء امام العلماء بحر الفيض الهادي الغادي مولانا محمد عبد الحق العمري الخيرابادي ادام الله تعالى ايام بقائه وافاض على المقتبسين انوار فضله وعطائه في المطبع المجتبائي الواقع في دهلي بامر المولوي محمد عبد الاحد حفظه الله عن شر حاسد اذا حسد وبتصحيح الفاضل اللوذعي المولوي اعجاز احمد بدايوني في شهر شعبان المعظم سنة ١٣١٣ھ من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلوة وتحية فيا ايها الطالبون لعلم النحو المشتاقون لنفائس عرائس اسراره بادروا الى شراء هذا الشرح اللطيف واستيفاء مغانم آثاره

واخر دعونا ان الحمد لله رب العلمين

مينيجر مطبع مجتبائی دہلی ٥ فروری سنہ ١٨٩٦ء